# شؤون سعودية

Saudi Affairs

Issue 24 - March 2005

العدد ٢٤ – مارس ٢٠٠٥

واشنطن: ٢٠٠٦ التاريخ النهائي للإصلاح في السعودية

بيان: سنة على اعتقال دعاة الإصلاح

الموقف السعودي من مقتل الحريري

ثقافة سياسية: المشروعية، الإندماج، والقمع

تقرير أميركي حول حقوق الإنسان في السعودية

نقد الذات الشيعية

## جدلية السياسة والعقيدة

بعد مرور عام على اعتقال الإصلاحيين

## لا بشارة خير في أجندة الحكومة

المعارضة في السعودية

## التأرجح بين الهوى الإقليمي والوطنية الجامعة

# وسائل النجاة !

* قاذفاتُ الغَربِ فوقي
و حِصارُ الغرب حَوْلي
و كلابُ الغربِ دُوني
ساعدوني
مالذي يُمكنُ أن أفعلَ
كَيْلا يَقتُلوني؟!
– إنبذْ الإرهابَ
* ملعونٌ أبو الإرهابِ..
(أخشى يا أخي أن يسمعوني!)
أيُّ إرهابٍ؟!
فما عندي سلاحٌ غَيرُ أسناني
و منها جَرَّدوني!
– لم تَزَلْ تُؤمِنُ بالإسلامِ
* كَلاّ..
فالنَّصارى نَصّروني
ثُمَّ لَمّا اكتشفوا سِرَّ خِتاني.. هَوَّدوني!
واليَهودُ اختَبَروني
ثُمَّ لَمَّا اكتشفوا طيبةَ قلبي
جَعلوا دِيني دُيوني
أيُّ إسلامٍ ؟
أنا (نَصْرايَهُوني)!
– لا يَزالُ اسمُكَ (طه)..
* لا... لقد أصبحتُ (جَوني)!

– لم تَزَلْ عيناكَ سَوْداوَينِ..
* لا.. بالعَدَساتِ الزُّرقِ أبدلتُ عُيوني
– رُبّما سَحْنَتُكَ السَّمراءُ
* كَلاّ.. صَبَغوني
– لِتَقُلْ لِحيَتُكَ الكَثّةُ
* كَلاّ..
حَلَقُوا لي الرَّأسَ
و اللِّحيةَ و الشّاربَ،
لا.. بل نَتَفوا لي حاجبَ العَين
و أهدابَ الجُفونِ!
– عَرَبيٌّ أنتَ.
* No, don't be Silly, they
تَرجَموني!
– لم يَزَلْ فيكَ دَمُ الأجدادِ!!
* ما ذنبي أنا ؟ هل باختياري خَلّفوني؟
– دَمُهمْ فيكَ هُوَ المطلوبُ، لا أنتَ..
فما شأنُكَ في هذي الشُّؤونِ؟
قِفْ بعيداً عَنهُما..
* كيفَ، إذَنْ، أضمَنُ ألاّ يَذبحوني؟!
– إنتحِرْ
أو مُتْ
أو استَسلِمْ لأنيابِ المَنونِ!

**شعر: أحمد مطر**

# شؤون سعودية

مجلة شهرية سياسية

تصدر عن:

التحالف الوطني من أجل الديمقراطية
(في السعودية)

مسؤولا التحرير

■ د. فؤاد إبراهيم

■ حمزة الحسن

Saudi Affairs

A Monthly Political Magazine

Published By:

The National Coalition for Democracy in Saudi Arabia

Editors:

Dr. Fouad Ibrahim

Hamza Al-Hassan



Address: PO Box 201
Wembley
HA9 9ZQ
UK

Tel: 020 - 8385 0857

Fax: 020 - 8385 0857

Website: www.saudiaffairs.net

Email: editor@saudiaffairs.net


بسم الله الرحمن الرحيم

## الورقة الاولى

# فليسكب الماء على لحيته!

فجأة تنمّرت السعودية على حليفها السوري، ليس بسبب مقتل حليفها اللبناني المرحوم رفيق الحريري واحتمال أن تكون المخابرات السورية متورطة في ذلك الحادث البشع، بل لأن الأسياد الأميركان قرروا ذلك.

بشار الأسد الذي يواجه ضغوطاً أميركية أوروبية إسرائيلية هائلة، جاء الى المملكة العربية السعودية في مطلع مارس ٢٠٠٥ بغية التخفف من بعض الأعباء، وتحصيل مظلّة عربيّة تبقي ماء الوجه عبر انسحاب مشرف، خاصة وأن القوات السورية ما دخلت لبنان إلا بدعم سعودي مصري.. ولكن السعوديين - وعلى خلاف عادتهم في هدوئهم الدبلوماسي - تناغموا مع الحملة الغربية، وهددوا بشار الأسد بأنه إن لم ينسحب من لبنان فوراً فإنهم سيتخذون مواقف أكثر تشدداً تصل الى حد القطيعة السياسية. وقد تمّ تسريب هذه التهديدات الى وكالات الأنباء ومحطات التلفزة وبينها السي إن إن.

وبسبب هذه الضغوط المتراكمة أعلن الأسد نيته في سحب قواته، وكسب السعوديون يداً بيضاء لدى واشنطن، حتى أن الرئيس الأميركي امتدح القيادة السعودية عدة مرات في تصريحاته المستمرة الضاغطة على سوريا. كان طلب السعوديين بادئ الأمر هو المسارعة في التحقيق بشأن مقتل الحريري، وبدا أنهم يرفضون الضغوط غير المبررة على سوريا، خاصة تلك التي تأتي من أميركا، مع الأخذ بعين الإعتبار أن صانع القرار السعودي لم يفته حقيقة أن بلاده مستهدفة كما هي سوريا، وأن إضعاف الأخيرة أو تبرير ضربها سيؤدي في المحصلة الى ضرب السعودية والتفرغ لها، وعلى قاعدة نفس المبررات ربما. ذلك ان السعودية نفسها بلد غير ديمقراطي، كما هي سوريا المتهمة اليوم!

لكن يبدو أن المسؤولين السعوديين طمعوا من جهة في نيل رضا الولايات المتحدة إن هم ساندوها في ضغوطها على دمشق، ومن جهة ثانية رأوا أن عدم الوقوف مع واشنطن يعني استعداءها اكثر، فرأى الأمراء التضحية بسوريا، بغية تحصيل العصفور الأميركي الواقف على الشجرة!

معروف أن آل بوش قريبين من آل سعود، ولقد تمّ انقاذ العلاقات الأميركية السعودية بسبب فوز جورج بوش على منافسه كيري، الذي لم يخف السعوديون خشيتهم منه ومن تصريحاته النارية ضد العائلة المالكة. إن العلاقة الحميمية بين آل بوش وآل سعود، ستساهم بلا شك في تأجيل فتح النار الأميركية على الحكومة السعودية، ونقول (تأجيل) وليس (إلغاء).. وبقدر ما يتسارع سقوط أو انكسار الأنظمة المستبدة خاصة تلك المحيطة بالعراق، كلما اقترب دور الحكومة السعودية. وكأن الرأي الأميركي يميل الى استخدام السعودية في كسر وإضعاف كل الأنظمة والجماعات التي لا تكن لها واشنطن وداً، وبعد الفراغ من ذلك، يأتي الدور على السعودية نفسها، فتلقى حتفها بعد أن تكون ساهمت في تدمير الآخرين فيكون جزاؤها جزاء سنمار واعتماداً على نظرية الشاعر القائل: من حُلقت لحية جار له/ فليسكب الماء على لحيته.

والمسؤولون السعوديون عليهم اليوم أن يعدّوا أنفسهم لتلك المرحلة، وأن لا يتوهموا بأن التصاقهم بالسياسة الأميركية وتأييدها في كل مشاريعها في الشرق الأوسط سيرضي الأميركيين عنهم؛ فمحاولة آل سعود إثبات أنهم مازالوا أصدقاء وأنهم مازالوا قادرين على خدمة حلفائهم في الغرب بالرغم من أحداث سبتمبر وقبلها سقوط الشيوعية، لا يعني أن نظامهم لازال فاعلاً فهو بنظر الأميركيين وحلفائهم الأوروبيين لازال ينظر إليه على أنه نظام (انتهت صلاحيته) ولم يبق من السيجارة الا عقبها وقريباً ما تداس بالحذاء.

# بعد مرور عام على اعتقال الاصلاحيين الثلاثة

## لا بشارة خير في أجندة الحكومة

في السادس عشر من مارس شهدت المسيرة الاصلاحية في المملكة إنتكاسة أخرى، تندرج ضمن قائمة طويلة من الانتكاسات، حيث كان القمع وسيلة ولغة تخاطب لجأت اليها السلطات السعودية للتعامل مع النشاط الاصلاحي السلمي والهادىء.. صحيح أن مسيرة الاصلاح توقفت بصورة مؤقته، وصحيح أيضاً أن عدداً من رموز المسيرة الاصلاحية قيد الاعتقال التعسفي، وصحيح أن الحريات العامة وبخاصة حرية التعبير قد أثخنت بفعل تدابير القمع، الا أن الصحيح أيضاً أن مشروع الاصلاح نجح بإمتياز في فرض جدارته ومصداقيته على الداخل والخارج. وعلى العكس، واجه الفعل الاصلاحي الرسمي عزوفاً ونقداً من القوى الاصلاحية في الداخل والخارج ومن المجتمع الدولي، ولم يكن مستغرباً أن يكرر الرئيس الاميركي في مناسبتين متلاحقتين دعوته للحكومة السعودية بإدخال المزيد من الاصلاحات معتبراً الانتخابات البلدية خطوة غير كافية.. وقد أعقب تلك الدعوة تصريحات مماثلة لوزيرة الخارجية كونداليزا رايس خلال زيارتها لأوروبا. ومما يلفت الانتباه أيضاً دعوة المستشار الالماني القيادة السياسية خلال زيارته للرياض الى المزيد من الاصلاحات.. إن هذه التصريحات تلفت الى حقيقة أن الرسالة التي كانت تطمح الحكومة السعودية الى إيصالها للخارج عن طريق الانتخابات البلدية لم تنل القدر المأمول من الاهتمام والجاذبية، فقد جرى التعامل معها بنكران وأحياناً بإزدراء وفي أحيان أخرى وضعت تلك الخطوة في حجمها الطبيعي.

خلال عام كامل، تبدّل المشهد المحلي بفعل إصرار السلطات الرسمية على تجاوز الارادة الشعبية العارمة التي التقت بصورة فريدة في تاريخ هذا البلد المنقسم على نفسه، على الاصلاح السياسي والشامل، ومازالت القيادة السياسية في المملكة تصرّ على إغفال التحولات المحلية والدولية، والنظر الى الدولة بوصفها إرثاً عائلياً لا يجب التفريط فيها او مقاسمته. ففي لقاء جمع قيادة خليجية بولي العهد الامير عبد الله، ودار الحديث عن أهمية التعاطي مع متغيرات الوضع الداخلي والاقليمي والدولي بعقلية جديدة، وشرحت القيادة الخليجية المكاسب التي حصلت عليها بلاده من وراء إجراء تغييرات ديمقراطية أدت في نهاية المطاف الى احتواء التوترات الداخلية وأعمال العنف التي شهدتها بلاده على مدار سنوات، وكيف أن التغييرات الديمقراطية نجحت في تحقيق اقوى اصطفاف حول السلطة في تاريخ هذا البلد الخليجي.. حسب بعض المصادر المقربة من القيادة الخليجية أن الامير عبد الله لم يكن في وارد مايجري ولم يكن يولي إهتماماً من أي نوع لدور التغييرات الديمقراطية في بلاده او اعتبارها خياراً يجب ان تسلكه الحكومة في سبيل معالجة مشكلاتها الداخلية.. وحسب المصدر نفسه، فقد داهمت الامير عبد الله سورة غضب وكان يتحدث بإنفعال وكأن القيادة الخليجية قد جاءت تبلغه نبأ حزيناً أو تنازعه في ملكه.

يذكّرنا هذا الموقف، باللقاء الذي جمع الامير نايف وزير الداخلية وعدد من الرموز الاصلاحية الموقعين على عريضة (الملكية الدستورية)، حيث قال الامير بأن أصحاب العريضة (يريدون أن يضعوا الامير عبد الله على الرف).. وهذا الكلام يتجاوز حد التشويه لمفهوم الملكية الدستورية ويندرج في سياق الانقطاع عن واقع لم يعد بالامكان التعاطي معه بعقلية الماضي، أي بعقلية شيخ القبيلة الذي يقرر مصير ومسار من يلي من أمر رعيته، والذي يضع نفسه في مقام المنّان والمحسن على من يعول.

مكمن مأزق الحكم في بلادنا أن ثمة ذهولاً مقصوداً او ربما عفوياً عن أن الوضع الراهن لا يحتمل خطوات عرجاء وخطوط عوجاء في مسيرة الاصلاح، فكل ما حولنا يتغير بوتيرة سريعة، ولا يمكن لقطار التغيير أن يغير مساره نحو الديمقراطية، فهناك وجهة واحدة يسير اليها الجميع..

قالوا بأننا لا نخضع لضغوطات الخارج وأصرّوا على الاصلاح من الداخل، وفق شروط ومتطلبات محلية وتحت لافتة وهمية أسمها (الخصوصية)، فجاءهم النداء من داخل الدار: وهل هناك من يمنعكم من الاصلاح من الداخل، فهلا بدأتم؟.. ولكن ما إن تم الاعلان عن رفض الاصلاح من الخارج حتى بدأت العائلة المالكة في تنفيذ تدابير قطع دابر الاصلاح في الداخل، إدراكاً منها بأن لا اصلاح في الداخل بدون ضغوطات من الخارج، ولذلك ما إن اطمئنت للخارج حتى شنّت حملة قمعية ضد رموز التيار الاصلاحي، فاعتقلت بعضاً وأكرهت بعضاً آخر على التوقيع على تعهدات خطية بوقف تام للنشاط السياسي والاعلامي، وحرمتهم جميعاً من حقوقهم المدنية كحرية الحركة أو السفر والحصول على مصدر رزق أو الوظيفة.. ثم ألحقت ذلك بسلسلة تدابير قمعية ضد حرية الصحافة وفي اقتلاع الفكرة الاصلاحية من الخطاب الرسمي والشعبي. لقد أحبطت العائلة المالكة مشروع الاصلاح من الداخل، على أمل أن تغري بأجندة إصلاحية متهالكة تحمل رائحة الديمقراطية مثل إنتخابات المجالس البلدية ولكنها بالتأكيد تقصر عن تلبية الحد الادنى من شروط الدمقرطة الحقيقية.

وسنواجه مع بدء عمل المجالس البلدية أزمة الدولة نفسها، من خلال جهازها البيروقراطي المنخور من داخله، وسيتم اكتشاف العطب الخطير في سيرورة الدولة، فالمجالس التي لم يتقرر حتى الآن مقارها ولا نظام عملها الداخلي فضلاً عن كون وظائفها المقررة بحسب نظام المجالس البلدية الصادر قبل ثلاثين عاماً يجعل من الاحتفالية الانتخابية غير متساوية من حيث التطلع المأمول مع المقرر لها في مرسوم المجالس البلدية.

إن إختفاء المظاهر الاحتفالية البدائية بعد نهاية المرحلة الاخيرة

من انتخابات المجالس البلدية في المنطقة الغربية سيكشف عن مأزق حقيقي سيواجهه الذين شاركوا بحماسة عالية في العملية الانتخابية، فقد تتحول الانتخابات في بعض أجزاء الدولة الى ما يشبه القناع الذي يخفي وراءه حقيقة مرّة وربما صادمة. وما يجب فهمه هو واقع هذه السلطة نفسها، إذ لا يمكن لانتخابات بلدية أن تعدّل في ميزان القوى بين الحكومة والشعب، كما لا يمكن أن تؤسس لعملية صناعة قرار متوازن يشارك فيه أطراف عدة.. إن مجالس بلدية كهذه وبالصيغة الغامضة التي تحفها لا يمكن لها أن تضبط تصرفات الدولة حتى في المجال الحيوي لعمل المجالس، فضلاً عن الانتقال الى مجالات أخرى قريبة أو ذات صلة بشؤون المجتمع والخدمات العمومية.

لا يمكن لمجالس بلدية أن تعمل بصورة منفردة في ظل وجود جهاز بيروقراطي متغوّل، فهذه المجالس تخضع لمرجعية الدولة عبر وزارتي البلديات والمالية، اللتين تمسكان بمصدري القوة الحقيقية: المال والقرار. ومن المتوقع أن تخلق المجالس البلدية مناخاً لتجاذبات من نوع ما بين المجتمع والدولة، وستكون المجالس فناءً يلتقي فيه المتضررون والمستفيدون، وبالتالي فإن الاحتمالات مفتوحة ومن المرجح ان تتفاوت بين أن تتحول المجاس الى (قناة) للتعبير عن هموم المجتمع ومشكلاته، أو أن تصاب المجالس بالشلل والانهيار تحت ضغط الطبقة البيروقراطية التي تقبض على أزمة الأمور في البلاد.

وبموجب طبيعة الدولة، العقل العلوي للمجتمع، فإنها لا تروم إعطاء المجالس البلدية حجماً يسلبها رونقها وتفوقها، فستظل آية السلطة بارزة وأن مرجعيتها لا تضاهيها مرجعية أخرى مهما علت، ولن تقصّر عن عرض ذاتها على المجتمع كقوة سامية ونهائية.

تدرك الطبقة السياسية، وبخاصة العائلة المالكة أن الاحتفاظ بقدر كبير من الهيمنة يتطلب الاحتفاظ بعدد كبير من الاوراق، وبمصادر مختلفة من القوة في عملية صناعة القرار، وستنظر الطبقة الحاكمة الى كل من وما ينافسها في الهيمنة على المجتمع باعتباره عدواناً عليها، فليس هناك مشترك في الهيمنة والسلطة بين العائلة المالكة والمجتمع عبر ممثليه، فهذه المشاركة في حدودها الدنيا مازالت مرفوضة او لنضعها في عبارتها الصحيحة غير مدركة في وعي الطبقة الحاكمة.

إن عاهات السلطة ستترك أثرها الفادح في أداء المجالس البلدية، ومن الضروري وقبل استعمال المجالس كشماعة تُعلق عليها مشكلات الدولة، أن يتجاوز الفائزون في انتخابات المجالس البلدية أغراض الحملة الدعائية ومواجهة الحقائق كما هي في الدولة، فهذه المجالس تأتي في أجواء شديدة التأزم تدفعها مشكلات مزمنة الى الواجهة، ولا يتوقف حلها على مجرد فتح كوّة صغيرة ينفذ منها الهواء لازالة اختناقات شديدة في قنوات الجهاز الدولتي.

فيما يبدو من سيرة الانتخابات البلدية وبخاصة في المنطقة الشرقية، والتي بدا وكأنها معركة إثبات وجود وتحقيق للذات، بفعل الاستقطابات الحادة وثانياً كرد فعل تلقائي للشيعة الذين يحاولون التعويض عن حرمان قديم عبر الدخول الى مرحلة الاستحقاق وإن من مستويات دنيا، إن إفراغ الشحن العاطفية في كرنفالية مفتعلة كالتي أسبغت بصورة عفوية على التحضيرات السابقة للتصويت لها ما يبررها، ولكنها قد تأخذ مسارين متضادين: الاول سلبي ويظهر في حال لم تفلح الاصطفافات الشعبية وراء المرشحين في الحصول على مكاسب بحجم الجنوح العاطفي الذي بدا بنشاطية مفرطة في الاستبسال خلال فترة التنافس الانتخابي، بمعنى قصور أعضاء المجالس البلدية عن تلبية الحدود المعقولة لتطلعات الناخبين، بفعل تفسخ العقلية الرسمية والجهاز البيروقراطي للدولة، المسار الثاني، إيجابي، ويظهر في تطوير الاداء السياسي الشعبي بما يجعله مؤهلاً بدرجة كافية لخوض منازلات سياسية أكبر وأشد تعقيداً. وهذا يعتمد بدرجة أساسية على قدرة القنوات التنظيمية التي تشكلت خلال الحملات الانتخابية على الافادة من هذه التجربة لجهة تطوير آليات جديدة تصلح لتعبئة الشارع نحو قضايا مطلبية أخرى.. فقد بات الشارع مسيّساً الى حد ما، وأن درجة الانخراط الشعبي في العملية السياسية قد ازدادت بدون شك خلال الحملات الانتخابية، بالرغم من أن ذلك لم يكن بموجب قرار رسمي، وإنما من خلال عملية تدافع شعبي عفوي مستجيب للارتخاء السياسي الاضطراري الداخلي.

إن تجربة الانتخابات البلدية تنطوي على أرباح وحاجات، وقد لا تتجاوز الأرباح حتى الآن حدها المعنوي، فيما تعبّر حماسة الناخبين عن حاجات مادية جرت ترجمتها بطريقة التعويل على القادم والمأمول من المرشحين، رغم أن الحماسة والمشاركة العالية قد تبطن أيضاً سحباً للثقة عن الحكومة في بعض أوجهها، وبخاصة حين تقارن بالأزمة الشديدة والتراجع الحاد في العلاقة بين المجتمع والسلطة خلال العقد الأخير، والذي عكسته بوضوح عرائض التيار الوطني الاصلاحي، والمنتديات الحوارية المستفيضة على شبكة الانترنت والأخطر منها تفجّر ظاهرة العنف في صورة دموية سادية.

شأنها في ذلك شأن المشكلات، فإن مسألة حاجات المجتمع تطرح اليوم على مستوى واسع، ولاشك أن المجالس البلدية نصف المنتخبة قد تشهد إنهاكاً لمجهودات المجتمع والمنتخبين من الاعضاء دع عنك نصف الاعضاء المعينين.. ولعل من أخطر أشكال الانهاك أن يحشر الجميع في زاوية حادة بما يزوّد الحكومة، بوصفها المسؤول المباشر عن كل أزمات البلاد، فرصة الافلات من المحاسبة.

لقد أكّدنا سابقاً بأن الانتخابات البلدية تمثل خطوة اصلاحية ناقصة، ولن يعني ذلك إنتقاصها والانتقاص من حجمها، فهي تبقى جزءا من المنجز الاصلاحي الشعبي الذي عملت القوى الاجتماعية والسياسية في الداخل على تجسيده، ولكن في الوقت نفسه، يجب أن توضع الانتخابات البلدية في حجمها الطبيعي، وهناك ما هو كثير منتظر من الحكومة للقيام به في مسيرة الاصلاح، فالعطب السياسي والاداري يغطي كافة الجهاز البيروقراطي للدولة ولن يكفي فيه إصلاح جزء هامشي منه.. إن إطالة أمد العملية الاصلاحية قد يجعل عواقب الابطاء وخيمة فايقاع الاصلاح في كل مكان يتسارع متزامناً مع تسارع الحاجات والمشكلات. إن انتهاء الانتخابات البلدية سيفتح بلا شك الباب على حيز آخر في الدولة كيما تبدأ عملية التجاذب عليه من أجل اصلاحه.. إن احتواء أو بالاحرى إلهاء الشارع بتغييرات شكلية كزيادة عدد اعضاء مجلس الشورى او اضافة عناوين جديدة لن يغير من حقيقة أن جعبة الشارع مليئة بالمطالب الاصلاحية الملحّة، وقد بات من الصعب إرضاء الجميع بحلول تلفيقية.

**التحرير**

# بيان (دعاة الاصلاح في السعودية)

## إنقضاء سنة كاملة على سجن دعاة الإصلاح في السعودية

في ٢٠٠٥/٣/١٦م تحل الذكرى السنوية الأولي على اعتقال عدد من رموز ونشطاء الإصلاح الدستوري والمجتمع الأهلي المدني من أكثر من منطقة في بلادنا.

ومنذ بداية هذه الاعتقالات أفرجت السلطات السعودية عن البعض منهم، بينما لا زالت وزارة الداخلية تتحفظ على البعض في المعتقل حتى الآن مثل( الدكتور عبدالله الحامد والشاعر على الدميني والدكتور متروك الفالح).

وقد كان اعتقال هذه المجموعة من الفعاليات السياسية التي هدفت وتهدف توجهاتها مع بقية دعاة الإصلاح الوطني إلى تجنيب البلاد كوارث اقتصادية وسياسية، والمناداة بالحريات العامة والمحاسبة والشفافية وبناء مؤسسات المجتمع المدني وتطبيق القانون، مفاجئا للجميع في ظل التغيرات الإقليمية والعالمية الحادة التي تعصف بالعالم في الحقبة الأخيرة، وما رافقها من استحقاقات كثيرة حان وقت تأديتها بدون تريث أو تأخير. غير أن السلطات لم تراع هذه التغيرات، ولم تأبه أو تكترث بما حدث من أوضاع عاصفة في بلادنا.

فلا زالت الأجهزة الأمنية تمعن في قمعها ضد سجناء الرأي والفكر من شرفاء وطننا، متنكرة لكل المشاعر الوطنية الغاضبة المعارضة لهذا النهج، وما يترتب عليه من نتائج تهمش التلاحم بين القيادة والشعب وتضعف تماسك الجبهة الداخلية أمام التحديات المتصاعدة على كافة المستويات.

لقد وقف دعاة الإصلاح في بلادنا منذ صدور( مذكرة الرؤية قبل أكثر من عامين) ضد كافة أشكال الإرهاب، وأكدوا على الطابع السلمي لكل تحركاتهم، وتصدوا بكل بسالة ووفق الإمكانيات المتاحة لكل التدخلات والتطاولات التي قد تمس استقلالنا الوطني، ودافعوا بضراوة عن وحدة أراضي الوطن.

غير أن ذلك لم يكن موضع ترحيب ومراعاة من قبل أقطاب النظام الذين أخذوا يتبارون بعد اعتقالهم في قذف رموز الإصلاح الوطني بتهم وعبارات قاسية والطعن في وطنيتهم، وصعدوا من لهجة التهديد والوعيد.

إن مرد ذلك، كون القيادة السياسية لا زالت متمسكة بغيها السياسي، ولازالت تمقت أي نوع من الحراك والتفاعل السياسيين، ولا يتحمل رموز النظام أصوات التجديد المغايرة لرغباتهم، ولا تتفق مع توجهاتهم، بل يستكثرون على المثقفين والنخب التحدث بطرق معاصرة وحداثية وعبر برامجهم الوطنية لما فيه مصلحة الوطن والشعب، وجعل حركة الإصلاح السياسي وسيلة سلمية لذلك بطرق تختلف بتاتا عن نهج السلطة السعودية.

لقد أكدت هذه الاعتقالات أن النظام السياسي في بلادنا يصر على أسلوب إذلال المواطنين، ويسعى بكل إمكانياته لضبط حركتهم في الاتجاه الذي يحقق المزيد من التبعية والموالاة، بقصد إبعادهم عن المشاركة الفعلية في صياغة القرارات السياسية المتعلقة بحاضرهم ومستقبلهم على كافة الأصعدة.

واستكمالاً لهذا النهج.. وإمعاناً من الدولة في استئصال كل الأصوات الإصلاحية، ومن أجل اجتثاث كل الفعاليات الوطنية، واصلت اعتقال المزيد من المواطنين، لتشمل في فترات لاحقة (الدكتور سعيد بن زعير وابنه مبارك) اللذان صدرت بحقهما أحكام مبالغ فيها بعد محاكمات صورية وهشة لا تتلاءم مع التهم الموجهة لهما.

كما تم أيضا اعتقال المحامي (عبدالرحمن اللاحم) وكذلك (مهنا الحبيل واحمد القفاري وعيسي الحامد ومهنا الفالح) ولعدم وجود أدلة كافية تبرر اعتقالهم أفرجت عن بعضهم ولا زال المحامي عبدالرحمن اللاحم قيد الاعتقال.

إن التوجهات المطلبية السلمية والحرص على المضي في هذه المطالب عن طريق مخاطبة قيادة البلاد ورموزها مباشرة، بالإضافة إلى الاهتمام الوطني المخلص في معالجة أزمات البلاد، وفك الاختناقات المتصاعدة بشفافية متناهية، لم تشفع للجميع، ولم تحمهم من النهج التعسفي القمعي لأجهزة الدولة.

لقد كانت طموحات الجميع وآمالهم تتوق إلى أن يتحسس صناع القرار السياسي في هذا البلد حجم وأبعاد المخاطر المحدقة بنا من كل صوب، ولكن عدم مبالاتهم بما يطرح من آراء جديدة وميلهم إلى التمسك بالأفكار والأساليب القديمة، جعلهم يسعون بكل الطرق للالتفاف على الأوضاع عبر مسرحية جديدة أطلق عليها( المحاكمات العلنية) حيث ساق (الادعاء العام المرتبط بوزارة الداخلية) تهما غليظة وملفقة، مجسدا بذلك المنحى العدواني والانتقامي في نهج هذه الوزارة ضد أطياف المعارضة. غير أن هذه المسرحية لم تصمد أمام المواقف الشجاعة للمعتقلين، وما رافق ذلك من حركة تضامنية من قبل أسرهم ودعاة الإصلاح الوطني، وما لقيته قضيتهم من تضامن ودعم واسعين من قبل حركات التضامن واللجان الحقوقية والقانونية والجمعيات الإنسانية في العالم، وقد جرى التلويح للمعتقلين من قبل هيئة المحكمة بإصدار أحكام غيابية عليهم في حالة إصرارهم على شرط المحاكمة العلنية، بينما بقي الآخرون دون محاكمة.

ويتعرض حاليا بعض المعتقلين للحجز الانفرادي، والمضايقات اليومية والتفتيش المفاجئ من قبل ضباط السجن في جهاز المباحث العامة، كما يحرم بعضهم من توفير العلاج الطبي الضروري، مما أدى إلى سوء حالة بعضهم الصحية.

إن هذه الاعتقالات كانت المفصل الهام الذي كشف عن عدم جدية القيادة في بلادنا في تبني الإصلاح مهما كان حجمه، وقضت على كل الوعود التي أطلقها بعض رموز النظام، مما يؤكد أن هذه التصريحات

والتنويهات الإصلاحية كانت للاستهلاك المحلي، ولدرء أشكال الضغوطات الدولية المتواصلة على النظام وبالتالي لتسهيل مهمات انضمام السعودية إلى المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية.

وحاليا، يستشعر دعاة الإصلاح الوطني طبيعة التوجهات الهادفة لإجهاض كل ما تحقق من مكاسب على صعيد الكتابة وحرية التعبير خلال الفترة الماضية، رغم ضآلتها وصغر مساحتها، إثر تحفز الجناح المتشدد بالأسرة الحاكمة، وزحفه نحو مواقع متقدمة في سدة النظام ليزحف على كل مساحة القرار السياسي نتيجة ضعف وتردد وعدم جدية الأطراف الأخرى في الأسرة الحاكمة، والتي بشرت في أوقات سابقة بعهد جديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسة والاجتماعية، حيث اختطف الجناح المتشدد المبادرة ليحقق مبتغاه في إلغاء كل ما يمكن أن يفضي إلى الإصلاح، واخذ يفرض ( أجندته) على الجميع للحفاظ على النهج القديم الرافض للتجديد، وديمومة الهيمنة المطلقة على كل شيء، والعودة إلى المربع الأول.

لذلك فإن دعاة الإصلاح الوطني يهيبون بجماهير شعبنا، على اختلاف منحدراتهم الفكرية والاجتماعية، لمطالبة قيادة البلاد بشكل سلمي بضرورة الإصلاح وجعله أمرا واقعا، ورفع مستوى مطالبهم يوميا للدفاع عن حقوق المعتقلين، وضمان حقوقهم الإنسانية وتوفير العلاج الطبي اللازم لهم، والمحاكمة العلنية العادلة بمقاييس دولية معترف بها، بما يؤدي إلى الإفراج الفوري عنهم وبدون شروط، ورفع كافة القيود عن المفرج عنهم مثل المنع من السفر والملاحقات الأمنية والمنع من الكتابة والاتصال بوسائل الاعلام.

إن دعاة الإصلاح الوطني يقدرون كامل التقدير كل الجهود التي بذلت من قبل كل القوى الخيرة العربية والدولية ولجان حقوق الإنسان والجمعيات الحقوقية، وإنهم يثمنون كل مواقفهم التضامنية بكل تقدير، يتمنون المزيد من الجهود لمناصرتنا والوقوف معنا في هذه الأزمة التي تمر بها بلادنا.

عاش الوطن، الحرية للمعتقلين، والى إصلاح وطني شامل.،،،

**دعاة الإصلاح في السعودية**

## تيار

### حملة مكافحة الارهاب

# نتائج غير مؤكدة

في إطار حملة مكافحة الارهاب أعلن مستشار ولي العهد لشؤون السياسة الخارجية عادل الجبير في الثامن من مارس أن السلطات السعودية اعتقلت ٧٠٠ إرهابي منذ بدء حملتها ضد الجماعات المتطرفة في المملكة. وقال في مؤتمر صحفي في واشنطن بأن الحملة على الارهابيين اسفرت عن القبض على ١٨ من عناصر الـ ٢٦ الذين يتصدرون قائمة المطلوبين.

تحدث الجبير عن خطة مكافحة الارهاب التي إعتمدتها الحكومة السعودية والتي اشتملت على بيانات واعلانات تلفزيونية وبرامج تعليمية وحملات للتوعية ضد التطرف. وقال ان بلاده ستجري استطلاعاً للرأي خلال أسابيع لمعرفة ما اذا كانت الحملة الاعلامية المناهضة للارهاب أتت ثمارها. وقال بأن الحملة تهدف الى توعية الناس بأن (التطرف والارهاب ليس من عقيدتنا وأن لهما تكلفة بشرية).

ما يلفت في حديث الجبير للصحافة الاميركية هو استطلاعات يزمع إجراؤها لاختبار معرفة رد فعل الرأي العام السعودي، بغرض قياس أثر الحملة، وتالياً تحديد ما إذا كان هناك حاجة للاستمرار في الحملة أو تطويرها.

وفي ضوء مراقبة بعض مناشط الحملة المقصودة، فإن ثمة منهجية مفقودة في مجمل تلك المناشط.. فقد اقتصرت مهمة القائمين على الحملة على جانب الدفاع عن السلطة وتبرئة الايديولوجية الدينية الرسمية من تهمة التورط في الاعمال الارهابية، بل تم تكريس كافة الجهود الاعلامية والثقافية لجهة درء تهمة الرعاية الرسمية للارهاب.

لم تكشف الحملة عن خطة متقنة، ولا منهجية علمية في التعاطي مع المصادر الثقافية المسؤولة عن إشاعة التطرف وتعميم أفكار التشدد المحرضة على العنف، فلا الندوات التلفزيونية ولا الحملات الدعائية المضادة للارهاب كانت ترتقي الى مستوى التعاطي الصحيح والحاذق مع قضية ذات أبعاد متنوعة وحساسة، ولا يكفي فيها مجرد إعادة تفسير المفاهيم الدينية فيما تظل مضخات الفكر المتشدد تعمل بأقصى طاقتها وعنفوانها، فيما لا تزال صورة الواحدية الثقافية تطغى على المشهد المحلي.

كان منتظراً من الحملة أن تشيع اجواء الحرية والتعددية الفكرية قبل أن تنشغل بالتفكير في ازالة الصورة التي صنعتها أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من أحداث عنفية في الداخل والخارج، في الواقع إن أغراض الحملة لا يمكن أن يعكسها المتضررون من أفكار التشدد، فهم قد اكتووا بها، وجربوا آثارها المدمرة وبالتالي فهم لا يمثلون الشريحة السكانية المناسبة كيما تعكس تأثيرات الحملة.

إن اختبار تأثيرات الحملة يكمن في المواقع التي تشيع فيها الافكار المتشددة والعقائد المتطرفة، والحكومة تدرك تماماً أماكن تواجدها، ويكفي المواقع السلفية على شبكة الانترنت التي مازالت تمور في أفكارها الاقتلاعية والاستئصالية، وهي مرآة واقعية وأمينة عن تيار ديني اجتماعي.

قد تكون الحكومة أفلحت في إزال بعض التشوهات المؤقته في صورتها الخارجية من خلال هذه الحملة، ولكن المشكلة لا تتوقف عند مقاربات سطحية لمشكلة عميقة الجذور وتطال المنابع الثقافية الكبرى للدولة، وبالتالي فإن أي حل لن ينجح قبل أن يؤسس لمنهجية تفكير جديدة لدى الطبقة الحاكمة. إن أول آيات التغيير تبدأ في تمظهر التنوع الفكري والاجتماعي والسياسي، وهذا المحك الرئيسي لاختبار صدقية الحملة.. لا نجاح لحملة تقف عند حد ابراز وجه غير حقيقي تلبية لأغراض سياسية مؤقته.

# الموقف السعودي من مقتل الحريري

محمد علي الفايز

لم تكن السعودية في مأتم، فخسارتها برحيل رفيق الحريري كانت محدودة.

جاء رحيل الحريري والسياسة الخارجية السعودية تلوذ بنفسها، والأمراء السعوديون منكفئون على أنفسهم لا يريدون إلا أن يتركوا لحالهم، وهم لا يبحثون عن دور زاهٍ يؤدونه، بل الى شر مستطير يدفعونه عن أنفسهم.

كان المرحوم رفيق الحريري مفيداً في مرحلة التمدد السعودي، أو حسب تعبير محمد حسنين هيكل (الحقبة السعودية) التي عكست نفوذاً سعودياً كبيراً في محيطها الإقليمي والدولي، وقد انتهت تلك الحقبة بالضربة القاضية عام ١٩٩٠، ولم تعد لها قائمة حتى الآن.

رفيق الحريري كان من رجال تلك المرحلة، وكان نشاطه مجرد إضافة للمجهود السعودي الإقليمي، بل كان علامة العزّ البارزة في ذلك التاريخ.

لكن الراحل الحريري اكتشف مبكراً، أن غاية النفوذ السعودي قد تحققت بوصوله هو الى رئاسة الوزراء، وأصبح وضعه مرتبطاً بالمعادلة السورية أكثر من ارتباطه بالمعادلة السعودية، فضلاً عن أن بعض الأمراء السعوديين الكبار أرادوا أن يثمّروا نفوذهم السياسي اقتصادياً في فورة ما سمي بمرحلة الإعمار والفرص التي أتاحها الهدوء السياسي.

وفي الحقيقة فإن السعوديين كانوا مستعدين للدفع الى لبنان أكثر من تفكيرهم في جني أرباح منه. من الناحية المالية استطاع الحريري أن يجلب الكثير من الدعم السعودي الى لبنان، وهذا واضح معروف ومنشور كان آخرها ما ناله قبل نحو عامين حين تبرعت السعودية بخمسمائة مليون دولار، أثارت غضب العديد من السعوديين أنفسهم. والحكومة السعودية نفسها وهي أحد المساهمين في ترتيب اتفاق الطائف، إن لم تكن المساهم الأكبر عبر المرحوم رفيق الحريري، حققت انجازاً سياسياً غير مسبوق، سيحسب لها طالما بقي السلم الأهلي اللبناني، وطالما استطاع ذلك الإتفاق الصمود أمام التحديات الإقليمية والدولية خاصة بعد التفجير البغيض الذي أودى بحياة رفيق الحريري.

لقد نجح الحريري في تقديم شيء غير قليل للبنان وشعبه، ولم يكن نجاحه وليد عصامية ووطنية فحسب، بل كان وليد دعم وتغطية من الحكومة السعودية، فهي شريك في ذلك الإنجاز، ورغم أن ما كسبته هذه الأخيرة سياسياً ومعنوياً، فإنه لم يكن بحجم ما قدّمته من دعم، ولم تنل الحكومة السعودية تقديراً كبيراً خارج حدود لبنان، أو لنقل لدى غير المعنيين بالأزمة اللبنانية.

الآن وقد رحل الحريري، وكأن الإنجاز الذي أنهى الحرب الأهلية اللبنانية ـ بالتعاون مع سوريا بالطبع ـ قد ارتدّ على أحد صانعيه فينهيه، بل قد يدمّر كل صانعي السلام في لبنان.

فالسوريون ـ المتهم الأول ـ يجمعون حقائبهم للرحيل من لبنان؛ فقد أدّى تمسّكهم بالورقة اللبنانية كإحدى أوراق مساوماتهم في الصراع مع إسرائيل، دون وضع ضوابط لتدخلهم ونفوذهم.. أدى الى نفور شعبي، يتصاعد يوماً بعد آخر، يؤججه الأميركيون والفرنسيون وقوى لبنانية متضررة من الوجود السوري. ولا يبدو أن مقتل الحريري سيخرج سوريا من مأزقها ـ سواء كانت هي بالفعل من قام بعملية الإغتيال أو لا. فهناك إلحاح شديد على تحميل الحكومة السورية كامل المسؤولية بغض النظر عن طبيعة وقائع عملية الإغتيال نفسها. لا يريد المعارضون للنفوذ السوري في لبنان ولا الأميركيون ولا الفرنسيون والإسرائيليون أن يفكروا في أي احتمال يبرئ سوريا.

والسعوديون كضلع ثان في مثلث صانعي اتفاق الطائف، هم المتهم الثاني باغتيال الحريري، بمعنى أن اغتيال الحريري قد يكون جاء على خلفية علاقاته الوثيقة مع السعودية، بالرغم من ان تلك العلاقات خدمت لبنان شعباً ودولة وحكومة، ولم يكسب منها السعوديون شيئاً كثيراً. بالطبع هذا مبني على قضية شريط الفيديو الذي ظهر فيه شاب يزعم الإنتماء الى جماعة سلفية (وهابية متطرفة بحسب البيانات الرسمية اللبنانية) وإذا ما ثبت هذا الإدّعاء، شأنه شأن الإدعاءات الأخرى الموجهة الى سوريا وحلفائها، فإنه يعني عدة أمور من بينها: أن الفكر السلفي ـ بنسخته الوهابية ـ ورط ويورط الحكومة السعودية والمواطنين السعوديين جميعاً في عداوات مع كل دول الجوار تقريباً، فضلاً عن دول بعيدة أخرى؛ ويعني أيضاً أن العنف الداخلي والمصادمات مع قواه المحلية في السعودية لها انعكاسات خارجية أيضاً، فالمعركة كما يوحي شريط الفيديو السلفي ليست محصورة في السعودية بل في كل مكان يوجد به نفوذ للحكومة السعودية حيث يصبح مشروعاً مستهدفاً، خاصة إذا لم يتمكن دعاة العنف من تحقيق ما يريدونه داخل السعودية نفسها، أي إذا كانت الأهداف مستعصية على الوصول اليها من قبل دعاة العنف.

وفي الوقت الذي لا تتمنّى فيه الحكومة السعودية أن يحشر موضوع إغتيال الحريري بمواضيع سعودية (كامتداد للعنف الداخلي، أو كامتداد للسلفية الوهابية المتطرفة محلياً) فإنها في نفس الوقت لا تتمنّى أن تكون سوريا وراء الحدث، ولا تريد أن تمارس ضغوطاً على سوريا تستهدف نظام الحكم فيها.

لقد دعا السعوديون ـ على لسان وزير الخارجية السعودية وغيره ـ الى سرعة التحقيق في اغتيال الحريري كمخرج سريع للأزمة، وطالبوا مراراً بعدم تصعيد المعارضة ضد الدولة وسوريا خشية على اتفاق الطائف واحتمالية انزلاق البلاد مرة اخرى في الحرب الأهلية.

لكن الأهم من كل هذا، هو أن السعوديين يدركون بأن الحجر السوري إذا ما أُطيح به، فإن الأحجار التالية ستتساقط تباعاً، أي أن الدور سيقترب الى السعودية نفسها، وهي شأنها شأن عدد من الدول الأخرى مستهدفة اميركياً وتنتظر دورها بعد ايران وسوريا. إن الحفاظ على النظام السوري وعلى قوة سوريا وعلى مخارج سلمية تحفظ للسوريين ماء الوجه، هي سياسة سعودية تمثل درعاً حمائياً من عاديات الزمن الأميركي.

لهذا قيل بأن السياسة السعودية كانت تحتم عليها استدعاء عائلة الحريري (السعودية) الى الرياض، تهدئة للموقف، خلافاً لرغبة العائلة نفسها؛ في حين قال آخرون بأن الهدف هو إجراء ترتيبات ما مع عدد من الأمراء الذي شاركوا الحريري الراحل أعماله التجارية، وتقرير مصير تلك الأعمال والشراكات.

# الغيوم بدأت بالتجمّع من جديد

## واشنطن: ٢٠٠٦ هو التاريخ النهائي للتغيير في السعودية

مرتضى السيد

العبقرية السعودية أرادت أن تبيع ماءً آسناً في حارة السقائين؛ وكأن حكومة الأمراء قد جاءت بالذئب من ذيله، أو الديمقراطية من جذورها الى المجتمع السعودي المحافظ. الأمراء ارادوا تسويق شيء هزيل إسمه (المجالس البلدية) وكيف أن التقدم السعودي السريع باتجاه الديمقراطية سمح بأن ينتخب الشعب نصف أعضاء المجلس البلدي!

التخفي وراء (الخصوصية السعودية) و(خصوصيتنا الإسلامية) و(مجتمعنا المحافظ) و (الإصلاح التدرجي) و (التغيير النابع من الذات وليس المفروض من الخارج) قد تجد لها بعض صدى عند الجهلة، أو أصحاب المنافع من أعضاء الحلقة المخملية المنتفعة من النظام.. لكن هذه الذرائع لا يمكن أن تُقبل وتسوّق لدى حلفاء النظام في الغرب. كيف يمكن أن تقنع الغرب بجديّة التغيير في السعودية، في وقت يرفض الأمراء أن تكون هناك انتخابات لمجلس الشورى بالمطلق؛ وكيف يمكن إقناعهم بصوابية قرار إبعاد المرأة في انتخابات البلدية، وكيف سيشعر الغربي أن الحكومة التي تعين نصف المجالس البلدية هي حكومة ديمقراطية؟

لا يمكن لآل سعود أن يبيعوا منتج الديمقراطية على صنّاعها! ولا يستطيعون استهبالهم، وإقناعهم بما لا يمكن الإقتناع به.

طلبت الحكومة من عدة وزارات ومؤسسات أن تقدّم بحوثاً بشأن احتمالية تقسيم المملكة، كان ذلك في صيف ٢٠٠٢م؛ وقد قدّم جهاز المباحث رأيه، وكذلك الإستخبارات، ومجلس الشورى عبر فريق عمل اختير لتلك الغاية، وأخيراً وزارة الخارجية. الجميع قرأوا ما نُشر حول موضوع (التقسيم) من دراسات ومقالات، وقد اكتشفوا أن هناك رغبات خارجية وداخلية نحوه (اي التقسيم) وأن الأخير ممكن الحدوث، بدعم خارجي على الأرجح. وكل الدراسات التي قدمت أشارت الى أن الإصلاحات السياسية أمرٌ لا مفرّ منه، وهي ضرورة لوحدة المملكة. بل أن وزارة الخارجية في تقريرها أو دراستها قالت بأن الولايات المتحدة قد أمهلت السعودية ومصر الى عام ٢٠٠٦م كيما تثبتان جدّيتهما في إصلاح نظاميهما السياسيين وإدخال تغييرات ديمقراطية شاملة. وكأن الحكومة الأميركية هنا، وتحت ضغط أوروبا أعطت النظامين الحليفين الفرصة ليثبتا مزاعمهما، بأنهما (مع التغيير من الداخل)! وأنهما للحفاظ على ماء وجههما لا يقبلان تدخلاً خارجياً (مراعاة للخصوصية) المزعومة.

خلال الشهر الماضي، بدا ان مصر ممثلة برئيسها حسني مبارك قد خرجت من ولادة متعسرة الى أخرى أقلّ منها، حين طالب الرئيس مبارك من برلمانه أن يعدّل الدستور كي يتيح للشعب انتخاب رئيسه بشكل مباشر. وبغض النظر عما ستؤول اليه الديمقراطية المصرية التي يديرها الأمن المصري، فإن فصلاً جديداً سيفتح في مصر، استجابة للضغوط التي أعلنها بوش حين طالب مصر بأن تقود عملية التغيير الديمقراطي في العالم العربي! فما كان من ضباط المباحث إلا أن قرروا - وقبل أن يعملوا شيئاً - أن مصر هي كذلك بالفعل!

السعوديون لا يريدون أن يقتنعوا بأن العالم كله غير معني (بخصوصياتهم) المزعومة، وأن لعبة التأجيل في الإصلاحات ما عادت شأناً سعودياً منذ أحداث ٩/١١؛ فالإصلاح ضروري لأمن أوروبا وأميركا؛ ولكن السعوديين مازالوا يعيشون عوالم ما قبل ٩/١١ بل ما قبل سقوط الإتحاد السوفييتي والكتلة الشرقية! يدلنا على ذلك هو تسويقهم ما لا يسوّق! وبيعهم ما لا يُباع! واعتمادهم سوقاً لا تتقبل منتجهم لا بين النخب ولا بين المفكرين والعامة. فسعود الفيصل الذي جاء الى لندن ليتحدث عن المشتركات العظيمة في القيم بين المملكتين! البريطانية والسعودية، في مكافحة الإرهاب والترويج للديمقراطية، والحرية وغيرها.. هذا الرجل افتقد فيما يبدو التمييز بين الأشياء. فالبريطانيون يريدون في الوقت الحاضر مجرد قطف ثمار ما جرى لـ(الفقيه) على شكل صفقات وعقود لشركاتهم، وليسوا مغرمين بنهج الحكومة السعودية الحالي، ولا تطور ديمقراطيتهم!

هناك في الأفق ترتيبات بين دول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة تشير الى أن الجميع يتحركون لفرض المزيد من الضغوط على السعودية وغيرها لتغير نهجها. والمفاجئ أن غيرهارد شرويدر وهو في زيارته للسعودية أواخر شهر فبراير الماضي، خرج عن المتعارف عليه فأعلن بأن ما قامت به الحكومة السعودية من إصلاحات (نصف انتخابات بلدية) غير كافٍ، وهو بهذا يتناغم مع ما قاله بوش مرتين خلال شهر بشأن وجوب قيام الحكومة السعودية بإصلاحات سياسية.

عمى الألوان الذي أصاب المسؤولين السعوديين قد يوقعهم في مأزق حقيقي، فهم يسوّفون على أمل حدوث أمرٍ يعفيهم من مسؤولية اصلاح نظامهم السياسي والتنازل ولو قليلاً لشعبهم؛ ولكن هذا التسويف سيتسخدم كدليل إدانة ضدهم مثلما استخدم ويستخدم ضد غيرهم على أساس أنهم يرفضون الإصلاح والديمقراطية، وأن الوقت الذي أعطوا إياه كان أكثر من كافٍ لو أرادوا، وبالتالي قد تنشأ آراء راديكالية تسعى لتغيير السعودية بالقوة، أو اعتبار إزاحة العائلة المالكة مقدّمة لتلك الإصلاحات.

كان لدى الحكومة السعودية أربع سنوات من الوقت للقيام بالإصلاحات، لكنها حتى الآن لم تفعل شيئاً يستحق الذكر، اللهم سوى السماح بالحديث عن الإصلاحات دون القيام بأي فعل جاد، لا على الصعيد الثقافي ولا الفكري والسياسي ولا حتى الإقتصادي؛ وحين يضيق الوقت، وتنتهي الفسحة الممنوحة للمسؤولين، سيكون عليهم لزاماً حينها إما الإسراع بصورة تستدعي حرق المراحل، أو التنحّي جانباً ومقاومة التغيير من أساسه، وحينها سيصبح قرار تغيير السعودية يمرّ عبر إنهاء الملكية السعودية.

# ليبراليو السعودية تائهون في الترجمة

منصور النقيدان

شهدت مدن سعودية في الفترة الماضية الجولتان الأولى والثانية من انتخابات نصف أعضاء المجالس البلدية، ولم أزل حتى لحظة كتابتي لهذا المقال أستقبل على هاتفي المحمول رسائل تضمنت قوائم بأسماء مرشحين وتنصح بهم، وهذا التناصح عبر الجوال ليس قاصراً على فئة دون غيرها، في بيئة يمارس الجميع فيها وظيفة الوعظ في كل شيء، بدءاً من كيفية أوضاع ضفائر المرأة، وإنتهاءً برسالة بعثها مشرف موقع الإسلام اليوم، إلى الرئيس الفرنسي يرشده فيها كيف تكون فرنسا أكثر ديمقراطية وعدلاً في حقوق الأقليات، في حين أنه يكرس خطاباً يرسخ سياسة التمييز ضد طائفة تختلف معه في مذهبها الديني.

جرى الحديث أثناء حمى الحملات الانتخابية في الجولة الأولى وعقب إعلان النتائج عن فوز ساحق للإسلاميين وهزيمة ماحقة لليبراليين، ذلك اللغط ساهم بملء فراغ هائل في بلد يعاني معظم مواطنيه من انعدام شبه كامل للرغبة بالإفصاح عن الميول الحقيقية والتوجهات التي تعيش تحت السطح، فكان ميدان ذلك مجالس رجال دين، ومنتديات على الإنترنت، وفتاوى تحرم على السعوديين انتخاب ذوي توجهات معينة تتصادم مع الوهابية، حتى المنقرض منها كالشيوعية!، وقوائم جرى تداولها بأسماء مرشحين زكيتْ من مشايخ وقضاة، توج ذلك بحديث لمسؤول سعودي رفيع ينفي (وجود) توجهات وميول أخرى لمواطنين سعوديين يفترض أنهم يعيشون في رقعة واسعة متجانسة دينياً متلاحمة مع قيادتها في بلد لا يصلحه إلا الأمن والسكون. فكلنا إسلاميون.

نشر الصحفي السعودي فارس بن حزام مقالاً تناول انقسام المرشحين في جولة الرياض ما بين إسلاميين وليبراليين، وأن النتيجة جاءت صادمة لسلفيي الرياض فضلاً عن ليبراليها، حيث كان الإخوان المسلمون– حسب المقال– هم صاحب الحظ الأوفر لخبرتهم التنظيمية. المقال أثار سخط البعض فجاء مقاله الثاني مكافئاً للأول في حديثه عن التطاحن والصراعات الباطنية في الانتخابات البلدية في المنطقة الشرقية بين فصيلين إسلاميين، لا يمكن التمييز بينهما إلا بالمجهر، فيما يؤكد أحدهم مازحاً أن لبس العقال من عدمه هو العلامة الفارقة التي لا تخطئها العين بين الضفتين.

حسناً. هل في السعودية ليبراليون حقيقيون؟ وهل هؤلاء الليبراليون من الوضوح بحيث ترشح مقالاتهم أو كتبهم أو أحاديثهم عبر وسائل الإعلام، أو برامجهم بمواقفهم الحقيقية تجاه قضايا بعينها؟

لفترة طويلة أعياني استيعاب كيف يكون ليبرالياً من لديه تصور لنظام حكم وفق ما مارسه خلفاء بني أمية وبني العباس، ومن يبتدئ حديثه بالاستدلال بالسنة النبوية ويختمه بالخضوع التام لفتاوى علماء الدين، وكان أحد أهم المطالب التي قدمت للقيادة السعودية قبل سنتين موقعاً بأسماء عشرات يحوي مطالبة بتحكيم الشريعة الإسلامية!

هذا شيء عصي على الفهم. صحيح أن هناك نزوعاً إلى الحديث عن إسلام ليبرالي لدى شخصيات دينية وفكرية في العالم العربي ولكن حتى هؤلاء يتم وصمهم بأنهم (كاذبون منافقون) من قبل بعض ليبراليي السعودية. هذه المقدمة ليست شماتة ولا سخرية، بل هي تؤكد على مسألة مهمة: أن معظم ليبراليينا تائهون في الترجمة!

فمعظم المثقفين والناشطين، هم حسب أطروحاتهم المعلنة ومطالبهم وبرامجهم الانتخابية منضوون تحت الإسلام التحديثي المحافظ، خلافاً لما يتصورونه عن أنفسهم أو يتخيلونه عن ذواتهم أو ما يحبون أن يتظاهروا به أمام الصحافة ووسائل الإعلام الأجنبية، ولكنهم يحتاجون إلى التذكير بأن الأمر لا يتجاوز كونهم وقعوا ضحيةَ ترديدهم بعض المفاهيم والمصطلحات التي جُرمَت دينياً وكُفِّر معتنقوها، وأن مشاعر الكره التي

**هل في السعودية ليبراليون حقيقيون؟ وهل هؤلاء الليبراليون من الوضوح بحيث ترشح مقالاتهم أو كتبهم أو أحاديثهم عبر وسائل الإعلام، أو برامجهم بمواقفهم الحقيقية تجاه قضايا بعينها؟**

يكنونها لبعض خطباء الجمعة مثلاً، وثرثرتهم عن اضطهاد المرأة، أو حقها في قيادة السيارة، حيث جرى وصمهم من قبل رجال دين يمتازون بالجهل الفاضح بالعلمانيين، لا يعني أنهم في الحقيقة كذلك.

على أولئك أن يشعروا بالرضا عن أنفسهم حينما يحسبون على خط إسلامي من أمثال الزعيم الماليزي مهاتير محمد، أو عبدالله بدوي، ورجب طيب أردوغان، وأنور إبراهيم، وشيرين عبادي، وهي محسوبة على تيار خاتمي الإصلاحي المخيب للآمال، وهم محسوبون على الإسلام المستنير. وإن حاول باحثون وصحفيون غربيون تصويرهم بخلاف ذلك، ولكن أصحابنا لا يتمتعون بوضوح الفكرة وشجاعتها كما هذه الأسماء.

الشريحة موضوع الحديث تتسم مواقفها بخصوص حقوق المرأة، وتصورها لنظام الحكم بأنها غامضة وحذرة، وهذان هما عماد المسألة: الحريات وحقوق الإنسان، ومؤسسات المجتمع المدني وفصل السلطات والمشاركة الشعبية في القرار، في الوقت الذي يفوقهم فيه صراحة ووضوحاً كتاب إسلاميون يعيشون في مجتمعات عرفت "موزاييك" من الأديان والانتماءات الفكرية والثقافية، والتنوعات العرقية. ربما المشكلة في الثقافة.

كانت الأسماء التي قامت بالتوقيع على العرائض والمطالب الإصلاحية التي رفعت إلى صانع القرار في السعودية عام ٢٠٠٣ تحوي ألوان طيفها: ليبراليو الشيعة – رغم لصوقهم مرغمين بهموم طائفتهم كأقلية مما يحول بينهم وبين حركة نقدية فكرية فاقعة لدى فرقائهم السنة –، الإسلاميون المتحولون الإصلاحيون، وآخرون صنفوا على أنهم وطنيون محافظون (كل مسلم محافظ حسب بعضهم).

مع خلفيات الناشطين بتنوع اتجاهاتهم وخلفياتهم السابقة – حسب ما يشاع –: اليساريون، والقوميون، والإسلاميون الإصلاحيون، والليبراليون السنة والشيعة، فإن منهم من تحركهم دوافع شتى، بدءاً من المطالبين بالإصلاحات من داخل نظام الحكم مع الحفاظ على هويته الإسلامية، إلى الراغبين بتغييره، مروراً بمؤيدي بقاء الملكية الدستورية، ولكن العرائض والوثائق المقدمة من كل تلك الأطياف، أكدت على:

١– التمسك بوحدة وطنهم (المملكة العربية السعودية).

٢– والتمسك بقيادته وإعلان التضامن مع القيادة في التصدي لكافة الأخطار التي تهدد حاضر ومستقبل البلد.

أحدثت تبعات الحادي عشر من سبتمبر انقلاباً في مواقف كثير منهم، دفعتهم نحو الالتقاء مع الإسلاميين بشتى أطيافهم في كره أميركا وإعلان العداء لها، مما انعكس حتى على قناعاتهم الأخرى، فالبعض منهم تأسلموا على المستوى الفكري، وبقية ترى الإسلاميين أفضل من يمثل الأمة. كما أن طبيعة المجتمع السعودي المحافظ في المنطقة الوسطى مركز الثقل، والخلفية الاجتماعية المتدينة والمحافظة لمعظم الليبراليين ألجأت كثيراً منهم إلى التأكيد على تمسكهم بالإسلام، والشرعية الدينية للحكومة، وإرجاع مطالبهم في الوثائق الجماعية إلى الكتاب والسنة. وتحول رهان غالبيتهم على الإسلام المستنير أو الإسلام الإصلاحي، واعتقادهم أنه هو المخرج، فالإسلام الإصلاحي – على مستوى العموم دون الخوض في التفاصيل التي يتجنبون الحديث عنها – ليست لديه مشكلة مع حرية التعبير وحق الاختلاف، ولا مع أخذ المرأة حقوقها كاملة، ولا مع الإصلاحات السياسية، كما أنه كان هو الأقدر على نقد الفكر الديني المتطرف وتفكيك الخطاب الجهادي التكفيري، ودعوته إلى فتح المجال لإعادة تفسير النص الديني والأخذ بأكثر الاجتهادات الفقهية تسامحاً مما يتوافق مع الواقع، ولكن عام ٢٠٠٤ شهد تغيراً في مواقف بعضهم، وجرت معارك هامشية، وبقي البعض في برزخ بين موقفين.

هذا المقال إلماحة عجلى عما يفترض أنه أطياف وتوجهات فكرية، حسب ما يتم الحديث عنه محليا، بعيداً عن أحقية البعض بهذه الأوصاف من خلافها. غير أن التاريخ يقول: ما لم يكن ثمة فضاء اجتماعي وثقافي مفتوح تتنفس في عرصاته الانتماءات والتوجهات بحرية، فإن الحديث عنها يبقى كقبض على الريح، أو شبحٍ يستحيل إلباسه وشاحاً.

**عن الإتحاد الإماراتية، ٢٠٠٥/٣/٧م**

## صدى

# الانتخابات البلدية.. وجه آخر

ندرك تماماً بأن الانتخابات تفضي الى دفع التمزقات الاجتماعية للسطح، وتشكل فارزة عملية للقوى الاجتماعية والسياسية، خصوصاً في ظل تمفصل المجتمع سياسياً وفكرياً.. إن الولاءات السياسية تترجم في هيئة أصوات واصطفافات خلف مرشح أو قائمة مرشحين.

تجربة الانتخابات البلدية في الرياض لم تكشف عن مشكلة الاستقطاب السياسي والايديولوجي بدرجة كبيرة بسبب ضعف الاقبال عليها، وربما لهيمنة التيار الديني السلفي، ولكن تجربة الانتخابات البلدية في المنطقة الشرقية كشفت عن مشكلة متعددة الابعاد، فاضافة الى البعد الطائفي الذي بدا وكأنه محرض انتخابي في منطقة الدمام، فإن محافظة القطيف كانت تعيش تجاذباً من نوع آخر، حيث أفضت الحملات الانتخابية وعملية التصويت والنتائج الى تداعيات اجتماعية مربكة الى حد ما، فقد كشفت النتائج عن هيمنة إتجاه سياسي واجتماعي معين، وهو ما أثار حفيظة لدى بعض الجهات التي رأت بأن التكتل الانتخابي قد أدى الى الهيمنة على الشارع.

وبصرف النظر عن مجريات العملية الانتخابية، مع تأكيدنا واصرارنا على أن الانتخابات البلدية لا يجب أن تمنح حجماً كبيراً فهي تظل خطوة ضئيلة للغاية في مسيرة الاصلاح السياسي، فإن الانفرازات الاجتماعية والسياسية في شكلها الانفعالي الخصامي والتي بدأت بوادرها تلوح في الافق تمثل ظاهرة غير صحية على الاطلاق، ولا تشكل بداية صحيحة لعمل اهلي مؤسساتي او تنظيمي مستقبلي، خصوصاً إذا ما نظر اليها وفق مقاسات الانتخابات البلدية والمكاسب المتدنية منها.

ندرك سلفاً بأن الانتخابات ستؤدي غالياً الى بروز التمزقات الاجتماعية والانتماءات السياسية والايديولوجية المتنوعة، وفي هذا المستوى يبدو الأمر عادياً، ولكن أن تتحول الانتخابات الى فرصة لخلق أجواء خصامية تؤسس لتجاذبات سياسية تضرّ بالمشروع الاصلاحي الوطني، ويلبي أغراض السلطة التي تعيش على قسمة المجتمع وتمزقاته، فإن الأمر بحاجة الى وقفة ومواجهة مع الذات حتى لا يقع الجميع منقسمين في أول فرصة للتوحد.

# المعارضة في السعودية

## التأرجح بين الهوى الإقليمي والوطنية الجامعة

(١-٢)

**هل هناك خصوصية للمعارضة في السعودية تميزها عن نظيراتها في الخليج أو ربما في البلدان الأخرى، العربية أو غير العربية؟ ما هي هذه الخصوصية: في الأسلوب، في الأهداف، في الخبرة والتجربة؟**

المعارضة في المملكة شأنها شأن أي معارضة أخرى، لا بد وأن تكون متأثرة بالبيئة التي تنشأ فيها، وبنوعية المجتمع الذي تعمل من أجله: مستواه الثقافي، أفكاره وقيمه، ظرفه الإقتصادي، كما تتأثر بنوعية السلطة التي تواجهها، وبالظرف السياسي والإقتصادي للمحيط الإقليمي، وغير ذلك.

المعارضة وليدة بيئتها، وإن كان هذا لا يلغي تأثرها بنمط معين أو بفكر آخر، أو بتجربة قد تقترب أو تبتعد عن الواقع المحلي؛ غير أن من المستحيل نقل تجربة كاملة وتطبيقها على بلد آخر، كما أن نجاح أي معارضة مرهون بالدرجة الأساس بقدرتها على التعبير عن واقع مجتمعها وبيئتها، وبمقدار تجاوبها مع طموحات الناس وأفكارهم وقيمهم، ومدى معرفتها للخصم وآليات التغيير التي توصل للهدف.

من هذه الزاوية، يمكن القول أن هناك خصوصية للمعارضة في المملكة، تميزها عن نظيراتها في بلدان خليجية وعربية أخرى، وإن كانت تتفق معها في كثير من الخصائص، بل يمكن القول أن هناك خصوصية لأكثر من معارضة في المملكة، نظراً لتعدد أقاليمها كما تعدد ثقافة وتاريخ مجتمعاتها. وبإمكان أي باحث لتاريخ المعارضة في المملكة أن يقسمها على أسس مختلفة: كالأيديولوجيا: إسلاميين سلفيين، إسلاميين شيعة، إسلاميين ليبراليين، إسلاميين سنّة، يسار بمختلف أصنافه، قوميين: ناصريين وبعثيين وغير ذلك؛ كما يمكن تقسيم المعارضة على أسس مناطقية: نجدية، حجازية، شيعية قطيفية أو أحسائية؛ او تصنيفها على أسس اجتماعية: قبلية، طبقية، وغيرها؛ أو تقسيمها على أسس وسائلها ومستهدفاتها، كأن تكون المعارضة جذرية، عنفية مسلحة، إصلاحية ليبرالية، سلميّة، وهكذا.

لقد عرفت المملكة كل هذه الأنواع من المعارضة منذ أن تأسس كيانها الحديث وحتى اليوم، ولكننا نرى من المهم النظر الى تأثير الإنتماء الإقليمي والأيديولوجي على عمل كل منها لاسيما تلك التي اقتصر نطاق عملها على إقليم أو أقاليم محددة.

أهم الملاحظات على العمل المعارض في المملكة يمكن تلخيصه في التالي:

١ ـ إن معظم أطياف المعارضة في المملكة رأت ـ على الأقل لفترة من الزمن ـ التوسّل بالسلاح لإزالة النظام السعودي؛ وهي لذا يمكن اعتبارها معارضات جذريّة من حيث الأهداف ومن حيث اعتماد الوسائل.

٢ ـ إن المعارضة في المملكة متشطرة ـ كما هي الدولة وأقاليمها ـ بسبب الجغرافيا التي تفصل المناطق، وبسبب ضعف الهوية والوحدة الوطنية الأمر الذي جعل من بروز حركة وطنية أمراً صعباً وإن اعتمدت على أيديولوجية وطنية أوفوق ـ وطنية.

٣ ـ ان المعارضات في المملكة لم تكن تطلب يوماً أو تسعى أو حتى ربما تؤمن بالديمقراطية والنضال من أجلها؛ فهذه (بدعة) جديدة على الساحة السياسية العربية عموماً، فضلاً عن الساحة السعودية. وهناك شبه قناعة ـ لاتزال مسيطرة عند الكثيرين حتى الآن ـ تفيد بأن لا حرية ولا ديمقراطية ولا إصلاح في وجود العائلة المالكة الحالية، وبالتالي فإن أية دعوة للديمقراطية مع بقاء النظام مجرد سراب وخداع للنفس. نعم حدث خلال العقدين الماضيين بعض التغيير، حيث اقتنعت مجاميع معارضة عديدة بأن الإصلاح السلمي أمرٌ ممكن، وأن الدعوة الى الديمقراطية تمثل خشبة إنقاذ للدولة والمجتمع في المملكة؛ بيد أن هذا التغيير في الرأي ما يكاد يرتفع مؤشره حتى ينتكس بسبب الصدود الكبير من قبل العائلة المالكة، وإصرارها على أن لا تغيير سياسي بدون اجبارها عليه بالعنف أو بالسيف كما يقولون.

## الحزب الوطني الحجازي: الحزب الإقليمي النخبوي

ظهر الحزب قبيل سقوط دولة الحجاز وإنهائها على يد الملك عبد العزيز آل سعود، وتولّى زعماء الحزب وهم أعيان الحجاز: عبد الرؤوف الصبان، وفؤاد الخطيب، والقائم مقام محمد صادق، وطاهر الدباغ، وعبد الحميد الخطيب، ومحمد الطويل وغيرهم، تولوا معارضة الحكم السعودي داعين الى استقلال الحجاز، وعودته الى ما كان عليه: مملكة ذات سيادة يحكمها حجازيون. وقام هؤلاء النفر بنشاط سياسي وإعلامي مكثف ـ بحساب ذلك الزمان ـ فاتصلوا بالجمعيات الإسلامية في الهند وغيرها، وارتبطوا بوشائج سياسية قوية مع اليمن ومصر والأردن والعراق لتخليص الحجاز من الحكم (الوهابي) كما حاول بعض أفراد الحزب إقامة تحالفات مع قبائل حجازية بدوية من أجل الإستفادة من قواها العسكرية في مناهضة الوجود السعودي في الحجاز.

ورغم أن الحزب لم يكن يمانع من استخدام العنف، إلا أنه كان حزب نخبة وأعيان، أبدى براعة في العمل السياسي ولكنه لم يكن قادراً على القيام بأي عمل عسكري، اللهم إلا عبر الإتفاق مع زعماء قبليين. قيل أن ثورة قبيلة (بلي) في شمال الحجاز في الثلاثينيات الميلادية كانت بتحريك من أعيان الحزب، وقالت تقارير بريطانية بأن اعتقالات واسعة قد طالت الحجازيين أثناء ثورة زعيم القبيلة حامد بن رفادة، والذي قتل وتلاعب الصبيان برأسه بأمر من الملك السعودي كما يقرر ذلك خير الدين الزركلي في كتابه شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز.

بيد أن معظم أعضاء الحزب عادوا الى الحجاز بعد إخماد تلك الثورة المسلّحة، وبعد الضغوط السعودية البريطانية على كل من الملك فؤاد في مصر والملك عبد الله في شرقي الأردن والملك فيصل الأول في العراق للكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لابن سعود!، الأمر الذي جعل زعماء الحزب الوطني الحجازي في حيرة فعادوا الى البلاد، وشغل الملك عبد العزيز أعضاءه بالمناصب.

ففؤاد الخطيب الذي كان وزيراً لخارجية الحكومة الهاشمية في عهد الشريف حسين ثم في عهد إبنه الملك علي بن الحسين، ظلّ ملازماً للأمير عبد الله في شرق الأردن قبل أن يعيّنه الملك عبد العزيز سفيراً للسعودية في أفغانستان حتى وفاته، فكان تعيينه ذاك بمثابة النفي (الى الآخرة).

ومحمد الطويل الذي كان وزيراً مسؤولاً عن الرسوم والضرائب في عهد الملك علي، عينه الملك عبد العزيز ناظراً لعموم جمارك الأحساء.

في حين عُين طاهر الدباغ مديراً عاماً للمعارف، وهو أعلى منصب تعليمي يومئذ، ولم يكن يوجد حينها تعليم نظامي إلا في الحجاز.

أما عبدالحميد الخطيب، الذي كان أحد أهم علماء مكة ووجهائها، والذي فرّ لاجئاً الى مصر ورأس جمعية الشبان الحجازيين في مصر، فقد تم تعيينه فيما بعد في الخارجية ثم سفيراً للمملكة لدى الباكستان.

أما عبد الرؤوف الصبّان فقد عيّنه الملك عضواً في مجلس الشورى الحجازي، في حين تم تعيين القائمقام محمد صادق مديراً لإحصاء النفوس في المملكة.

كان معظم هؤلاء القادة قد قطنوا مصر بعيد الإحتلال السعودي للحجاز، وكانت حكومة القاهرة وملكها (فؤاد) ساخطين بشدة بسبب استيلاء (الوهابيين) على الأماكن المقدسة، وما تلاها من مشاكل للحاج المصري، الى حد انقطاع الحج لفترة، ورفض السعوديين ان تأتي كسوة الكعبة من مصر كما هي العادة. قام الحجازيون ـ في ظل الصراع السعودي المصري ـ بنشاط إعلامي غير قليل، ولكنهم بعد مضي نحو عشر سنوات من سقوط دولة الحجاز عادوا الى بلادهم بتمهيد من الملك عبد العزيز حيث أصدر عفواً عاماً عن وجهاء الحجاز في السابع من شوال ١٣٥٣هـ، فعادوا وقدم بعضهم اعتذاره للملك، بل أن الملك عبد العزيز أراد أن يصنع من عودتهم مناسبة تآلف وطني في ظاهرها.

ولا شك ان الملك أراد أن يقضي على النشاط المزعج من الخارج بتسهيل عودة اللاجئين المنفيين، أو بعضهم على الأقل، ومن جهة ثانية كان يعلم أن النخبة الحجازية كفوءة في إدارة دولة جديدة، لوجود الخبرة لدى تلك النخبة وإجادتها لفنون السياسة واللغات المتعددة والإدارة، وهي أمور كانت مجهولة بالكامل لدى من كانوا يعتبرون (محتلين نجديين).

وإذا كان الحزب الوطني الحجازي يعتبر حزباً نخبوياً إقليمياً (مناطقياً) فلأن أهدافه المعلنة كانت تتلخص في تحرير الحجاز من يد السعوديين، ومن ثم إعادة بناء الدولة الحجازية التي كانت قبلة الثورة العربية الكبرى التي قادها الشريف حسين وأبناؤه، والذين لازالوا حينها أحياءً ويسعون ويتمنون إعادة أملاكهم في الحجاز التي هي مسقط رأس الأسرة الشريفية الحاكمة في كل من الأردن والعراق. والحزب الوطني الحجازي هو أول حزب شبه منظم يضم خلاصة أعيان الحجاز وقواه الفاعلة من تجار وسياسيين وأصحاب مصالح ورجال دين، وقد اعتبر الحزب نفسه الوريث الشرعي للأشراف خاصة بعد أن قضى الإنجليز على حلم زعيمهم الشريف حسين، عبر نفيه الى خارج الديار العربية ـ الى قبرص ليموت فيها بعد فترة وجيزة من خلعه.

أما أبناء الشريف فقد انشغلوا بمناصبهم الجديدة: الشريف عبد الله في شرق الأردن، والأمير فيصل في سوريا ثم في العراق، الأمر الذي أشغلهم عن الحجاز، لهذا اعتبر أعيان الحجاز أنفسهم مسؤولين عن تحرير بلادهم، وكان نشاطهم يلقى دعماً خفياً من العراق والأردن، وكان الملك عبد العزيز يدرك بأن الحزب رغم ضعفه العسكري، إلا أنه يمثل البديل السياسي لحكومته، فوجد أنه من الأفضل استقطاب عناصره، وإشراكهم في حكمه، بدل أن يكونوا عامل نقمة وتثوير.

عادت قيادات الحجاز التي اختارت المنفى لتنضم الى تلك التي بقت داخل البلاد، على أمل أن تنقذ ما يمكن انقاذه، خاصة بعد أن أدرك هؤلاء العائدون بأن الأوضاع الإقليمية والدولية تسير باتجاه معاكس لمسعاهم في الإستقلال وبعث دولة الحجاز، فانخرطوا في أجهزة الدولة على أمل أن يكونوا شركاء في السلطة؛ ولقد قدّمت النخبة الحجازية خدمات جلّى للحجاز ولعموم المملكة، فقد جاء تقنين البلاد على يدهم وفي مجلس شوراهم، وأعطوا الكثير من أجل تحديث الإدارة الحكومية التي كانت في تلك الأيام الخوالي مجرد أشكال هلامية هزيلة.

أرادت النخبة الحجازية إصلاح الوضع العام في المملكة، إنطلاقاً من الحجاز ومؤسساته المدنية الحديثة المتفوقة على كل ما هو موجود حينها في مناطق المملكة المختلفة الأخرى، وتبوأوا بحكم تأهيلهم العالي الكثير من المراكز في المؤسسات

الجديدة باعتبارهم الأقدر والأكثر خبرة وجدارة في ادارتها.

لكن هذه النخبة كانت تبحث عن (شراكة سياسية) وليس على (شراكة وظيفية) مقابل قبولها بالأمر الواقع، أي احتلال السعوديين للحجاز، لتشكيل دولة تحمل مسمى المملكة العربية السعودية. غير ان العائلة المالكة، والنخبة النجدية بشكل عام كان تسعى الى دمج النخبة الحجازية حفاظاً على وحدة السلطة السعودية من جانب، وإضعافاً للهاشميين ومنعاً لهم من التسلل الى مهد آبائهم وأجدادهم في الحجاز، ومن جهة ثالثة تضليلاً للرأي العام المحلي والدولي. يدلنا على ذلك ما ذكره أمين المميز الوزير العراقي المفوض في جدة في كتابه (المملكة العربية السعودية كما عرفتها) فهو يعترف بأن الأمير عبد الإله الوصي على العرش في العراق لم يتنازل عن الحجاز كحق شرعي وتاريخي في حكمه؛ وأنه طلب منه أن يتفحص الدعوات الحجازية الشعبية ما إذا كانت تريد الهاشميين لحكم الحجاز من جديد، وقد أثبت المميز في أكثر من مناسبة قوة المشاعر الحجازية تجاه الهاشميين؛ لكن المميز نقل عن الأمير فيصل (الملك فيما بعد) أنه قال له بأن أصحاب الشأن (الحجازيين أو النخبة الحجازية) نسوا موضوع الحجاز تحريراً أو انفصالاً، فلماذا يصر عبدالإله عليه؟ بمعنى أن الحجازيين سلموا بالأمر الواقع، فلماذا لم يفعل الأمير عبد الإله الأمر ذاته؟

ونتيجة ضعف موقف الهاشميين جرى تفاوض بين عبد الإله والملك سعود حول دفع السعوديين لعبد الإله مبلغاً من المال نظير تنازله عن حقوقه في الحجاز، وقد استمر الأمر أكثر من ثلاث سنوات ١٩٥٤–١٩٥٦ ولكن لم يتم التوصل الى حل بين الطرفين.

المهم أن موضوع الحجاز وإن لم يخرج كاملاً من يد الأشراف (حتى يومنا هذا) بالنظر للحقوق التاريخية التي يدعيها الهاشميون، وهي أقوى بكل المقاييس من الحقوق التاريخية للسعوديين، فإن النخبة الحجازية الماضية كما الحالية حين تأتي المفاضلة فإنهم يقفون الى جانب الهاشميين، ولكنهم في الوقت نفسه يشعرون اليوم بأنهم أقدر على حكم أنفسهم بعيداً عن العائلتين المتصارعتين منذ مطلع القرن العشرين حتى اليوم (مطلع القرن الواحد والعشرين)!

إن الأحلام التي رسمتها النخبة الحجازية بانضوائها في مشروع بناء الدولة السعودية تكسرت في النهاية، فقد تنبهت تلك النخبة وبشكل متأخر الى حالها، فوجدت أن المراكز التي كانت بيدها بدأت بالتسرب كما يتسرب الماء في رمال الصحراء العطشى، فحتى الأجهزة الفنيّة لم يعد الحجازيون الأساس في إدارتها اليوم، بعكس ما كان عليه الحال في العقود الماضية.

لقد قبل زعماء الحزب الوطني بالشراكة الجزئية في الدولة، شأنهم شأن أعيان الحجاز الآخرين الذين بقوا في الداخل، وذلك مقابل تخليهم عن موضوع (استقلال الحجاز).. غير ان الشراكة التي أرسيت معالمها عبر مجالس الشورى الأهلية وتوظيف النخبة الحجازية في بعض مؤسسات الدولة الوليدة لم تعد مرضية للحجازيين اليوم. فحتى هذه المناصب جرى اختطافها نجدياً أو جردت من جوهر قوتها، وأصبحت الدولة (منجدة) فيما عرف بعملية (تنجيد مؤسسات المملكة) والتي تضاعف نشاطها منذ تولي الملك فهد الحكم.. وفضلاً عن هذا فإن الحجازيين وبعد مضي نحو ثمانية عقود لازالوا غير قادرين على إرساء مبدأ التكافؤ في الشراكة السياسية مع النجديين الذين يسيطرون على مفاتيح السلطة في المملكة.

## الجمعية الوطنية الحجازية: امتداد للحزب الوطني

بدا ان موضوع الحجاز قد هدأ في حمّى الطفرة النفطية بعيد عام ١٩٧٥، ولكن أدوات التحديث خلقت مشاعر تأزم في النسيج الإجتماعي السعودي، فتعززت هوية الأقاليم والمناطق، وانحازت السلطة النجدية الى عرينها، وتمّ تنجيد الدولة والسيطرة عليها شبه الكامل بلون ثقافي وسياسي وعسكري واحد. لم تنته فترة الطفرة إلا والمشاعر الفئوية حادة جامحة في كل المناطق وبين مختلف الفئات المسيطرة أو المهمّشة. لقد أضاف التحديث عناصر تنازع اجتماعي جديدة، وعزّز الفوارق بين الهويات ولهذا ما أن أطلت أزمة احتلال الكويت حتى تفجر موضوع تقسيم المملكة، واشتغل السعوديون ـ كحكام ـ بأطماع الملك الهاشمي حسين بن طلال في الحجاز، واشتغل النجديون كنخبة في الداخل بإثارة الهواجس وتضخيمها، بل أنهم لم يقبلوا بأن هناك تضخيماً في الموضوع حتى من أصدقائهم (جيمز أكينز، سفير اميركا السابق في جدة).

كان السعوديون مقتنعين بأن النخبة الحجازية ـ شأنها شأن النخبة الشيعية في الشرق ـ لا يمكن الوثوق بولائها. بديهي أن السياسي الذي يمارس التمييز المناطقي والطائفي بالحدّة التي تعيشها المملكة لا يمكنه إلا أن لا يطمئن لولاء الضحايا. فعنصر الولاء لا يمكن أن يأتي كمكافأة على السياسات الطائفية والمناطقية. فحين تنثر البغضاء والكراهية والتمييز، لا يجب أن تتوقع حباً وإخلاصاً. وهذا ما كان يعتقده الأمراء السعوديون. فرغم ظاهر الولاء المصطنع، فإنهم يرون بأعينهم أن النخبة الحجازية الحاضرة وبحسابات مصلحية أخرى تتعلق بالكرامة الإنسانية تميل الى تغيير النظام القائم او الإنسلاخ عن الدولة السعودية ـ النجدية، وأنها تنتظر الفرصة والغطاء الدولي المناسب لتستعيد الدولة الحجازية المصادرة.

لقد دمرت سياسات الملك فهد بالتحديد ما تبقى من قواسم مشتركة بين النجديين والحجازيين ـ وبين النجديين وغيرهم عامة ضمن إطار الدولة القائم، فهذا الإطار لا يحمل أي إغراء ينافس إغراء (دولة الخاصة). لقد كانت ازاحة الحجازيين الى الهامش طيلة العقدين الماضيين القشة التي قصمت ظهر البعير، فانفجرت الخصوصيات وقامت النخبة ذات المواصفات القديمة التي كانت تتمتع بها مثيلتها في بداية القرن العشرين (تجار رجال أعمال إدرايين وفنيين وكتاب) تتطلع الى قيام بديل للحكم السعودي يتمثل في دولة يشترك فيها الجميع على قدم المساواة، وهذا ما كان واضحاً في بداية التسعينيات الميلادية من القرن الماضي. ولكن لأن الإصلاح تأخر، وبدا شبه مستحيل، لهذا فإن فكرة العودة الى الماضي التليد بقيام دولة الحجاز هي ما يستهوي تلك النخبة اليوم. ويبدو أن تجربة الحزب الوطني الحجازي، تعاد صياغتها على أرض الواقع من جديد بكثيرمن الحذر، وبكثير من المهارة ايضاً.

يدلنا على هذا، أن علو صوت (الإنفصالية) من كل بقاع المملكة وخارجها بعيد احداث سبتمبر ٢٠٠١، كان إيذاناً للقيام بعمل

جديد، فقد تغير الظرف الدولي، الذي منح السعوديين شرعية احتلال الحجاز، وبات النظام السعودي منبوذا على الصعيد الدولي وعاجزاً عن إصلاح نفسه، وفي ظل غياب الهوية الوطنية، فإن فرصة تقسيم المملكة قد لاحت في الأفق من جديد. ليس غريباً والحال هذه أن تكون نفس النخبة الحجازية التي استقطبها عبدالعزيز وأبناؤه هي التي تقود الإنشقاق أو العودة الى الجذور عبر أحفادها، وإن بدا للنظام بأن مصالح بعض أفراد تلك النخبة توحي وكأنها قد تخلّت عن مطلب (الإستقلال).

مجلة (الحجاز) صوت (الجمعية الوطنية الحجازية) والتي بدأت بالصدور في نوفمبر ٢٠٠٢، كانت مجرد إشارة خجولة الى ذلك المشروع الكبير. فعلية المجتمع الحجازي ما فتئت تذكرنا بالجذور الحجازية الماضية، وكيف أنها - أي تلك النخبة - وريثة ذلك التراث الإستقلالي الذي لم ولن تتنازل عنه، حتى ولو تنازل عنه حفدة الحكام الهاشميين.

تطل مجلة الحجاز على قرائها بنفس واضح يميّز الحجازي وتراثه وتاريخه وآماله وطموحاته عن الآخرين، وبالخصوص فيما يتعلق بالخلفية الإجتماعية النجدية الوهابية للسلطة القائمة. وتتحدث المجلة بلغة براغماتية من جهة وبلهجة تهديدية من جهة أخرى، فهي من ناحية تريد إصلاحاً سياسياً ومساواة في المواطنة وحرية للخصوصيات المحلية، وعدالة في توزيع الثروة.. ومن جهة ثانية فإنها تحذر من الإستمرار في سياسة الهيمنة السعودية الوهابية، وتدفع بالقارئ الى استنباط أن البديل عما ذكر هو تأسيس دولة الحجاز. وتذكر الحجاز قراءها بتاريخ وتراث الحجازيين وتنقد نخبهم وممارستهم السياسية غير الحاسمة، كما تنتقد التحالفات الوهابية السعودية، وتدمير تراث الحجاز. وفي الجملة فإن المجلة تعدّ نموذجاً لما يمكن أن تكون عليه مجلة تدافع عن الحجاز وأهله.

إن النخبة التي تقف وراء مجلة (الحجاز) تعي بالضبط ماذا تريد، وهي تعلن تأوهها مما تتألم منه من خلال ما تطرحه من مقالات ودراسات، كما أنها تدرك حجم العقبات التي تقف أمام الأهداف المبتغاة. وبالرغم من أن أياً من الأسماء لم يظهر وراء المجلة (الحجاز) وبالرغم من كثرة التقولات حول الأسماء التي يمكن أن تكون وراء المجلة، فمن الواضح جداً أنها مجلة تمثل جزءً على الأقل من النخبة الحجازية، وأنها تمتلك خطاباً سياسياً واضحاً ومتطوراً، بل أكثر وعياً مما كان البعض يتوقعه.. فضلاً عن أن غياب الأسماء قد يلفت الأمر الى حقيقة وجود تنظيمات على مستوى الشارع أو مستوى النخبة الحجازية تعمل من أجل مستقبل أفضل للحجازيين سواء كان ذاك ضمن إطار الدولة السعودية الموحدة، أو إن لم ينجح الأمر، عبر الفكاك عنها وتأسيس دولة مستقلة.

وفي الجملة ينبغي الإشارة الى مجموعة من الملاحظات تتعلق بالمجتمع الحجازي وخصائصه التي جعلت من المعارضة فيه متميزة بتلوينات بيئته:

الأولى - لم تنشأ في الحجاز معارضة واسعة على الصعيد الوطني، تتبنى مطالب عامة. فقد كان الهمّ الإقليمي - المناطقي هو الغالب على ما سواه وهو (الإستقلال للحجاز).

صحيح أن عدداً غير قليل من الحجازيين تأثروا بالحركات الوطنية في العالم العربي خاصة في مصر، التي كانت على الدوام صاحبة التأثير الأكبر سياسياً ودينياً.. وصحيح أن أقطاب معارضة حجازيين حملوا الهم الوطني العام وسعوا الى إصلاح وضع المملكة وبينهم ضباط في القوات المسلحة وفي أجهزة الأمن كانوا قد تأثروا بالأفكار القومية التي حمل لواءها الرئيس جمال عبد الناصر، ووقفوا معه ورفضوا حين اشتعلت ثورة اليمن أن يحاربوا النظام الجمهوري الوليد.. بل أن عدداً من الطيارين الحجازيين رفضوا استخدام طائراتهم لقصف القوات المصرية في اليمن، وفرّ عدد منهم بطائراتهم الحربية الى مصر في قصة معروفة ومشهورة.

كل هذا صحيح، لكن المسحة العامة للحركة الحجازية المعارضة - كما يقول باحثون - كانت تغلب الهمّ المناطقي، كما هي الحال في مناطق أخرى من المملكة.

الثانية - لم تنشأ في الحجاز حركة شعبيّة معارضة، يكون الجمهور مشاركاً فاعلاً في صياغتها، بل وجدت وتوجد على الدوام تجمعات نخبوية، تعبّر عن طموحات الشارع الحجازي. إن النخبة الحجازية - كبيرة الحجم - هي التي تغذي الشارع بمقومات الحفاظ على الهوية، وتنفخ فيه روح التميز وتالياً طموح الإستقلال والإنفصال.

الثالثة - لم تنشأ في مراكز الحجاز المدينية حركات عنف، فالمجتمع الحجازي بطبيعته مسالم، ويميل الى الإحتفاظ بمكتسباته؛ إنه مجتمع تجاري مدني؛ باعتبار موطنه مكاناً مفتوحاً لكل مسلمي العالم، فكان من الطبيعي أن يتصف مجتمعه بالإعتدال فيحمل أفكاراً لينة نابذة للعنف والتطرف.

لكن عدم استخدام العنف لا يعني أنها ليست خياراً، فقد تساق مجتمعات ما الى ما لا ترغب فيه أحياناً. وإذا ما علمنا أن أية دعوات انشقاق لا بد وأن تواجه بالعنف، فإننا ندرك أن تحقق قيام دولة حجازية قد لا يتم بدون ثمن مادي قد يكون أحد ثمار استخدام العنف والعنف المضاد بين الدولة والمجتمع الحجازي.

لقد وجدت حركات عنف في الحجاز، لكنها جاءت من قبائل الحجاز وليس من مراكزه المدينية، وقد لاحظنا ذلك مثلاً في ثورة قبيلة بلي. وحدث مرة أن حاول أحد الطيارين الحجازيين في الأربعينيات الميلادية - هو عبد الله المنديلي - قصف مخيم الملك عبد العزيز بغرض قتله، وقيل أن ضباطاً حجازيين خططوا أكثر من مرة لإعداد انقلاب في القوات المسلحة، وقد شاركوا في أشهر انقلاب عسكري عام ١٩٦٩م. المهم أن العنف يبدو طارئاً في الحجاز، ولم يتخذ الصفة الشعبية ولا المدنية (الحضرية).

الرابعة - إن المعارضة الحجازية أو من يصنّفون على أساس معارض، تحمل ويحملون صفات لا تخطئها العين.. فإضافة الى ما ذكر: نجد تأثر المعارضة بالبيئة الدينية، مع ملاحظة ان الحجاز لم يعرف في تاريخه منذ بزوغ الإسلام حركات عنف وتشدد ديني على الإطلاق. ويمكن ملاحظة ان الحجازيين يميلون الى التكتل والتجمع والتعاون من خلال القنوات الإجتماعية الطبيعية، ولا يبدو أنهم يحبذون - كما أن الأوضاع الأمنية الداخلية القمعية لا تسمح بذلك - اعتماد تنظيم سياسي علني، فضلاً عن أن النخبة الليبرالية التجارية صعبة الإنضباط ضمن قنوات تنظيمية حديدية. وباختصار يمكن القول أن المعارضة الحجازية تحمل الصفات الأهم التالية: أنها حجازية الهوى والهدف، وأنها تميل الى الإستقلال عن الدولة، وأنها نخبوية - ليبرالية معتدلة دينياً.

**الحلقة القادمة: المعارضة النجدية والشيعية**

# تقرير وزارة الخارجية الاميركية حول

# حقوق الإنسان في السعودية

**فيما يلي النص الكامل لتقرير حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية الذي أصدرته وزارة الخارجية الأميركية، ضمن تقاريرها السنوية عن جميع بلدان العالم، باللغة الإنجليزية في ٢٥ شباط/فبراير الماضي.**

## المملكة العربية السعودية

العربية السعودية مملكة من غير مؤسسات تمثيلية منتخبة أو أحزاب سياسية. يحكمها الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود؛ لكن منذ إصابته في عام ١٩٩٥ بسكتة دماغية، يقوم في الواقع ولي العهد الأمير عبدالله بمهام الحكم في المملكة. يحدد القانون الأساسي نظام الحكم، حقوق المواطنين، وسلطات وواجبات الدولة. وينص القانون الأساسي على ان القرآن الكريم، الكتاب المُقدّس للمسلمين، وسّنة الرسول محمد، يشكلان دستور البلاد. وبصفته خادم الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة، تستند شرعية الحكم إلى الشريعة الإسلامية. لا تقبل الحكومة ولا المجتمع بوجه عام مبدأ الفصل بين الدين والدولة. يقوم مجلس الشورى، الهيئة الاستشارية المكونة من أفراد معيّنين، بمناقشة أو رفض أو تعديل القوانين التي تقترحها الحكومة ويدير جلسات استماع رقابية حول أعمال الوزارات الحكومية، ويملك هذا المجلس سلطة اقتراح قوانين. يضمن القانون الأساسي قيام سلطة قضائية مستقلة لكن يؤثر على القضاة من حين لآخر أفراد بارزون من العائلة المالكة، الذين لا يُفرض عليهم المثول أمام المحاكم، وشركاؤهم.

احتفظت الحكومة بالسيطرة الفعلية على مختلف تشكيلات قوى الأمن. تخضع قوات الشرطة وقوات حرس الحدود إلى إشراف وزارة الداخلية المسؤولة عن الأمن الداخلي، كما تخضع لإشراف هذه الوزارة شرطة المباحث، او قوات الأمن الداخلي، والقوات الخاصة. أما لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتي يعرف أفرادها باسم المطوعين او الشرطة الدينية، فهي هيئة شبه مستقلة مهمتها التطبيق الاجباري لقواعد المذهب السني الوهابي الإسلامي من خلال مراقبة سلوك أفراد الشعب. يسيطر ولي العهد على قوات الحرس الوطني ويشرف نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران، الأمير سلطان على جميع القوات العسكرية. وقد ارتكب أفراد قوات الأمن إساءات لحقوق الإنسان.

يبلغ العدد الإجمالي للسكان حوالي ٢٤ مليون نسمة ويمثل الأجانب ثلث هذا العدد على الأقل. كانت صناعة النفط أساس تحويل البلاد من مجتمع رعوي، زراعي وتجاري إلى مجتمع حضري بسرعة، وهناك نسبة كبيرة من العمال الأجانب في سوق العمل. سجلت واردات النفط والغاز نسبة تتراوح بين ٣٥ و٤٠ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، ونسبة ٧٥ بالمئة من إجمالي الإيرادات الحكومية.

سجلت الزراعة حوالي ٦ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، وسجلت النفقات الحكومية نسبة ٣٧ بالمئة من هذا الناتج. أما القطاع الاقتصادي الخاص فسجل نسبة بلغت حوالي ٤٠ بالمئة من الاقتصاد العام للبلاد. وكجزء من سياسة تطبيق النظام سعودة الوظائف في البلاد طلبت الحكومة منذ عام ١٩٩٥ من أصحاب الأعمال زيادة عدد المواطنين السعوديين ضمن القوى العاملة في المؤسسات العامة والخاصة.

بقيت إنجازات الحكومة في مجالات حقوق الإنسان ضعيفة. ورغم تحقيق بعض التحسينات الإيجابية في مجالات قليلة فلا زالت هناك مشاكل خطيرة حيث لا يحق للمواطنين تغيير نظام الحكم في بلادهم. وردت تقارير يعتمد على صحتها بأن قوات الأمن استمرت في ممارسة تعذيب وإساءة معاملة الموقوفين والسجناء، كما تواصلت عمليات الاحتجاز الاعتباطي للأفراد، ومنع الاتصال بهم. تجرى معظم المحاكمات في جلسات مغلقة حيث يمنع المتهمون من توكيل محامين للدفاع عنهم أمام المحاكم. كما وردت تقارير تفيد بأن الحكومة انتهكت حقوق خصوصية الأفراد واستمرت الحكومة في تقييد حرية التعبير والصحافة، ولكن حصلت الصحافة على بعض الحريات الإضافية عبر السنين. قيّدت الحكومة حرية التجمع، والاجتماع، والمعتقد، والتحرك، واستمرت في ممارسة العنف والتمييز ضد النساء، والعنف ضد الأطفال، والتمييز ضد الاقليات العرقية والدينية، كما واصلت فرض تقييدات صارمة على حقوق العمال.

أعلنت الحكومة في شهر تشرين الأول/أكتوبر انها سوف تجري أول انتخابات بلدية في غضون سنة واحدة، وعقدت اجتماعات مكثفة مع جماعات منظمة، ودعاة الإصلاح، والتزمت في بيانات عامة باعتماد إصلاحات سياسية، واقتصادية، واجتماعية في البلاد. أنشأت الحكومة مركز الحوار الوطني لمعالجة الاختلافات بين الفرق الإسلامية المتعددة في البلاد. وحصلت الصحافة على المزيد من الحرية من خلال سماح الحكومة بالنقاش المفتوح لمواضيع كانت مناقشتها محرمة قبلاً، مثل حقوق المرأة، الإصلاح السياسي، والإصلاح الاقتصادي، وإساءة المعاملة على يد المطوّعين، والفساد الحكومي، والقضايا الدينية. منحت السلطات عدداً كبيراً من الصحافيين الأجانب تأشيرات دخول، وسمحت لهم بالتجول في البلاد وكتابة تقاريرهم عن مشاهداتهم بحرية، ولكنها عاقبت الصحافيين أيضاً لانتقادهم أعمال الشرطة الدينية لمساءلتهم حول قوانين دينية معينة. اثر التفجيرات الإرهابية التي حدثت في الرياض في ١٢ أيار/مايو، وضعت الحكومة برنامجاً لتدريب المطوعين، وأفادت التقارير عن حصول انخفاض في عدد حالات إساءة المعاملة المبلّغ عنها عقب ذلك التاريخ. خلال السنة، سمحت الحكومة بأول زيارة لمنظمة دولية لحقوق الإنسان هي منظمة "هيومن رايتس ووتش" التي عقدت أول مؤتمر لحقوق الإنسان في البلاد.

## احترام حقوق الإنسان

## القسم ١
## احترام سلامة الإنسان

ويشمل التحرر من:

### أ- الحرمان الاعتباطي او غير القانوني من الحياة

لم ترد أي تقارير تفيد عن حدوث عمليات قتل لاسباب سياسية، لكن الحكومة نفذت حكم الإعدام بأفراد ارتكبوا جرائم بعد محاكمتهم في جلسات مغلقة، ما يجعل من غير الممكن تقييم ما إذا كانوا قد حصلوا على حمايات قانونية (أنظر القسم ١–هـ). في القضايا التي تشمل إصدار أحكام بالرجم بالحجارة، أو بتر أعضاء من الجسم او الإعدام، يجب ان تقوم المحكمة العليا في البلاد، أي مجلس القضاء الأعلى، بمراجعة هذه الأحكام التي لا يجوز تطبيقها الا بعد صدور مرسوم ملكي يصادق على تنفيذها.

### ب- الاختفاء

لم ترد أي تقارير حول حالات اختفاء لدوافع سياسية

التعذيب، وغير ذلك من أشكال العقوبة الوحشية، أو اللاإنسانية او المهينة

يحرم قانون الإجراءات الجنائية ممارسة التعذيب، وتمنع الشريعة الإسلامية أي قاضٍ من قبول اعتراف يحصل تحت الإكراه. لكن وردت تقارير يمكن الاعتماد على صحتها تفيد بأن السلطات أساءت معاملة محتجزين، من المواطنين والأجانب. وكان موظفو وزارة الداخلية مسؤولين عن معظم حالات إساءة معاملة السجناء التي شملت الضرب، والجلد، والحرمان من النوم. علاوة على هذا، وردت ادعاءات حول ممارسة التعذيب شملت الضرب بالعصي والتعليق بالأصفاد من قضبان. كما وردت تقارير تؤكد حصول عمليات تعذيب وإساءة معاملة للحصول على اعترافات من سجناء (انظر القسم ١–هـ) وأفاد سجناء بريطانيون وكنديون، أطلق سراحهم خلال العام، بأنهم اخضعوا للتعذيب خلال احتجازهم.

استمرت الحكومة في رفض الاعتراف بسلطة لجنة الامم المتحدة ضد التعذيب في التحقيق بالحالات المزعومة لاساءة المعاملة. عند نهاية العام لم تكن لجنة حكومية، كانت قد أنشئت عام ٢٠٠٠ للتحقيق في ادعاءات التعذيب، قد باشرت عملها.

خلال العام، حصلت حالات قام بها المطوعون بمضايقات، وإساءة معاملة، واحتجاز مواطنين وأجانب من الجنسين. كما قام هؤلاء بتسليم مواطنين إلى مخافر الشرطة لاحتجازهم. حصلت هذه الأحداث بنسبة أكبر في المنطقة الوسطى، بضمنها العاصمة الرياض، وكانت اقل حدوثاً في المنطقتين الشرقية والغربية من البلاد. خلال العام، جذبت أحداث إساءة معاملة التي يمارسها المطوعون اهتماماً أكبر مما كان سائداً في الماضي بين اوساط الشعب كما جذبت اهتمام الصحف المحلية. اثر الهجمات الإرهابية في ١٢ أيار/مايو، قلّ كثيراً عدد التقارير التي تؤكد حصول حالات إساءة المعاملة على يد المطوعين (أنظر القسمين ١–د و١–و).

بعكس ما جرى في الأعوام السابقة، اعترفت الحكومة علناً بحدوث انتهاكات لحقوق الإنسان على يد قوات الأمن. وبدأت بتنفيذ برنامج تدريب للمطوعين حول العلاقات الخاصة. في كانون الثاني/يناير وأيار/مايو اعترف رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر علناً ان أخطاء ارتكبت بالفعل، وأكد بأنه سوف يتم محاسبة المطوعين الذين يتجاوزون نطاق سلطاتهم. لكن في نهاية العام لم توجّه الحكومة أي اتهام إلى قوات الأمن لارتكابها جرم إساءة المعاملة.

عاقبت الحكومة المجرمين استناداً إلى تفسيرها للشريعة. شملت هذه العقوبات السجن، والجلد، وبتر الأعضاء، والإعدام بقطع الرأس. في نهاية العام اعترفت السلطات بأنها نفذت ٣٢ حكماً بالإعدام، وهو عدد يقل عن ما تم تنفيذه من أحكام الإعدام في العام الماضي التي بلغت ٤٣ حكماً بالإعدام. وصدرت أحكام الإعدام كعقوبة لجرائم القتل، والجرائم المرتبطة بالمخدرات، وجرائم الاغتصاب والسرقة المسلحة. عاقبت السلطات جرائم السرقة وغيرها من الجرائم التي يرتكبها شخص بتكرار، ببتر يده اليمنى وقدمه اليسرى. اما الأشخاص المحكوم عليهم بجرائم اقل خطورة كالمخالفات المرتبطة بتناول الخمور والمتاجرة بها، او التواجد وحيداً بصحبة شخص من الجنس الأخر، من غير ذوي القربى، أو من غير محرمها فكان يحكم عليهم أحياناً بالضرب بالعصا.

اثر احتجاجات قامت في شهر تشرين الأول/أكتوبر حكمت الحكومة على معظم المئات من المتظاهرين الذين القي القبض عليهم عبر البلاد بعقوبات مختلفة، اشتمل العديد منها على الجلد. لكن حتى نهاية العام لم ترد أي تقارير تفيد بانه تم بالفعل تنفيذ أي عقوبة بالجلد (أنظر الأقسام ١–د، ٢–ب، و٣).

تنوعت الظروف السائدة في السجون والمعتقلات. اكدت التقارير ان إدارة السجون التزمت بوجه عام المعايير الدولية المقبولة وجرى تجهيز الزنزانات بمكيفات هواء، وتزويد السجناء بوجبات طعام صحية، ومكّنتهم من ممارسة رياضة منتظمة، وأمّنت دوريات حراسة دقيقة على يد حراس السجون. لم تسمح الحكومة لمنظمات حقوق الإنسان بزيارة السجون، لكن في شهر تشرين الأول/أكتوبر استقبلت الحكومة المقرر الخاص للأمم المتحدة حول استقلالية القضاة والمحامين وسمحت له بزيارة السجون. رغم ذلك، ظلت بعض مخافر الشرطة، ومراكز الترحيل والسجون مزدحمة، ولا تتوفر فيها الشروط الصحية وغير مزودة بمكيفات هواء. سمحت السلطات عموماً لأفراد عائلات المحتجزين بزيارتهم ولكن في بعض الحالات لم تسمح بمثل هذه الزيارات إلاّ بعد قضاء المحتجز فترة زمنية طويلة في التوقيف. أنشأت الحكومة سجون منفصلة للرجال، وللنساء، وللجانحين الأحداث.

في نهاية العام أعلنت لجنة جمع التبرعات للسجناء الفقراء انه تم إطلاق سراح ٩٥ سجيناً بفضل مساعيها. وجمعت مبلغاً يزيد عن ١.٤٤ مليون دولار (٥.٤ مليون ريال) بغية تسديد غرامات ناتجة عن قضايا تتعلق بحوادث السير ودعاوى الحق المدني. كان على السجناء البقاء قيد الاحتجاز إلى ان يتم تسديد الغرامات المفروضة عليهم بغض النظر عن طول المدة التي يقضونها داخل السجن.

### التوقيف، والاحتجاز، او النفي الاعتباطي

يحرم القانون التوقيف والاحتجاز الاعتباطي لكن السلطات احياناً أوقفت واحتجزت اشخاصاً بدون اتباع الإجراءات القانونية الواضحة. أخاف المطوّعون وسلموا إلى مخافر الشرطة أشخاصاً اتهموهم بارتكاب "جرائم منكرة" استناداً إلى تفسيراتهم للشريعة الإسلامية. لم تتوفر سوى إجراءات رسمية قليلة لحماية الأفراد من سوء المعاملة، رغم ان الحكومة ادعت انها عاقبت ضباط أمن إفراديين انتهكوا الأنظمة المقررة. حصلت حالات قليلة معروفة لمواطنين نجحوا في الحصول على حكم منصف ضد تجاوزات سلطة الحكومة في التوقيف والاحتجاز. في كانون الثاني/يناير قال رئيس لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر انه جرت معاقبة

مطوعين افراديين بسبب تجاوزاتهم. لكن الحكومة لم تعلن بصورة رسمية عن أي حالة عوقب فيها موظفو امن بسبب إساءة معاملة المحتجزين. في حزيران/يونيو، نشرت الصحف تفاصيل قضية حُكم فيها على مواطن بعقوبة السجن والجلد لاعتدائه على مطوع رغم انه ادعى بأن المطوع اعتدى عليه اولاً.

في ٣٠ أيلول/سبتمبر، حُكم على رجلين في مدينة ينبع بالسجن لمدة ٣ سنوات وب ٣٠٠٠ جلدة، لاعتدائهم على مطوعين زاعمين أنهم كانوا يضربون امرأة اتهمت بأنها كانت بصحبة رجل من غير محرمها.

ينص القانون على انه لا يحق للسلطات احتجاز أي مشتبه به لمدة تزيد عن ٣ أيام دون توجيه تهمة اليه. لكن في الممارسة، تم احتجاز أفراداً لأسابيع او أشهر، وأحياناً لفترات أطول، دون توجيه أي تهم اليهم. تنص هذه الأنظمة أيضاً على إطلاق السراح بكفالة للمحكوم عليهم بجرائم أقل خطورة، لكن السلطات أطلقت احياناً سراح محتجزين عند التعرف عليهم من جانب المسؤول عنهم أو كفيلهم دون دفع مبلغ الكفالة. وفي حال لم يُطلق سراحهم، كانت السلطات تحتجز الأشخاص المتهمين لفترة شهرين بالمتوسط قبل ان ترفع القضية إلى المحاكم، أو فيما يتعلق ببعض الأجانب، ترحلهم فوراً إلى خارج البلاد. ليست هناك قواعد ثابتة تضمن للمحتجزين حق تبليغ عائلاتهم بتوقيفهم.

في ٢٤ آذار/مارس، أطلقت الحكومة سراح الإسلامي المعارض الشيخ سعيد بن ذاعر بعد أكثر من ثماني سنوات في السجن. القي القبض في الأصل على الشيخ ذاعر عام ١٩٩٥ بعد ان ندد علناً بفتوى المفتي الأكبر الشيخ عبد العزيز بن باز التي تسمح بإجراء الصلح مع إسرائيل. في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، نشرت الصحف نبأ إطلاق الحكومة لسراح ما يزيد عن مئة سجين تكريماً لشهر رمضان سوية مع حوالي ١٠٠ جانح من الأحداث، وعفت عن من اقترفوا مخالفات للمرة الأولى.

يملك المطوّعون سلطة احتجاز أشخاص لمدة ٢٤ ساعة على الأكثر لانتهاكاتهم لمعايير الصارمة في اللباس والسلوك. كانوا في الماضي يتجاوزون احياناً هذا الحد قبل تسليمهم المحتجزين إلى الشرطة (انظر القسم ١–و). نصت الإجراءات على ان يرافق ضابط شرطة المطوعين عند قيامهم بتوقيف أي كان، وكان المطوّعون يلتزمون بوجه عام بهذا المطلب. خلال العام الماضي، وفي منطقة الرياض المحافظة أكثر، استمرت التقارير في الورود حول قيام المطوّعين باعتراض، وإساءة معاملة، وتوقيف، واحتجاز أشخاص زعموا انهم انتهكوا معايير اللباس والسلوك. انخفضت احداث المضايقة على يد المطوّعين المبلّغ عنها اثر التفجيرات الإرهابية في الرياض في ١٢ أيار/مايو.

ذكرت التقارير ان المطوّعين احتجزوا شباناً لمخالفات ارتكبوها شملت تناول الطعام في المطاعم بصحبة فتيات، والتلفظ بكلمات بذيئة إلى نساء في مجمعات التسوق، او السير ضمن مجموعات من الشبان عبر الأقسام المخصصة للعائلات فقط في مجمعات التسوق. جرى احتجاز نساء من جنسيات عديدة لقيامهن بأعمال كالركوب في سيارة أجرة مع رجل من غير محرمهم، والظهور حاسرات الرؤوس في مجمعات التسوق، وتناول الطعام في مطاعم برفقة ذكور ليسوا من اقاربهن. احتجزت السلطات عدداً كبيراً من السجينات كهؤلاء لعدة أيام، وأحياناً لأسابيع دون السماح لهن بتبليغ عائلاتهن، أو بالنسبة للأجنبيات، بإعلام سفارات بلادهن.

حصلت حالات تمّ فيها إلقاء القبض واحتجاز بعض المسيحيين بسبب احتفالهم بالقداس، وأحياناً بصورة اعتباطية (انظر القسم ٢– ج)

في عام ٢٠٠٢ ألقت الحكومة القبض على ستة قياديين من الطائفة الإسماعيلية الشيعية في نجران. واستمر احتجازهم، حسبما ذكرت التقارير، سوية مع ٩٣ آخرين منذ حدوث الاحتجاجات هناك.

لم يسمح للمحتجزين السياسيين الذين ألقت القبض عليهم المديرية العامة للمباحث التابعة لجهاز أمن وزارة الداخلية بإجراء أي اتصال مع الخارج، وأُدخلوا سجونا خاصة خلال المرحلة الابتدائية من التحقيق، والتي كان من الممكن ان تطول عدة أسابيع او اشهر. سمحت المديرية العامة للمباحث للمحتجزين بإجراء اتصالات محدودة فقط مع أناس من عائلاتهم، ومع محامين تولوا الدفاع عنهم.

من الممكن للسلطات ان تحتجز أشخاصاً، دون توجيه تهم إليهم، ينتقدون علناً الحكومة او يمكنها اتهامهم بمحاولة زعزعة استقرار الحكومة (أنظر القسمين ٢–أ و٣). في أيار/مايو، أمر الملك فهد بإطلاق سراح عدد كبير من السجناء، من بينهم مواطنون وأجانب، الذين حكم عليهم بسبب ارتكابهم جرائم ثانوية تشمل السكر، والاعتداء، والسرقة من الذين لا سوابق إجرامية لهم. اثر المظاهرات التي جرت في ٤١ تشرين الأول/أكتوبر و٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في عدد من المدن، ألقت السلطات القبض واحتجزت مئات المتظاهرين السياسيين لمدة أسابيع قبل توجيه التهم اليهم. (انظر الأقسام ١–ج و–٢أ، و٣).

استمرت الحكومة في إساءة معاملة أناس من الأقلية المسلمة الشيعية، وأفادت التقارير بان قوات الأمن الحكومية ألقت القبض على عدد من أفراد الطائفة الشيعية عند اقل اشتباه بهم واحتجزتهم لفترات طويلة، ومن ثم أطلقت سراحهم دون تفسير أسباب اعتقالهم. وفي نهاية السنة ظل عدد غير معروف من الطائفة الشيعية في السجون.

لا تشجع دائرة الأمن العام في جدة إساءة قوات الأمن لسلطاتهم وذلك عبر استخدام خطوط للاتصال الفوري موضوعة لاستعمال عامة الناس (تشمل أرقام هاتف وفاكس وعناوين على البريد الإلكتروني). سمحت خطوط الاتصال الفوري هذه للناس بتقديم شكاوى حول أي انتهاك للقانون يقوم به موظف في مديرية الأمن العام وبالإبلاغ عن حالات إساءة المعاملة على يد ضباط الشرطة. خلال السنة شكلت الدائرة فريق عمل خاصا لمتابعة الشكاوي والاقتراحات الواردة من أفراد الشعب عبر خطوط الاتصال الفوري.

لم تتوفر معلومات موثوقة حول العدد الإجمالي للمحتجزين السياسيين.

لم تلجأ الحكومة إلى عقوبة النفي القسري ولكنها ألغت في السابق جوازات سفر معارضين للحكومة يقطنون خارج البلاد (أنظر القسم ٣).

## هـ- إنكار حق الحصول على محاكمة علنية عادلة

ينص القانون على استقلالية القضاء، وجرى في الممارسة الالتزام بهذا القانون بوجه عام. لكن أفرادا من العائلة المالكة من ذوي المناصب الرفيعة، الذين لا يفرض عليهم المثول أمام المحاكم، وشركاءهم مارسوا احياناً تأثيراً على القضاة. يتم تعيين القضاة على يد وزارة العدل ويصادق الديوان الملكي على التعيينات. مارست الوزارة الإشراف القضائي والمالي والإداري على المحاكم، ويحق لمجلس القضاء الأعلى، الذي يُعين الملك أعضاءه، تأديب القضاة او عزلهم.

يستند النظام القانوني إلى الشريعة الإسلامية. تمارس المحاكم الشرعية سلطاتها القضائية في قضايا الجرائم العادية وقضايا الحق المدني المتعلقة بالزواج، والطلاق، والوصاية على الأطفال، والإرث. تتوسع هذه السلطة القضائية لتشمل غير المسلمين فيما يخص الجرائم المرتكبة في البلاد. تعتمد المحاكم الشرعية في إصدار أحكامها بأكثرها على تفسيرها للقرآن والسنة. تنظر المحاكم الشرعية العاجلة في قضايا تنص على عقوبات صغيرة. اما الجرائم الأكثر خطورة فيتم النظر فيها في محاكم شرعية ذات اختصاصات عامة. ترفع طلبات استئناف الأحكام الصادرة

من المحاكم الشرعية إلى محاكم الاستئناف.

تم النظر في قضايا مدنية أخرى، تشمل تلك التي تتعلق بطلبات تعويض ضد الحكومة، وبتنفيذ أحكام صادرة عن محاكم أجنبية، أمام محاكم إدارية متخصصة كهيئة تسوية النزاعات العمالية ومجلس المظالم.

سمحت الحكومة للمسلمين من الطائفة الشيعية بتطبيق تقاليدهم القانونية عند النظر في قضايا تتعلق بالمسائل الشخصية كالإرث والأوقاف الإسلامية. لكنها عينت قاضيين فقط للنظر في هذه القضايا لا يكفيان للتعامل مع العدد الكبير من السكان الشيعة القاطنين في المنطقة الشرقية. لا يوجد حق مماثل لغير المسلمين او للأجانب، حيث تقوم المحاكم الشرعية النظامية بالنظر في قضاياهم.

تشمل السلطة القضائية العسكرية أفراد الجيش والقوات المسلحة النظامية والموظفين المدنيين الذين يتهمون بانتهاك القانون العسكري. ويقوم كل من وزير الدفاع والطيران والملك بمراجعة القرارات الصادرة عن المحاكم العسكرية.

مجلس القضاء الأعلى ليس محكمة ولا يحق له نقض القرارات التي تصدرها محاكم الاستئناف. لكن يجوز للمجلس مراجعة الأحكام الصادرة عن محكمة صغرى وإعادتها إلى تلك المحكمة لإعادة النظر فيها.

يُعتبر مجلس كبار علماء الدين هيئة مستقلة بذاتها مؤلفة من ٢٠ عضوا من كبار علماء الدين بضمنهم وزير العدل. يضع هذا المجلس المبادئ القانونية التي توجه قضاة المحاكم الصغرى في إصدار أحكامهم. في عام ٢٠٠٢ أصبح قانون الإجراءات الجنائية ساري المفعول، وقد وصفته الصحف على انه قانون الحقوق وذكرت التقارير ان هذا القانون المكون من ٢٢٥ مادة كان جزءاً من مشروع إعادة تنظيم إجراءات المحاكم. بعد المصادقة على هذا القانون أصدرت الحكومة قراراً يمنح الأفراد الذين يجري التحقيق معهم حق الحصول على محام للدفاع عنهم ويسمح للمحامين بتقديم مرافعاتهم في المحاكم الجنائية. في عام ٢٠٠٢، وأثر الإعلان عن بدء تطبيق القانون الجديد، اصدر وزير العدل بياناً رسمياً أعلن فيه بانه اصدر تعليماته إلى المحاكم والقضاة بوجوب إبلاغ المحكوم عليهم بحقهم في استئناف الأحكام الصادرة بحقهم. ولم يكن واضحاً ما إذا كان هذا القانون يطبق أم لا.

وردت تقارير خلال السنة تفيد بان السلطات أمرت بتعذيب الموقوفين والضغط عليهم لإجبارهم على الاعتراف، من خلال عزلهم وعصب أعينهم لمدة أسابيع (أنظر القسم ١ ج).

لا تحمل شهادة المرأة لدى المحاكم نفس وزن شهادة الرجل. ففي المحاكم الشرعية تعادل شهادة الرجل شهادة امرأتين. واستناداً إلى التفسير الحنبلي للشريعة الإسلامية يجوز للقضاة إهمال شهادة أشخاص من غير المسلمين أو ممن لا يتبعون المذهب الحنبلي. أفادت مصادر قانونية ان الشهادة التي يدلي بها أفراد من الطائفة الشيعية تُهمل في أحيان كثيرة في المحاكم، أو أنها تُعتبر أقل وزناً من شهادة يدلي بها أفراد من الطائفة السنية. ولم يكن إصدار الأحكام بموجب النظام القانوني متماثلاً. تنص القوانين والأنظمة على وجوب معاملة المدعى عليهم بالتساوي، لكن بموجب الشريعة الإسلامية، كما تُفسّر وتُطبق في البلاد، فإن الجرائم المرتكبة ضد مسلمين قد ينتج عنها إصدار أحكام بعقوبات أقسى مما لو ارتكبت ضد غير المسلمين.

بوجه عام، يتوجب على النساء من أصحاب القضايا المرفوعة أمام المحاكم، كالطلاق والشؤون العائلية، تفويض أحد أفراد عائلاتهن من الذكور التكلم نيابة عنهن. وفي غياب شاهدين، أو وفي غياب أربعة شهود في قضايا الزنا، يفرض القاضي دائماً تقريباً تقديم اعترافات تدلى أمامه قبل إصدار حكم جنائي. دفع هذا الشرط سلطات الادعاء العام إلى إكراه المدعى عليهم على الإدلاء باعترافات أمام القاضي من خلال اللجوء إلى تهديدهم او إساءة معاملتهم (انظر القسم ١–ج).

تنص القوانين والأنظمة على وجوب معاملة المدعى عليهم بالتساوي. لكن صدرت أحكام أكثر قسوة صدرت في الجرائم المرتكبة ضد مسلمين من تلك الصادرة في الجرائم المرتكبة ضد غير المسلمين، ولم تكن الأحكام متماثلة. في القضية التي تتعلق بالقتل غير المتعمد تفاوت مبلغ التعويض، أو دية القتيل، باختلاف جنسية، ودين، وعمر، وجنس الضحية. ومن الممكن تبديل الحكم في أي مرحلة من مراحل المراجعة باستثناء العقوبات التي نص عليها القرآن. في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر وافق ستة سجناء اعترفوا بارتكاب جريمة قتل على دفع الدية إلى عائلات الضحايا بغية تجنب عقوبة الإعدام.

تعتبر الشريعة الإسلامية اتباع الدين الهندوسي على أنهم مُشركون، ويستخدم هذا التصنيف كتبرير لممارسة تمييز أكبر عند تقدير التعويضات عن قتل غير متعمد أو إصابة غير متعمدة. استناداً إلى التفسير الحنبلي المتبع في البلاد للشريعة الإسلامية. يحصل الذكر المسلم، بعد صدور حكم المحكمة، على نسبة مئة بالمئة من مبلغ الدية، في حين يحصل الذكر اليهودي او المسيحي على نسبة ٥٠ بالمئة، ويحصل كافة الآخرين (بضمنهم الهندوس) على نسبة ١٦٪ من المبلغ الذي يحصل عليه الذكر المسلم. تحصل النساء على نسبة ٥٠ بالمئة مما يحصل عليه الذكور من كل واحدة من هذه الفئات.

يملك أمراء المناطق (جلهم تقريباً من أعضاء العائلة المالكة) سلطة تخفيف او تخفيض الحكم الذي يصدره القاضي. وبوجه عام، لا يخضع أعضاء العائلة المالكة وأفراد العائلات ذات النفوذ إلى نفس حكم القانون الذي يخضع له المواطنون العاديون.

راجع الملك ومستشاروه قضايا تتعلق بحكم الإعدام. يتمتع الملك بسلطة إلغاء أحكام الإعدام ومنح العفو باستثناء جرائم القتل المرتكبة ضد الأفراد. في هذه القضايا، قد يطلب الملك من أقرب أنسباء القتيل العفو عن القاتل، ويكون ذلك في العادة مقابل دية تدفعها عائلة القاتل او الملك.

وردت معلومات غير كافية لتحديد عدد السجناء السياسيين. لم تزود الحكومة معلومات عن هؤلاء الأشخاص كما لم تردّ على الاستعلامات المطلوبة حولهم. ولم تسمح المنظمات الإنسانية الدولية بالوصول إلى السجناء السياسيين. بالإضافة إلى ذلك، أجرت الحكومة محاكمات مغلقة لأشخاص قد يكونوا سجناء سياسيين، وفي قضايا أخرى احتجزت الحكومة أفراداً ومنعت الاتصال بهم لفترات طويلة خلال إجراء التحقيق معهم.

## التدخل الاعتباطي في خصوصية الفرد، وعائلته، ومنزله، أو مراسلاته

يضمن القانون الأساسي حرمة المنزل وخصوصية المراسلات. ويفرض قانون الإجراءات الجنائية على السلطات الحصول على مذكرة تفتيش مسبقة قبل قيامها بتفتيش منزل، أو الحصول على قرار مسبق من المحكمة يسمح بالاطلاع على المراسلات أو الوثائق الشخصية. احترمت الحكومة بوجه عام هذه الحرمة في الواقع؛ إلاّ ان هناك حالات انتهكت فيها الحكومة هذه الحقوق. تتضمن المراسم الملكية احكاماً تفرض على الحكومة حماية المنزل الخاص من الاقتحام غير القانوني. كما تمنع القوانين والأنظمة السائدة الموظفين الحكوميين من اعتراض البريد والرسائل الإلكترونية الا عند الضرورة خلال إجراء التحقيقات الجنائية.

على رجال الشرطة تقديم أسباب معقولة والحصول على اذن من أمير

المنطقة قبل تفتيش منزل خاص، كما يفرض القانون الحصول على مذكرات التفتيش هذه في معظم الأحوال.

يفتح موظفو الجمارك بصورة روتينية البريد والطرود المشحونة بحثاً عن سلع مهربة، تشمل مواداً تعتبر خلاعية او دينية غير إسلامية سنيّة. صادر موظفو الجمارك او اخضعوا للرقابة مواداً اعتبروها مسيئة، تشمل الإنجيل المسيحي وأشرطة الفيديو الدينية (انظر القسم ٢ج). كما فتحت السلطات البريد واستخدمت المخبرين والتنصّت على خطوط الهاتف في المسائل المتعلقة بالأمن الداخلي والقضايا الجنائية. استخدمت قوات الأمن أسلوب التنصّت على خطوط الهاتف ضد أجانب مشتبه بأنهم يرتكبون مخالفات تتعلق بتناول الكحول أو المتاجرة بها. وقام مخبرون وزعماء غير رسميين في بعض المناطق برفع تقارير إلى وزارة الداخلية تفيد عن وجود "أفكار هدامة"، أو سلوك معادٍ للإسلام، يمارس في أحيائهم وجوارهم.

فرضت الحكومة الالتزام بمعظم القواعد الاجتماعية والدينية والتفسيرات الحكومية لها التي اعتبرتها أموراً قانونية (انظر القسم٥). فلا يجوز للنساء الزواج من غير المواطنين دون الحصول على اذن من الحكومة، وعلى الرجال الحصول على اذن حكومي للزواج من نساء غير مواطنات من خارج دول مجلس التعاون الخليجي الست. استناداً إلى الشريعة الإسلامية، تمنع النساء من الزواج من غير المسلمين، ولكن يجوز للرجال ان يتزوجوا من يهوديات ومسيحيات تماماً كما من المسلمات. لا يشجع الزواج بين المواطنين السنة والشيعة، وأي زيجات من هذا النوع تتم خارج المملكة عادةً ويُحتفل بها رسمياً بوجه عام في البحرين.

تفرض الحكومة قيوداً على حق موظفين حكوميين مُعيّنين بالزواج من أجنبيات. وتمنع الحكومة كبار الموظفين المدنيين وضباط الأمن من الزواج من أجنبيات قبل الحصول على اذن مسبق من الملك. وتشمل لائحة الوظائف الخاضعة لهذا التقييد الوزراء، والقضاة، والموظفين في البلاط الملكي وفي مجلس الوزراء، وأعضاء مجلس الشورى، والسفراء، والموظفين الإداريين في وزارة الخارجية، والموظفين المدنيين المعيّنين في الخارج، ورؤساء مجالس إدارة الشركات الخاصة، وموظفي وزارة الدفاع، وقوات الحرس الوطني والأمن الداخلي، والموظفين في مكاتب الاستخبارات والادعاء العام والجمارك. كما تم تطبيق هذهً التقييدات المفروضة على الزواج من أجنبيات على مواطنين يدرسون في الخارج بموجب منح دراسية حكومية. ويتعرض الذين ينتهكون هذه القيود إلى إجراء تأديبي، ولكن لم تنتهك هذه السياسة الا نادراً ولم ترد تقارير حول فرض عقوبات على المنتهكين.

تنوعت بشكل شاسع وفي مختلف مناطق البلاد ممارسات المطوّعين وحوادث إساءة المعاملة على أيديهم، ولكنها كانت أكثر حدوثاً في منطقة نجد الوسطى. في مناطق معينة، قام المطوّعون وأعضاء في لجان أمن دينية يعملون لحسابهم بمضايقة، وإساءة معاملة، وتوقيف، واحتجاز مواطنين وأجانب (أنظر القسم ١–و). تفرض الحكومة على المطوّعين الالتزام بالإجراءات المنصوص عنها وبإبلاغ التعليمات إلى الناس بطريقة مهذبة. لكن لم يلتزم المطوّعون دوماً بهذه المطالب. فخلال السنة، اعترف علناً رئيس لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بحصول حوادث إساءة معاملة قام بها مطوّعون افراديون، وأكد ان المخالفين يتعرضون للتأديب. باشرت الحكومة تنفيذ برنامج تدريب للمطوّعين وانخفضت أحداث إساءة المعاملة المرتكبة على يد المطوّعين إثر الهجمات الإرهابية في ١٢ أيار/مايو.

شملت التطبيقات القسرية للمعايير الدقيقة المتعلقة بالسلوك الاجتماعي التي يفرضها المطوّعون غلق المؤسسات التجارية خلال فترة أداء الصلوات الخمس اليومية، والتشديد على الالتزام بالقواعد الصارمة المتعلقة باللباس، ومنع تجمع النساء في الأماكن العامة المخصصة للرجال، إضافةً إلى منع الرجال من دخول الأماكن العامة المخصصة للعائلات. وفي أحيان كثيرة قام المطوّعون بتعنيف نساء مواطنات وأجنبيات لعدم التزامهن بقواعد اللباس الصارمة، وأوقفوا رجالاً ونساء وجدوا سوية دون ان يجمع بينهم رابط زواج أو صلة نسب.

تزداد حوادث تصرفات المطوّعين عادة خلال شهر رمضان لان الكثيرين منهم يشعرون بأنهم يملكون تفويضاً إضافياً لتأكيد سلطتهم خلال الشهر المقدس. ويعتقد بعض أساتذة الجامعات ان مخبرين يراقبون المحاضرات التي تقدم في صفوف الجامعات وانهم يكتبون تقارير عنها إلى السلطات الحكومية.

## القسم ٢
## احترام الحريات المدنية

ويشمل ذلك:

### حرية التعبير والصحافة

ينص القانون الأساسي على ان دور وسائل الإعلام يتضمن تثقيف الجماهير وتعزيز الوحدة الوطنية، وان من الممكن إغلاق هذه الوسائل في حال تسببت في إحداث الشقاق والخلاف، أو عرضت سلامة البلاد للخطر وشوهت صورتها العامة، أو أساءت إلى كرامة الإنسان وحقوقه. واستمرت الحكومة في التضييق على حرية التعبير والصحافة رغم تحقيق زيادة ملحوظة في حرية الصحافة على مدى سنوات عديدة. عاقبت الحكومة عدة صحافيين لكتابتهم مقالات وتعليقات تنتقد السلطات الدينية والشريعة الإسلامية، وبالأخص بعد الهجمات الإرهابية في ١٢ أيار/مايو. مارس الصحافيون أيضاً بعض الرقابة الذاتية وامتنعوا عن الانتقاد المباشر للموظفين الحكوميين لكن لم ترد تقارير حول سجن صحافيين.

نشرت الصحف تقارير حول مواضيع كان يُحرّم البحث فيها في السابق تشمل الإصلاح السياسي، والاقتصادي، والتربوي، وحقوق المرأة، والفساد، والمعتقدات الدينية. كما نشرت الصحف اخباراً تتعلق بالانتخابات في دول الخليج المجاورة، وتقارير حول الجدل المتعلق بالإصلاح ضمن البلاد.

تمتعت الصحافة بقدر من الحرية في انتقاد الهيئات الحكومية، والسياسات الاجتماعية من خلال تعليقات افتتاحية ورسوم هزلية. خلال العام، نشرت وسائل الإعلام الصادرة باللغتين العربية والإنجليزية تقارير حول المشاكل العائلية مثل إساءة معاملة النساء، والخدم، والأطفال التي لم تتطرق اليها وسائل الإعلام في السابق (انظر القسم ٥).

خلال العام، اصدر المفتي الأكبر فتوى تندد بالتحريض على العنف وذمّ الأديان الأخرى ومنعت الحكومة في بعض الحالات أئمة المساجد من التطرق في خطبهم إلى مسائل سياسية. (أنظر القسم ٢–ج).

وسائل الإعلام المطبوعة يملكها أفراد ولكنها تتلقى مساعدات من الحكومة. يحرم بيان حول سياسة وسائل الإعلام وقانون الأمن الوطني نشر انتقادات للحكومة. حث بيان متعلق بسياسات وسائل الإعلام على دعم الإسلام، ومحاربة الإلحاد، وتعزيز المصالح العربية، والمحافظة على التراث الثقافي. تقوم وزارة الإعلام بتعيين كافة رؤساء التحرير كما يجوز لها عزلهم خلال العام. عزلت الحكومة رئيس تحرير صحيفة الوطن اثر نشره سلسلة من المقالات والرسوم الهزلية التي تنتقد السلطات الدينية وتشك بصحة المبادئ الإسلامية المحافظة. وقد تم تعيين رئيس التحرير

هذا في وظيفة أخرى وسُمح له فيما بعد باستئناف الكتابة في الصحيفة. وقد وضعت الحكومة أيضاً توجيهات إلى الصحف بشأن المسائل المثيرة للجدل. وهي تملك وكالة الأنباء السعودية التي تُعبر عن الآراء الرسمية للحكومة.

في شهر شباط/فبراير، منحت الحكومة اذناً بتأسيس اتحاد مهني للصحافيين، وباشر الاتحاد بتسجيل الأعضاء المنتسبين، وفتح باب الانتساب أمام كافة الصحافيين العاملين في البلاد وخارجها الذين مارسوا مهنة الصحافة لمدة ثلاث سنوات او أكثر. يضم الاتحاد أعضاء من الجنسين ويحق للصحافيين من غير المواطنين العاملين في البلاد الانضمام إلى هذا الاتحاد كأعضاء مراقبين لا يحق لهم التصويت. اما الأهداف المعلنة للاتحاد فهي تنظيم صفوف الصحافيين، وتنسيق العلاقات مع أصحاب العمل، ودعم تطوير المهارات المرتبطة بالعمل الصحفي، وتشجيع الابتكار والتجديد.

في الماضي، لم تنشر الصحافة عادةً أي أنباء حول مواضيع حساسة إلاّ بعد ان تنشرها وكالة الأنباء السعودية، أو عندما يسمح مسؤول حكومي كبير بنشرها. لكن قلّ حصول ذلك خلال العام. أجرت الصحافة بصورة روتينية تحقيقات ونشرت قصصاً حول الجريمة والإرهاب دون الحصول على أذن مسبق بنشرها من مسؤول حكومي كبير. توزع وتقرأ بانتشار واسع في البلاد صحيفتان يوميتان يملكهما سعوديون تصدران في لندن هما جريدتا الشرق الأوسط والحياة. مارست الصحيفتان قدراً من الرقابة الذاتية بغية الالتزام بتوجيهات الحكومة المتعلقة بنشر أخبار حول قضايا حساسة.

تملك الحكومة وتدير محطات الإذاعة والتلفزيون، وتحذف الرقابة الحكومية من البرامج والأغاني الأجنبية أي إشارة إلى السياسة، والأديان غير الإسلام، ولحم الخنزير، والكحول والجنس. تمتد عبر البلاد ملايين عديدة من صحون التقاط المحطات التي تُبث عبر الأقمار الصناعية مما وفّر للمواطنين إمكانية مشاهدة البرامج الأجنبية.

كانت الحكومة خلال السنة أكثر انفتاحاً من السابق تجاه تغطيات وسائل الإعلام. في آذار/مارس، سمح مجلس الشورى بالتغطية التلفزيونية الجزئية لجلساته كما سمح للصحافيين بحضور هذه الجلسات. نُشرت في أحيان كثيرة في الصحف محاضر جلسات المجلس وعمليات التصويت فيه. وباشرت وزارة الشؤون الخارجية بعقد مؤتمرات صحفية منتظمة للصحافيين. في شهر شباط/فبراير، في تطور لا سابق له، كانت محطة التلفزيون التي تملكها الحكومة السعودية أول مصدر للأنباء المتعلقة بمقتل شخص بريطاني بالرصاص على يد أحد المواطنين. واثر الهجمات الإرهابية في ١٢ أيار/مايو، نشرت الصحف السعودية تغطيات إخبارية دقيقة وفي الوقت المناسب حول الهجمات والحملة الحكومية اللاحقة ضد الإرهاب في البلاد. في حالات عدة سمحت دوائر الأمن الحكومية للصحافيين بتصوير العمليات الجارية ضد الإرهابيين وعُرضت هذه الصور على شاشة التلفزيون السعودي.

بعكس ما جرى في السنوات السابقة، سمحت الحكومة للصحف المحلية بنشر تقارير تتعلق بأحوال البلاد استناداً إلى تقارير نشرت في الصحافة الأجنبية. وكان وصول المواطنين إلى مصادر خارجية إعلامية، مثل أقنية البث التلفزيوني عبر الأقمار الصناعية العربية والغربية والإنترنت واسع الانتشار.

في الماضي، كانت الحكومة تقيد دخول الصحافيين الأجانب إلى البلاد. لكن خلال العام منحت تأشيرات دخول إلى عدد كبير من المحترفين العاملين في وسائل الإعلام الدولية. سمحت الحكومة لصحافيين ومصورين إخباريين أجانب من الجنسين بالتنقل بحرية عبر البلاد وإجراء مقابلات مع المواطنين. في حالة واحدة احتجزت الشرطة مصوراً اخبارياً وصادرت الفيلم الذي صوره لحساب صحيفة (آراب نيوز) الصادرة باللغة الإنجليزية، والذي كان يغطي خبر مقتل اثني عشر حاجاً خلال الحج. نشرت الصحيفة فيما بعد مقالاً انتقدت فيه تصرفات الشرطة.

خلال العام، نشرت الصحف قصصاً، ومقالات افتتاحية، ورسائل وردت من القراء حول الإصلاح التربوي داعمة او معارضة له. في تشرين الأول/أكتوبر، نشرت صحيفة "سعودي غازيت" مقالاً حول مقابلات أجرتها مع معلمي مدارس انتقدوا الحكومة بسبب تعديلات أدخلتها على الكتب المدرسية الجديدة شملت حذف مقاطع تتعلق بالتعامل مع مسلمين وغير مسلمين.

منعت الحكومة دخول كافة الكتب، والمجلات، والمواد المطبوعة الأخرى التي اعتبرتها جنسية او خلاعية بطبيعتها. أعدت وزارة الإعلام لائحة بالمنشورات المحرم بيعها في البلاد واستمرت في تحديث المعلومات حول المنشورات الممنوعة.

راقبت الحكومة معظم أشكال التعبير العام في الشأن الفني ومنعت إنشاء دور للسينما وتقديم عروض موسيقية او مسرحية عامة، باستثناء تلك التي تعتبرها فولوكلورية.

لم تتوفر إمكانية الوصول إلى الإنترنت بصورة قانونية إلاّ من خلال مزودين محليين كانوا يخضعون لمراقبة حكومية دقيقة. وصل عدد المشتركين في شبكة الإنترنت إلى مليون وحاول بعض المواطنين الالتفاف حول الرقابة من خلال الوصول إلى شبكة الإنترنت عبر مزودين يعملون انطلاقاً من دول أخرى. حاولت الحكومة منع الوصول إلى مواقع على شبكة الإنترنت التي تعتبرها مروجة للجنس، والإباحية، وعدائية من الوجهة السياسية، أو (غير إسلامية)، لكن هذه المواقع كان ممكن الوصول إليها داخل البلاد.

أفاد تقرير بان أستاذاً جامعياً حُرم من التدريس والسفر لانه انتقد سياسات التمييز التي تتبعها الحكومة ضد الطائفة الشيعية في البلاد.

كانت الحرية الأكاديمية مقيدة. منعت الحكومة دراسة وتدريس نظريات داروين في تطور الأجناس، ونظريات فرويد، وماركس، والموسيقى الغربية، والفلسفة الغربية. راقب مخبرون التعليقات التي كانت تتردد في الحصص الدراسية وقدموا بذلك تقارير إلى الحكومة والسلطات الدينية.

## حرية الاجتماع والتجمع السلميين

لا يتطرق القانون الأساسي إلى حرية الاجتماع او التجمع وقيّدت الحكومة هذه الحرية بصراحة في الممارسة ومنعت المظاهرات العامة كوسيلة للتعبير السياسي. في تشرين الأول/أكتوبر، اشترك مئات الناس في الرياض وفي مدن أخرى في تظاهرة احتجاجية نظمتها حركة الإصلاح الإسلامي التي يقوم مركزها في لندن. فرّق رجال الشرطة المتظاهرين وألقوا القبض على معظمهم (انظر الأقسام ١-ج، ١-د،و٣). في آذار/مارس، خلال الاحتفالات الدينية بذكرى يوم عاشوراء في القطيف، سمحت الحكومة لحوالي عشرة آلاف شخص بالتجمع لسماع العظة لأول مرة. ويستمر تطبيق الفصل بين الجنسين في الاجتماعات العامة. كان المقيمون الأجانب يتعرضون للتوقيف والترحيل إلى خارج البلاد إذا سعوا لعقد اجتماعات تضم الجنسين لا تكون تحت رعاية بعثات أجنبية، أو لم يوافق الحاكم المختص على عقدها. راقبت الحكومة أي تجمعات كبيرة للناس وبالأخص النساء. وفرق المطوّعون مجموعات من النساء تجمعن في أماكن عامة، كالمطاعم. تسمح سياسة الحكومة للنساء بحضور أحداث ثقافية واجتماعية بصحبة آباء أو أشقاء أو أزواج. لكن لم تطبق هذه السياسة بحزم وبشكل متماثل.

منعت الحكومة تأسيس أحزاب سياسية او تشكيل أي نوع من التجمعات المعارضة سياساتها (انظر القسم ٣). لكن أعدت مجموعات من مؤيدي الإصلاح عدة عرائض التماس وقدمتها إلى الحكومة وقابلت ولي العهد. سمحت الحكومة بتأسيس اتحاد للصحافيين ووافقت على إنشاء منظمة غير حكومية مستقلة لحقوق الإنسان وأعلنت عن خطط لتأسيس اتحاد للمحامين (انظر القسم ٤). كما سمحت الحكومة بتأسيس عدد كبير من المنظمات الإنسانية والقبلية والمهنية، مثل جمعية الكيميائيين السعوديين، وجمعية الصيادلة السعوديين.

## حرية الدين

لا تؤمن الحكومة حماية قانونية لحرية الدين، ولا توجد هذه الحماية فعلياً في الممارسة. فحرية المعتقد غير موجودة. الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد وينص القانون الأساسي على وجوب ان يكون كافة المواطنين مسلمين.

منعت الحكومة الممارسة العلنية لشعائر دينية غير إسلامية. واعترفت الحكومة بصورة غير رسمية بحق غير المسلمين بممارسة شعائرهم الدينية بسريّة؛ ولكنها لم تحترم دائماً هذا الحق في الممارسة الفعلية. بوجه عام، تمكّن غير المسلمين من ممارسة شعائرهم الدينية بسرية ولكن توجب عليهم ممارسة الحذر الشديد لتجنب لفت الأنظار خلال ممارستها.

يعتبر اعتناق المسلم لدين آخر ارتدادا عن دينه وبموجب الشريعة الإسلامية، واستناداً إلى تفسير الحكومة لأحكام الشريعة الإسلامية، يعتبر الارتداد الإسلامي جريمة يعاقب عليها بالإعدام. لم تنفذ اعدامات بسبب الارتداد عن الدين الإسلامي خلال العام ولم ترد أي تقارير تؤكد حصول اعدامات لهذا السبب خلال السنوات العديدة السابقة.

خلال العام، بدأت الحكومة بتنفيذ جهد لتشجيع الاعتدال والنظر باحترام اكبر إلى التنوع الديني. بالإضافة إلى تصريحات أدلى بها ولي العهد، والمفتي الأكبر، وزعماء دينيون ومدنيون آخرون خلال العام، بادرت الحكومة في حزيران/يونيو إلى عقد مؤتمر الحوار الوطني الذي جمع سوية قادة من مختلف الطوائف الإسلامية في البلاد. اصدر المؤتمر بياناً اعترف فيه بان التنوع العقيدي "(أو الفقهي) ضمن الإسلام أمر (طبيعي)، إثر هذا الاجتماع أنشأت الحكومة مركزاً دائماً للحوار الوطني.

تحددت ممارسة شعائر الدين الإسلامي بوجه عام بالالتزام الدقيق بالتفسير الوهابي للمدرسة الحنبلية التابعة للمذهب السني في الإسلام، كما سنّه محمد بن عبد الوهاب، وهو مصلح ديني متشدد عاش في القرن الثامن عشر. منعت الحكومة نشر التعاليم الإسلامية التي لا تتوافق مع هذا التفسير المقبول رسمياً للإسلام. لكن كان هناك عدد ذو شأن من الصوفيين في المنطقة الغربية الذين قاموا بممارسات غير قانونية من الناحية التقنية الصرف، كالاحتفال بعيد مولد النبي دون تدخل الحكومة لمنعها.

لم تشجع الحكومة ممارسات المدارس الأخرى للإسلام السني. كما واجه أفراد الطائفة الشيعية تمييزاً مؤسساتياً شمل فرض قيود على ممارساتهم الدينية وعلى بناء المساجد والمراكز الاجتماعية لهم. أشرفت وزارة الشؤون الإسلامية مباشرة على بناء المساجد وشكلت المصدر الرئيسي لتمويل بناء معظم المساجد في البلاد وصيانتها. دفعت الوزارة رواتب الأئمة وغيرهم من العاملين في المساجد. في بعض الأحيان كانت الحكومة تعطي توجيهاتها إلى خطباء المساجد وأئمتها بشأن محتوى عظاتهم، وفي حالات أخرى كانت تمنع الأئمة من إلقاء العظات. وهناك لجنة حكومية مسؤولة عن تحديد مؤهلات الأئمة. يستلم المطوّعون تمويلهم من الحكومة ويُعتبرون موظفين حكوميين. وقد مُنح الرئيس العام للمطوّعين رتبة وزير.

حُرّم على الأئمة الأجانب إمامة المصلين خلال أوقات الصلاة التي تشهد ازدحاماً شديداً، ومُنعوا من إلقاء عظاتهم خلال صلاة "الجماعة" نهار الجمعة. ذكرت الحكومة ان تصرفاتها في هذا الشأن تشكل جزءاً من خطة "السعودة" التي تتيح للمواطنين السعوديين الحلول محل العمال الأجانب في البلاد. يتعرّض للعقوبات كتّاب وغيرهم من الأفراد ممن ينتقدون علناً هذا التفسير، بضمنهم كل من دعاة التفسير الأكثر تشدداً والذين أيدوا تفسيراً أكثر اعتدالاً من تفسير الحكومة. ومنع عدة صحافيين من كتبوا مقالات انتقدوا فيها الزعامة الدينية، أو شككوا بصحة المبادئ العقائدية المحافظة من الكتابة او السفر إلى الخارج.

يقطن معظم أفراد الأقلية من الطائفة الإسلامية الشيعية (يبلغ عددهم حوالي مليونين من أصل ١٧ مليون مواطن تقريباً) المنطقة الشرقية مع ان عدداً كبيراً منهم يعيشون في المدينة المنورة الواقعة في المنطقة الغربية. تعرض أفراد هذه الطائفة إلى تمييز رسمي سياسي، واجتماعي، واقتصادي. (انظر القسم ٥).

سمحت السلطات لأعضاء الطائفة الشيعية بإقامة احتفالات دينية في ذكرى يوم عاشوراء في مدينة القطيف في المنطقة الشرقية، كما سمحت بأن يُلقي عالم شيعي مرموق عظة عامة أمام عشرة آلاف من المصلّين. راقب رجال الشرطة الاحتفالات. لم يسمح بإقامة أي احتفالات عامة أخرى في ذكرى عاشوراء في كل البلاد، وانتقل العديد من أفراد الطائفة الشيعية إلى القطيف او إلى البحرين للمشاركة في هذه الاحتفالات الدينية. استمرت الحكومة في فرض قيود أخرى على الطائفة الشيعية مثل تحريم تداول الكتب والمؤلفات الشيعية.

بعكس ما جرى في السنين السابقة، أصدرت الحكومة تراخيص لبناء مساجد شيعية وتم بناء مسجد جديد بالفعل في القطيف لكن رفضت الطائفة الشيعية عروضاً حكومية لبناء مساجد تمولها الدولة لاحتمال قيام الحكومة بمنع اعتماد وعرض المظاهر الشيعية في مثل هذه المساجد.

الاعتقاد بالسحر منتشر في البلاد، وتتم ممارسته احياناً. لكن الحكومة، استناداً إلى تفسيرها لاحكام الشريعة الإسلامية، اعتبرت ممارسة السحر كأسوأ شكل من أشكال الشرك بالله، وإحدى الكبائر التي لا تُقبل توبة لمرتكبها، ويعاقب عليها بالإعدام. هناك عدد غير معروف من المعتقلين في السجون بسبب تهمة (الشعوذة) أو ممارسة (السحر الأسود) أو ممارسة (العَرّافة). أوردت الصحف تفاصيل عدة حالات حيث ألقت الشرطة القبض على متهمين بممارسة السحر. لم تتوفر معلومات حول مدة سجن هؤلاء أو العقوبة التي طبقت عليهم.

منعت الحكومة الممارسة العلنية للنشاطات الدينية غير الإسلامية. يتعرّض المصلون غير المسلمين لخطر التوقيف، والجلد، والترحيل إلى خارج البلاد لممارستهم نشاطاً دينياً علنياً يجذب الانتباه الرسمي. وقد أعلنت الحكومة علناً، حتى أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ان سياستها هي حماية حق غير المسلمين في ممارسة شعائر دينهم سراً. خلال العام، أعاد كبار المسؤولين في الحكومة تأكيد هذا الحق مع التشديد بأنهم لن يسمحوا ببناء أي كنيسة في البلاد. لكن الحكومة لم توفّر أي توجيهات صريحة، مثل عدد الأشخاص الذين يسمح لهم بالصلاة الجماعية، والأماكن المقبولة لاقامة تلك الصلوات، وما الذي يُشكّل عبادة خاصة، ما جعل التمييز بين العبادة العامة والعبادة الخاصة غير واضح. ان غياب مثل هذا الوضوح، كما في حالات التطبيق القسري الاعتباطي على يد السلطات، أجبرت غير المسلمين على ممارسة شعائرهم الدينية بطريقة تجنبهم اكتشاف أمرهم من قبل الحكومة او آخرين. رحّلت

الحكومة إلى خارج البلاد أشخاصاً تم احتجازهم لممارستهم شعائر دينية غير إسلامية، وكان ذلك في معظم الحالات فترات طويلة من الاحتجاز.

في نهاية العام، لم ترد أي تقارير تفيد بأن مسيحيين كانوا قد احتُجزوا لممارسة شعائرهم الدينية ما زالوا في السجون. وخلال العام، حصلت بعض المداهمات المفاجئة، وعمليات إلقاء القبض والاحتجاز لمسيحيين عبر البلاد، مع أنها كانت اقل عدداً مما حصل في الماضي. أوقف المطوّعون أربعة أجانب من البروتستانت، وسجنوهم دون توجيه تهمة إليهم لمدة ثلاثة أسابيع، قبل تسليمهم إلى وزارة الداخلية. وقد أطلق سراح هؤلاء الأربعة وتم ترحيلهم إلى خارج البلاد. في أيلول/سبتمبر، أوقف المطوّعون ١٦ عاملاً أجنبياً في منطقة الجَوف لممارستهم الصوفية. في ٢٥ تشرين الأول /أكتوبر تم توقيف اثنين من المسيحيين المصريين وسجنهم، وأطلق سراحهما في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر. في الرياض ألقت الشرطة النظامية القبض على عدد آخر من البروتستانت في تشرين الأول/أكتوبر، واطلق سراحهم في نفس اليوم دون توجيه أي تهمة بوجههم.

لم تسمح الحكومة لرجال الدين من غير المسلمين بالدخول إلى البلاد لغرض إقامة شعائر دينية، رغم ان بعضهم جاء تحت اسم رعايات أخرى. جعلت هذه القيود من الصعب جداً على معظم غير المسلمين من استمرار اتصالهم برجال الدين وحضور الشعائر الدينية، وقد تأثر بهذه القيود بشكل خاص المسيحيون من طائفة الكاثوليك وطائفة الروم الأرثوذكس الذين يحتاجون لوجود كاهن على أساس منتظم لقبول سرّ القربان المقدس التي يفرضها دينهم. لكن منذ أيار/مايو، لم ترد إلاّ القليل من التقارير حول مضايقة المصلين من غير المسلمين على يد المطوّعين.

كان الاهتداء إلى دين آخر من قبل غير المسلمين، وتوزيع مواد دينية غير إسلامية كالإنجيل، عملاً غير قانوني. لكن لم ترد تقارير خلال العام حول توقيف أشخاص بسبب هذا النشاط. تعرض المسلمون وغير المسلمين الذي يرتدون رموزاً من أي نوع في مكان عام للمواجهة مع المطوّعين. وقد تمّ، تحت رعاية وزارة الشؤون الإسلامية، إنشاء حوالي ٥٠ مركزاً (للدعوة والارشاد) يعمل فيها حوالي ٥٠٠ مواطن لهداية الأجانب إلى الإسلام. اهتدى بعض الأجانب من غير المسلمين إلى الإسلام خلال إقامتهم في البلاد. ونشرت الصحف مقالات حول عمليات الاهتداء هذه تضمّنت شهادات المهتدين الجدد.

بموجب التفسير الحنبلي لأحكام الشريعة يجوز للقضاة عدم الأخذ بشهادات أفراد من غير المسلمين او من الذين لا يتّبعون الدين القويم.

كان التعليم الإسلامي إلزاميا في المدارس العامة على كافة المستويات. حصل كافة الأطفال على التعليم الديني الذي كان محصوراً بوجه عام بتعاليم المدرسة الحنبلية الإسلامية.

استنادا إلى تفسير المؤسسة الدينية لأحكام الشريعة الإسلامية، تُمنع النساء من الزواج من غير المسلمين ولكن يسمح للرجال بالزواج من مسيحيات ويهوديات، تماماً كزواجهم من مسلمات.

فرضت الحكومة ان يحمل غير المواطنين بطاقات إقامة يُذكر فيها دين صاحبها، أي (مسلم) أو (غير مسلم). وردت تقارير تفيد بأن المطوّعين وضعوا ضغوطاً على الكفلاء السعوديين للأجانب كي لا يقوموا بتجديد إقامات لأشخاص يعملون في وظائف مُعيّنة، وذلك لأسباب دينية.

جرى التمييز ضد المواطنين الشيعة في الدوائر الحكومية، وفي مجالات العمل في وظائف الأمن الوطني. وأُخضع أفراد من الطائفة الشيعية إلى قيود تعيق توظيفهم في الصناعات النفطية والبتروكيميائية، وأُخضع بصورة دورية بعض الشيعة المشتبه بأنهم من المخربين إلى المراقبة، وفُرضت عليهم قيود تمنع سفرهم إلى الخارج.

بعكس ما جرى في السنين الماضية، لم ترد تقارير حول قضايا جديدة تتعلق بإجبار أولاد بعض المواطنين على الالتزام بتفسير آبائهم لأحكام الشريعة الإسلامية. نشرت الصحف في كانون الأول/ديسمبر ان لجنة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنذرت أصحاب المتاجر في المنطقة الشرقية بعدم البيع هدايا او زينات رأس الرأس الميلادية او عيد ميلاد السيد المسيح. كما ذكر الإنذار أصحاب العمل بعدم السماح لموظفيهم بالاحتفال علنا بهذين العيدين.

في كانون الأول /ديسمبر، نشرت الصحافة تقارير حول محاكمة أستاذ مدرسة سعودي متهم بالارتداد عن الإسلام.

لشرح أكثر تفصيلاً انظر التقرير الدولي حول الحرية الدينية لعام ٢٠٠٣.

## حرية التنقل داخل البلاد، والسفر إلى الخارج، والهجرة، والعودة إلى الوطن

يتمتع المواطنون الذكور بحرية التنقل داخل البلاد والسفر إلى الخارج. لكن الحكومة قيدت هذه الحقوق بالنسبة للنساء استنادا إلى تفسيرها لأحكام الشريعة الإسلامية. مُنعت كافة النساء في البلاد من قيادة السيارات ويقين يعتمدن على الذكور في تنقلاتهن. بصورة مماثلة، يتوجب على النساء الحصول على اذن خطي من قريب أو وصي ذَكر قبل ان تسمح السلطات لهن بالسفر إلى الخارج. (انظر القسم ٥). طبق مطلب الحصول على اذن من قريب أو وصي ذَكر أيضاً على النساء الأجنبيات المتزوجات من سعوديين، أو على البنات القاصرات والعازبات لآباء سعوديين. منذ العام ٢٠٠١، تمكنت النساء من الحصول على بطاقات هوية خاصة بهن لكن الحكومة تفرض عليهن تقديم اذن من قريب او وصي ذكر للحصول على بطاقات الهوية (انظر القسم ٥). طُبقت القيود المفروضة على السفر أيضا على مواطنين أميركيين ولدوا من أباء سعوديين. وفي قضايا الخلاف حول وصاية الأولاد بين نساء أميركيات وأزواجهن من المواطنين السعوديين، تمكن الزوج من منع سفر الأولاد إلى الولايات المتحدة حتى عند وجود أمر وصاية صالح صادر عن محكمة أميركية. يمكن ان يستمر فرض القيود على السفر حتى بعد ان يصل أولاد المرأة إلى سن الرشد، رغم ان الحكومة عملت مع موظفين قنصليين أميركيين على التغلب على رفض أب او زوج السماح بسفر قريبات مواطنات أميركيات بالغات سن الرشد من. خلال العام، درس كبار الموظفين الحكوميين، على أساس كل قضية بمفردها، مسألة السماح للنساء البالغات من المواطنات الأميركيات بالسفر رغم اعتراضات أزواجهن، أو آبائهن، أو قريب أو وصي ذكر لهن. ويسمح في العادة للأجانب بالإقامة او العمل في البلاد فقط تحت كفالة مواطن سعودي أو شركة تجارية. وبموجب القانون يجب ان يحتفظ الكفيل أو صاحب العمل الذي يشغل الأجنبي بجواز سفره إلى ان يصبح مستعداً لمغادرة البلاد. فرضت الحكومة على المقيمين الأجانب حمل بطاقات هوية ولم تسمح للأجانب بتغيير مكان عملهم بدون الحصول على إذن من كفيلهم يسمح لهم بذلك.

يعيش في المملكة ما يزيد عن مئة ألف مقيم أصلي لا يحملون جنسية أي دولة. يعرف هؤلاء باسم "بدون" وهم مقيمون ولدوا في البلاد لا يحملون الجنسية السعودية بسبب إهمال أسلافهم في الحصول عليها، ويشمل ذلك متحدرين من قبائل بدوية كالعنيزة وشمّر، لم تسجل من بين القبائل الأصلية خلال حكم الملك عبد العزيز، وكذلك المتحدرين من آباء ولدوا في الخارج وهاجروا إلى البلاد قبل تسجيل المواطنين، ومهاجرين

ريفيين تخلّف آبائهم عن تسجيل ولادتهم لدى السلطات. بسبب عدم امتلاك هؤلاء للجنسية السعودية أصبحوا محرومين من التوظيف وفرص التعليم، ولا تتوفر لهم إلاّ قدرة محدودة على السفر إلى الخارج. يُعتبر "البدون" بين أفقر المقيمين في البلاد ويعيشون على هوامش المجتمع.

يمنع القانون أصحاب العمل من الاحتفاظ بجوازات سفر العمال الأجانب. لكن احتفظ بعض الكفلاء في أحيان كثيرة بجوازات سفر عمال أجانب، رغم ان بعض الفئات من العمال الأجانب سُمح لهم بالاحتفاظ بجوازات سفرهم. يجب ان يحصل العامل الأجنبي على إذن من كفيله للسفر إلى الخارج. وإذا تورط الكفيل في خلاف تجاري او عمالي مع عمال أجانب، يمكنه الطلب من السلطات منع موظفيه من مغادرة البلاد إلى ان تتم تسوية الخلاف. استعمل بعض الكفلاء هذا الحق كخطوة ضغط تكتيكية لحل الخلافات لصالحهم او لترحيل الموظفين الأجانب خارج البلاد. وردت تقارير تفيد ان الحكومة منعت موظفين أجانب متورطين في خلافات عمالية من مغادرة البلاد قبل تسوية الخلاف مع أصحاب العمل (انظر القسمين ٥ و ٦–ج).

صادرت الحكومة جوازات سفر كافة المشتبه بهم والشهود المحتلمين في قضايا جنائية وأوقفت إصدار تأشيرات خروج إليهم إلى ان تحل قضيتهم. وبالنتيجة أُجبر بعض الأجانب على البقاء في البلاد لفترات طويلة ضد إرادتهم. صادرت السلطات أحيانا جوازات سفر معارضين مشتبه بهم مع أفراد عائلاتهم.

يمكن للمواطنين ان يهاجروا. تمنع الحكومة حمل جنسية مزدوجة. لكن الأولاد الذين يحملون جنسية أخرى لكونهم ولدوا في الخارج يُسمح لهم بصورة متزايدة بمغادرة البلاد مستعملين جوازات سفر غير سعودية. فيما عدا الزواج من مواطن"، ليس هناك أحكام قانونية تسمح للمقيمين الأجانب بالحصول على الجنسية السعودية. الأطفال المولودون لأب سعودي يحصلون على الجنسية السعودية. لكن لا يحق لأم سعودية أن تمنح الجنسية السعودية لأطفالها. وفي حالات نادرة، مُنح أجانب الجنسية السعودية، وبوجه عام، من خلال وساطة شخص نافذ.

لا ينص القانون على منح وضع اللاجئ أو اللاجئ السياسي إلى أناس يلبون التعريف الوارد في المعاهدة الدولية للأمم المتحدة المتعلقة بوضع اللاجئين لعام ١٩٥١، والبروتوكول المرافق لها الموقع عام ١٩٦٧. لكن ينص القانون الأساسي على ان الدولة سوف تمنح حق اللجوء السياسي إذا تطلبت المصلحة العامة ذلك.

لم يُمنح اللجوء الدائم إلى أي واحد من الـ ٣٣ آلف مواطن عراقي وأسير سابق ممن سمح لهم باللجوء إلى البلاد في نهاية حرب الخليج. سددت الحكومة كافة نفقات تجهيز ملجأ آمن إلى اللاجئين العراقيين واستمرت في تزويد دعم لوجستي وإداري إلى المفوضية العليا للاجئين العراقيين التابعة لمنظمة الأمم المتحدة وغيرها من وكالات إعادة التوطين. في بداية العام، تمّ تحديد إقامة حوالي ٥٢٠٠ لاجئ من المتبقين في البلاد ضمن مخيم اللاجئين في رفحة. راقبت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة عودة أكثر من ٣ آلاف شخص بصورة اختيارية إلى العراق من مخيم اللاجئين في رفحة منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، ولم تجد ما يثبت إعادتهم القسرية إلى الوطن (أنظر القسم ١–ج).

أثر الحرب مع العراق بقيادة التحالف الدولي بدأت الحكومة، بالتعاون مع المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة، والسفارة الأميركية، وسلطة التحالف المؤقتة في العراق بإعادة لاجئين عراقيين إلى بلادهم من مخيم اللاجئين في رفحة، الذي ضم أسرى حرب عراقيين سابقين ومدنيين فروا من العراق اثر حرب الخليج. قبل إعادتهم إلى وطنهم أفاد موظفو المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة عدم حدوث أي إساءة معاملة منتظمة للاجئين على يد حراس المخيم. وعندما برزت إلى العلن أحداث معزولة لإساءة المعاملة استجابت السلطات وابدت رغبتها في التحقيق بالمزاعم ومعاقبة او نقل الحراس المسيئين. استلم المخيم مستوى عالياً من المساعدات المادية وكان مريحاً بوجه عام وتتم إدارته بصورة جيدة. في نهاية العام، كان ٤٥٦٢ لاجئ قد ابعدوا إلى العراق. وسجل كافة اللاجئين أسماءهم مع المفوضية العليا للاجئين لإعادتهم إلى وطنهم.

سمحت الحكومة لبعض الأجانب بالبقاء مؤقتاً في البلاد في الحالات التي قد تتعرض فيها سلامتهم للخطر في حال جرى ترحيلهم إلى أوطانهم.

لم ترد أي تقارير عن الإعادة القسرية لأشخاص إلى بلد يخشون فيه الاضطهاد.

## القسم ٣
## احترام الحقوق السياسية:
## حق المواطنين بتغيير الحكومة

لا يحق للمواطنين تغيير حكومتهم. ينص القانون الأساسي على أن الحكومة تأسست وفق مبدأ الشورى ويطلب من الملك وولي العهد عقد مجالس شورى مفتوحة. ينص القانون الأساسي على ان لكافة الأفراد حق مراجعة السلطات العامة حول أي مسألة. لم توجد مؤسسات ديموقراطية رسمية وفقط عدد قليل من أفراد العائلة الحاكمة لهم صوت في اختيار القادة أو في تغيير النظام السياسي.

أصدر الملك أحكامه في الشؤون المدنية والدينية ضمن القيود التي نص عليها القانون الأساسي، القانون الديني، والتقاليد والحاجة إلى المحافظة على الإجماع بين أفراد العائلة الحاكمة والقادة الدينيين.

كما أن الملك هو أيضاً رئيس الوزراء، ويعمل ولي العهد كنائب لرئيس الوزراء. عين الملك كافة الوزراء الآخرين الذين عينوا بدورهم موظفين تابعين وافق عليهم مجلس الوزراء.

خلال العام، أعلنت الحكومة عن إعادة تنظيم هيكلية البلاد لتضم ١٤ منطقة بلدية، وانه سوف يتم انتخاب خمسين بالمئة من أعضاء المجلس وتعيين الخمسين بالمئة الآخرين. في كانون الثاني/يناير، دعا ولي العهد الأمير عبدالله إلى تحقيق إصلاح سياسي، واقتصادي واجتماعي في العالم العربي يشمل زيادة مشاركة المواطنين في الحكم. في كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل وأيلول/سبتمبر، قدمت مجموعات منظمة من المواطنين عرائض إلى الحكومة دعت فيها إلى إدخال إصلاحات مفصلة تشمل إجراء انتخابات ديموقراطية. قابلت الحكومة هذه الجماعات، وفي أيار/مايو القي خطاب في مجلس الشورى نيابة عن الملك أعلن فيه التزام الحكومة بتنفيذ برنامج إصلاحات يشمل مشاركة المواطنين في الحكم ومنح المرأة حقوقاً موسعة.

يتألف مجلس الشورى، أو المجلس الاستشاري، من ١٢٠ عضواً معينين ويتوزع أعضاؤه على ١١ لجنة. أنشأ الملك فهد هذا المجلس في عام ١٩٩٢، وفي العام الماضي اتخذ المجلس دوراً سياسياً مهماً. يراجع المجلس ويصوت على القوانين ويقترح على الحكومة في أحيان كثيرة إدخال تعديلات عليها. توافق الحكومة بوجه عام على التعديلات التي يقترحها المجلس. في كانون الثاني/يناير، صوت المجلس ضد اقتراح تقدمت به الحكومة يفرض ضريبة دخل على الأجانب ولم تسقط الحكومة هذا الإقرار. عقد المجلس جلسات استماع مع مسؤولين حكوميين لمراجعة أداء وزرائهم، ويملك السلطة لطلب إحضار وثائق أمامه. في نيسان/أبريل،

قبل المجلس عضواً في الاتحاد البرلماني الدولي بعد تصويت أعضاء الاتحاد بالإجماع على قبول عضويته. في تشرين الأول/أكتوبر، نشرت الصحف أخباراً بأن الحكومة سوف تجري خلال ثلاث سنوات انتخابات لاختيار ثلث أعضاء مجلس الشورى.

ويمثل مجلس كبار علماء الدين هيئة استشارية أخرى للملك ولمجلس الوزراء. يراجع المجلس السياسات العامة للحكومة للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. اعتبرت الحكومة المجلس مصدراً مهماً للشريعة الدينية وتأخذ في حسابها آراء المجلس عند إصدار القوانين.

كان الاتصال بين المواطنين والحكومة يتم تقليدياً من خلال علاقات تشبه العلاقات بين الزبون ـ صاحب العمل ومن خلال مجموعات كالقبائل والعائلات والتسلسلات الهرمية المهنية، من الناحية النظرية، يستطيع أي مواطن أو مواطن أجنبي من الذكور التعبير عن رأيه أو تقديم شكوى في مجلس مفتوح يعقده الملك، أمير أو مسؤول وطني أو محلي مهم. خلال العام، عقد ولي العهد الأمير عبدالله سلسلة من الاجتماعات المتنوعة مع مواطنين في كافة أرجاء البلاد. يمكن مناقشة وزراء وحكام مناطق في مجلس مفتوح.

في نيسان/أبريل، رفعت مجموعة من الشيعة عريضة إلى ولي العهد تطالب فيها بإجراء إصلاحات مماثلة وتلفت انتباهه إلى التمييز الممارس ضد أفراد الأقلية الشيعية في البلاد. في كانون الأول/ديسمبر، أرسلت مجموعة من المواطنين المثقفين والنساء المواطنات عريضتين منفصلتين إلى ولي العهد تتعلقان بوتيرة جهود الإصلاح. دعت إحدى العريضتين إلى إقامة ملكية دستورية وطالبت العريضة الأخرى المقدمة من قبل ما يزيد عن ٣٠٠ امرأة منح حقوق اكبر للنساء في البلاد واعترافاً متزايداً بمساهماتهن في المجتمع.

واصلت لجنة الدفاع عن الحقوق المشروعة المتطرفة، التي تأسست عام ١٩٩٣، وحركة الإصلاح الإسلامي المناوئة لها، التي تأسست عام ١٩٩٦، انتقاد الحكومة مستعملتين أجهزة الكمبيوتر والفاكسات لبث رسائل من لندن إلى البلاد. قمعت الحكومة كلا التنظيمين ولا يملكان أي اعتراف رسمي بوجودهما. بعد مظاهرة جرت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، في الرياض، تجمهر المئات من المواطنين في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر في الرياض، وجدة، والدمام وحائل. ألقت الحكومة القبض على معظم المتظاهرين واحتجزت العديدين منهم لفترة زمنية دون محاكمة ثم أصدرت على معظمهم أحكاماً تراوحت بين السجن والجلد (انظر الأقسام ١–ج، ١–د، ٢ –ب).

لم تلعب المرأة أي دور رسمي لا في الحكم ولا في السياسة. قُيدت مشاركة المرأة في المجلس رغم ان بعض النساء سعين للحصول على الإنصاف عبر أعضاء إناث من العائلة المالكة. دعيت نساء في مناسبات عدة، إلى تقديم المشورة إلى أعضاء مجلس الشورى في جلسات خاصة مقفلة. خلال العام، وفي مناطق عدة، تمّ تشكيل مجالس نسائية لتقديم المشورة إلى الحكام المحليين حول مسائل تتعلق بالمرأة. ليس هناك أي نساء أو أقليات دينية في مجلس الوزراء، وكان هناك فقط عضوان اثنان من الشيعة في مجلس الشورى المكون من ١٢٠ عضواً.

## القسم ٤
## موقف الحكومة تجاه التحقيقات الدولية وتحقيقات أجرتها منظمات غير حكومية حول انتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان.

عارضت الحكومة المفاهيم المقبولة دولياً لحقوق الإنسان واعتبرت تفسيرها لأحكام الشريعة الإسلامية الموجه الضروري الوحيد لحماية حقوق الإنسان. في كانون الثاني/يناير، زار البلاد فريق من منظمة مراقبة حقوق الإنسان، وكانت أول زيارة تقوم بها مجموعة مستقلة لحقوق الإنسان. حصلت الزيارة على دعاية واسعة في الصحافة الوطنية وقابل الفريق مسؤولين حكوميين كبار.

في كانون الثاني/يناير، أعلن مواطن سبق وان سجن لآرائه السياسية، في مؤتمر صحفي في الرياض، تأسيس منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان، أطلق عليها اسم جمعية حماية والدفاع عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية. قام المواطن بهذا العمل رغم فشله في الحصول على رد من الحكومة حول طلبه للاعتراف بهذه المنظمة.

في أيار/مايو، أعلنت الحكومة أنها وافقت على تأسيس أول منظمة مستقلة لمراقبة حقوق الإنسان.

## القسم ٥
## التمييز على أساس العرق، الجنس، العجز، اللغة أو الوضع الاجتماعي

هناك تمييز قانوني ونظامي بين المرأة والرجل. يحرم القانون التمييز على أساس العرق لكن ليس على أساس الجنسية رغم ان مثل هذا التمييز يحدث بالفعل. تعاونت الحكومة مع منظمات خاصة في تزويد خدمات إلى أشخاص عاجزين. لكن لا توجد قوانين تلزم تأمين وسائل عامة تسهل حركتهم. عانت الأقلية الشيعية من التمييز الاجتماعي، والقانوني، والاقتصادي والسياسي (أنظر القسم ٢–ج). بعكس ما جرى في الأعوام السابقة، لم ترد تقارير تشير إلى قيام رجال الشرطة الدينية بتوقيف أو معاقبة رجال لممارستهم اللواط.

نشرت الصحافة أنباء تفيد ان حوالي ١٥٠٠ مواطن مصابين بفيروس نقص المناعة/الإيدز (تبلغ نسبة النساء من بينهم ٢٣ بالمئة). كما نشرت الصحافة تقارير تفيد ان معظم الأشكال الشائعة لالتقاط المرض كانت عبر الاتصال الجنسي. لكن المقالة ذكرت ان انتقال العدوى يتم عبر الاستعمال المشترك لنفس الإبرة والعلاج بواسطة "الحجوة". و"الحجوة" ممارسة طبية خرافية في المجتمع تتمثل بسحب "الدم الفاسد" من الجسم الذي قد يحتوي على الأمراض. ركزت المقالة أيضاً على وصمة العار الاجتماعية التي تحيط بمرض الإيدز وعدم توفر توعية عامة حول المسألة. في نهاية العام، بدأت وزارة الصحة بإنتاج نشرات حول المرض وباشرت بتنفيذ برامج توعية وعلاج جماعي.

### النساء

في أيار/مايو، دعا الملك في كلمته أمام مجلس الشورى إلى توسيع دور المرأة في المجتمع وفي حزيران/يونيو، صادق مؤتمر الحوار الوطني على مبدأ ضرورة توسيع دور المرأة بالإضافة إلى إعادة درس القيود المفروضة عليها استناداً إلى العادات أو التقاليد أكثر من استنادها إلى الشريعة الإسلامية. في كانون الأول/ديسمبر، عقد مؤتمر الحوار الوطني جلسته الثانية وشاركت عشر نساء فيها للمرة الأولى.

حدثت تطورات عدة تتعلق بمشاركة النساء في الأعمال التجارية، بضمنها افتتاح الهيئة العامة للاستثمار في المملكة العربية السعودية مركز استثمار تديره النساء فقط في الرياض لتسهيل الاستثمار في المشاريع التجارية المحلية من قبل نساء سعوديات وأجنبيات. وللمرة الأولى خصص المنتدى الاقتصادي في جدة يوماً كاملاً لمناقشة دور المرأة في حقل التجارة المحلية والدولية.

خلال العام، برز اهتمام متزايد في الصحافة بالمسائل المتعلقة بالنساء، شملت مسائل مثل التمييز بين الجنسين، الصحة، المعدلات المرتفعة للطلاق، التوظيف، قيادة السيارات ومشاكل قانونية تواجه النساء اللواتي يقمن بنشاط تجاري. ومع إعلان الحكومة بأنها تخطط لإجراء انتخابات بلدية، حدث تخمين كثيف حول المدى الذي سوف يسمح به لمشاركة النساء في هذه الانتخابات. اثر الهجمات الإرهابية التي حدثت في تشرين الثاني/نوفمبر، قادت إحدى المواطنات عدداً من المصابين الذكور إلى مستشفى قريب للمعالجة الطبية العاجلة الأمر الذي حث على بدء نقاش وطني حول حقوق المرأة في قيادة السيارات.

تحرم أحكام الشريعة الإسلامية إساءة معاملة أو ممارسة العنف ضد كافة الأشخاص الأبرياء بضمنهم النساء. رغم ان الحكومة لم تحتفظ بإحصائيات حول حالات إساءة معاملة الرجال لزوجاتهم أو حول أشكال أخرى من العنف الممارس ضد النساء، واستناداً إلى المعلومات المتوفرة المتعلقة بالإيذاء الجسدي والعنف الممارس من قبل الأزواج ضد زوجاتهم بدا هذا العنف وهذا الإيذاء الجسدي كمشاكل شائعة. أفاد عمال المستشفيات ان نساء عديدات ادخلن للمعالجة من إصابات نتجت على ما يبدو من أعمال عنف نفذها أزواجهن. يطلب الآن من المستشفيات إبلاغ السلطات حول أي إصابات تثير الشبهات. يجوز لمواطن منع زوجته أو أي ابن قاصر أو ابنة بالغة غير متزوجة من الحصول على تأشيرة خروج للرحيل من البلاد بغض النظر عن الجنسية (أنظر القسم ٢–د).

استمرت السفارات الأجنبية باستلام تقارير عديدة تؤكد إساءة معاملة النساء الأجنبيات اللواتي يعملن كخادمات في المنازل من جانب أصحاب عملهن. احتفظت بعض سفارات البلاد التي تنتمي إليها مجموعات كبيرة من خدم المنازل بأماكن آمنة يستطيع مواطنوها اللجوء إليها هرباً من أوضاع عمل تشمل الاحتجاز القسري، الحرمان من الطعام، الضرب أو أي إيذاء جسدي آخر والاغتصاب. في أحيان كثيرة، تكون الإساءة المبلغ عنها من قبل نساء سعوديات. خلال العام، نشرت وسائل الإعلام مراراً تقارير حول القضايا المتعلقة بإساءة معاملة النساء، الخدم والأطفال. لكن بوجه عام اعتبرت الحكومة هذه القضايا على أنها مسائل عائلية ولم تتدخل ما لم ترفع تهم إساءة المعاملة إلى أنظارها. كان من غير الممكن تقريباً للنساء الأجنبيات الحصول على حكم منصف في المحاكم بسبب قواعد الإثبات الصارمة التي تتبعها المحاكم وخشية النساء والخدم من انتقامات أصحاب عملهم. خلال العام، ازداد ورود تقارير تؤكد معاقبة أصحاب عمل لإساءة معاملة خادمات يعملن في منازلهم.

وفقاً لأحكام الشريعة والعرف الاجتماعي، يحق للنساء ان يكون لهن ملك خاص ويحق لهن الحصول على دعم مالي من أزواجهن أو أقاربهن الذكور. لكن لا تملك النساء سوى حقوق سياسية أو اجتماعية قليلة ولا يعاملن كأعضاء متساوين في المجتمع. لا توجد مجموعات ناشطة للدفاع عن حقوق المرأة. لا يجوز استناداً إلى القانون ان تقود امرأة سيارة، وتحظر المرأة من استعمال المرافق العامة عند وجود رجال. يجب ان تدخل النساء إلى باصات النقل العام من أبواب خلفية منفصلة وان يجلسن في أقسام محدودة في هذه الباصات. تتعرض النساء للتوقيف من قبل المطوّعين إذا ركبن في سيارة يقودها رجل ليس موظفاً لديهن أو ليس قريباً ذكراً لهن. ينص القانون على جواز عدم قبول إدخال النساء إلى مستشفى للمعالجة الطبية دون موافقة قريب لهن من الذكور. لكن لم يتم التطبيق القسري لهذا القانون بوجه عام. بموجب القانون والعرف لا يجوز للنساء السفر إلى الخارج أو التنقل في الداخل لوحدهن. (أنظر القسم ٢–د).

خلال العام، بدأت الحكومة تصدر بطاقات هوية سعودية إلى النساء رغم بروز حملة قومية ضد ذلك آثارها بعض القادة الدينيين المحافظين.

يفرض على المرأة ان ترتدي في الأماكن العامة عباءة سوداء تغطي كامل جسمها ورأسها وشعرها.

يتوقع المطوّعون بوجه عام ان تغطي النساء المسلمات وجوههن وان تلتزم النساء من دول أخرى في آسيا وأفريقيا بالتقاليد المحلية المتعلقة باللباس بدرجة أقوى من التزام النساء الغربيات غير المسلمات. غير أنهم في الأعوام الأخيرة أمروا النساء الغربيات بارتداء عباءة وتغطية شعرهن. خلال العام، استمر المطوّعون في تحذير، ومضايقة النساء لإجبارهن على ارتداء العباءات وتغطية شعرهن. في حالة واحدة، اعتدى مطاوع جنسياً على امرأة أجنبية ولم يظهر أي إثبات يؤكد انه عوقب لفعلته.

كان هناك بعض القيود التي وضعت على أفراد السلك الدبلوماسي المعتمدين من الإناث والتي لم توضع على زملائهن الذكور. فمثلاً، يجب ان تحصل النساء غير المتزوجات على رسائل استثناء من سفاراتهن من أجل الإقامة في فندق، كما حصر حضور بعض المناسبات الاجتماعية على مشاركة ذكور أو إناث فقط.

أخضعت النساء أيضاً إلى التمييز بموجب أحكام الشريعة الإسلامية كما تفسرها الحكومة التي تنص على ان الابنة تحصل على نصف مبلغ الإرث الممنوح إلى شقيقها. وفي حين ان الشريعة تزود المرأة بأساس يسمح لها بالتملك والتصرف بأملاكها بصورة مستقلة، غير أن النساء يضطررن في أحيان كثيرة إلى عدم التشديد على مثل هذه الحقوق بسبب وجود حواجز قانونية ومجتمعية مختلفة، بالأخص فيما يتعلق بالتوظيف وحرية التنقل. في المحكمة الشرعية تعادل شهادة رجل شهادة امرأتين (أنظر القسم ١–هـ). مع ان الشريعة الإسلامية تجيز تعدد الزوجات، (حتى أربع زوجات) غير أن هذا الأمر أصبح اقل شيوعاً نتيجة حصول تغييرات ديموغرافية واقتصادية. تأمر الشريعة الرجل بأن يعامل كل زوجة من زوجاته بالتساوي. في الممارسة، يترك تحديد هذه المساواة إلى استنساب الزوج. شاركت بعض النساء في زواج المسيار أو ما يوصف ب "زواج نهاية الأسبوع" الذي تتنازل فيه المرأة عن حقوقها القانونية مقابل الحصول على دعم مالي ومجامعة ليلية. بصورة إضافية، لم يطلب من الزوج إبلاغ زوجاته بزواجه من أخرى وأي طفل يولد نتيجة مثل هذا الزواج لا يكون له أي حقوق في الإرث. وضعت الحكومة قيوداً اشد على النساء مما وضعته على الرجال فيما يخص الزواج من غير المواطنين ومن غير المسلمين (أنر القسم ١–و).

يجب أن تبرز النساء أسباباً محددة قانونياً لطلب الطلاق ولكن يستطيع الرجال ان يطلقوا زوجاتهم دون إعطاء أي سبب. عندما يطلق الرجل زوجته يتوجب عليه ان يدفع فوراً مبلغاً من المال متفق عليه وقت إبرام عقد الزواج يعتبر بمثابة نفقة تدفع لمرة واحدة.

ويحق للمرأة التي تعرض أسباباً قانونية للطلاق ان تحصل على هذه النفقة. إذا كانت مطلقة أو أرملة يجوز عادة للمرأة المسلمة الوصاية على أولادها إلى ان يصلوا إلى عمر محدد: ٧ سنوات للذكور و٩ سنوات للإناث. يسلم الأطفال الذين يتجاوزون هذه الأعمار إلى الزوج المطلق أو إلى عائلة الزوج المتوفي. استمر الأزواج السابقون للنساء الأجنبيات المطلقات في منع مطلقاتهم من زيارة أولادهن بعد الطلاق.

استطاعت المرأة الحصول على تعليم مجاني لكن مفصول عن الرجال حتى المستوى الجامعي. شكلت المرأة نسبة تزيد عن ٥٨ بالمئة من العدد الإجمالي لطلاب الجامعات في البلاد ولكنهن استثنين من دراسة مواضيع كالهندسة، والصحافة وفن العمارة. يمكن للرجال ان يدرسوا في الخارج، وينص القانون على ان بإمكان النساء ان يدرسن في الخارج شرط ان يرافقهن زوج أو قريب ذكر. مع ذلك لم يطبق هذا التقييد قسرياً في الممارسة الفعلية.

تشكل النساء نسبة تقرب من ١٤.٦ بالمئة من العدد الرسمي الإجمالي لليد العاملة في البلاد. بلغت نسبة البطالة بين النساء حوالي ١٥.٨ بالمئة، وأكدت التقارير ان السعوديات يملكن حوالي ٢٠ بالمئة من الشركات التجارية، لكن يتوجب عليهن تفويض قريب ذكر لينوب عنهن في المعاملات المالية.

توفرت معظم فرص التوظيف للنساء في حقول التعليم والعناية الصحية. رغم محدودية فرص التعليم في حقول مهنية عديدة تمكنت بعض السعوديات من متابعة الدراسة في الخارج والعودة إلى الوطن للعمل في مهن كفن العمارة، والقانون والصحافة. تعمل نساء أجنبيات عديدات كخادمات وكممرضات في المنازل.

تتعرض النساء اللواتي رغبن في العمل في حقول غير تقليدية. يجوز للمرأة عدم قبول وظائف في مناطق ريفية في حال عدم وجود قريب ذكر بالغ تستطيع ان تقطن معه ويوافق على تحمل المسؤولية عنها.

معظم أماكن العمل التي توجد فيها نساء مفصولة عن الجنس الآخر. وفي حالات عديدة، كان يسمح لهن الاتصال بالمراقبين أو بالزبائن فقط من خلال الهاتف أو جهاز الفاكس. مع ذلك تختلف درجة العزل حسب المناطق، وتطبق أقصى قيود العزل في المنطقة الوسطى في حين يوجد بعض الليونة في التطبيق في المنطقتين الشرقية والغربية. استناداً إلى وزارة التجارة لم تكن النساء مؤهلات للحصول على إجازة بالعمل التجاري في حقول قد تتطلب منهن مراقبة عمال أجانب والاتصال مع زبائن من الذكور أو التعامل على أساس نظامي مع موظفين حكوميين.

مع ذلك، وفي بيئات كالمستشفيات وصناعة توليد الطاقة، يعمل الرجال والنساء سوية، وفي بعض الحالات كانت نساء تشرفن على موظفين ذكور. استمر بعض النساء والرجال في سعيهم لإيجاد فرص عمل للنساء ولكسر طوق العزل الجنسي.

البغاء محرم. وجرى تهريب بعض النساء إلى المملكة العربية السعودية لغرض ممارسة البغاء. مع ذلك فالمشكلة ليست منتشرة.

## الأولاد

طبقت وزارة التعليم برنامجاً لتعليم الأطفال حقوقهم المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. زودت الوزارة المعلمين بملصقات كبيرة تشرح هذه الحقوق لوضعها داخل صفوف التدريس وبدأت توزيع كتيبات إلى الطلاب تشرح لهم مواد هذا الميثاق.

وفرت الحكومة لكافة الأطفال التعليم المجاني والعناية الطبية. لا يخضع الأولاد إلى مبدأ العزل الاجتماعي الصارم الذي تواجهه النساء رغم انهم يعزلون حسب الجنس في المدارس ابتداءاً من سن السابعة. غير أن بعض المدارس كانت مختلفة حتى الصف الرابع في بعض المناطق. في سن التاسعة يعزل معظم الأولاد حسب الجنس في المدرسة. وفي أوضاع اجتماعية عامة أكثر يعزل الفتيان في سن الـ ١٢ والفتيات في سن البلوغ.

استنادا إلى برنامج الأمم المتحدة للتنمية وصلت نسبة الطلاب في المدارس الابتدائية إلى ٥٨٪ في العام الدراسي ٢٠٠٠–٢٠٠١. وبلغت نسبة الأطفال المسجلين الذين وصلوا إلى الصف الخامس ٩٤ بالمئة في العام الدراسي ١٩٩٩–٢٠٠٠.

كانت إساءة معاملة الأطفال مشكلة رغم انه كان من الصعب قياس مدى انتشارها، نظراً لأن الحكومة لا تحتفظ بإحصائيات حول هذه القضايا. مع انه بوجه عام يعطي المجتمع السعودي قيمة كبيرة للأولاد، غير ان دراسات أجرتها طبيبات سعوديات أظهرت إلى ان إساءة المعاملة الشديدة وإهمال الأطفال يبدوان أوسع انتشاراً مما سبق الإبلاغ عنه. لعبت الصحافة أيضاً دوراً مهماً في رفع درجة الوعي القومي حول هذه المشكلة الواسعة الانتشار.

في كانون الأول/ديسمبر، أفاد تقرير صادر عن مركز منع الجريمة والأبحاث التابع لوزارة الداخلية ان ٢١ بالمئة من الأطفال الذكور عانوا من شكل من أشكال إساءة المعاملة في البلاد. وذكر التقرير ان من بين الذين أُسيئت معاملتهم عانت نسبة ٣٣.٦ بالمئة من شكل من أشكال إساءة المعاملة النفسية وان نسبة ٢٥.٣ عانت من أذى جسدي. استثنت الأرقام الأطفال الإناث واتهامات بالاعتداء الجنسي لأن الوزارة ذكرت بأن هذه المسائل حساسة جداً ولا يمكن مناقشتها علنياً.

استمر تهريب الأطفال لاستعمالهم في التسول القسري (انظر القسمين ٦–ج و٩–و).

## الأشخاص المعاقون

ينص القانون على تخصيص حصص توظيف للأشخاص المعاقين. لا يوجد قانون يفرض تأمين وسائل عامة تساعد في تسهيل حركتهم. مع ذلك تتضمن الأبنية التجارية الحديثة هذه الوسائل وكذلك المباني الحكومية الحديثة. أدت الخدمات الاجتماعية التي أدخلتها الحكومة إلى إدخال المعاقين في الاتجاه العام السائد. تعاونت الحكومة مع مؤسسات خيرية على تأمين التعليم و التوظيف وتقديم غير ذلك من الخدمات للأشخاص المعاقين.

خلال العام، اتخذت الحكومة مجموعة متنوعة من الخطوات لتقرير حقوق أكثر وإلغاء التمييز ضد الأشخاص والمعاقين. وأكدت دراسة في عام ٢٠٠٢ انه يوجد ٤٩٣٦٠٥ معاق في البلاد. من هذا العدد الذي يمثل نسبة ٤ بالمئة من مجموع السكان، عانت نسبة ٣٤ بالمئة منهم من شكل من أشكال العاهات الجسدية وعانت نسبة ٣٠٪ من مشاكل في البصر.

شكلت الحكومة لجنة لمساعدة الأطفال المعاقين، وأنشأت مجلساً أعلى للتعامل مع شؤون المعاقين يرأسه ولي العهد. أفادت التقارير أن حلقات إجرامية أجنبية اشترت وأدخلت إلى البلاد أطفالاً معاقين لغرض ممارسة التسول القسري (انظر القسمين ٦–ج و ٦–و).

ينقل رجال الشرطة بوجه عام الأشخاص المتخلفين عقلياً الذين يعثر عليهم يتسكعون وحيدين في الأماكن العامة ويعيدهم إلى ذويهم أو إلى مستشفى. ادعت الشرطة انه استناداً إلى أحكام الشريعة الإسلامية، يجب أن يهتم بمثل هؤلاء أفراد عائلاتهم.

في ١٣ كانون الأول /ديسمبر، افتتح ولي العهد مهرجاناً للمعاقين. وذكرت الحكومة أن ٨٦ ألف مواطن معاق في البلاد استلموا ما مجموعه ٨٠ مليون دولار (٣٠٠ مليون ريال) من المساعدات الحكومية.

## الأقليات القومية/العرقية/الاثنية

رغم أن التمييز العرقي مخالف للقانون، تحصل تحيزات مجتمعية كبيرة بسبب الإثنيه أو الأصل القومي. تعرض العمال الأجانب من أفريقيا وآسيا إلى مختلف أشكال التمييز الرسمي وغير الرسمي وواجهوا صعوبات كبيرة في الحصول على إنصاف في شكاويهم. فمثلاً وضعت سلالم الأجور لأعمال أو خدمات مهنية مماثلة أو مشابهة طبقاً للجنسية بحيث يحصل مواطنان أجنبيان يحملان نفس المؤهلات والخبرة ويؤديان نفس مهمات الوظيفة على تعويضات تختلف استناداً إلى جنسيتهما.

في أواخر عام ٢٠٠٢، دعا ولي العهد الأمير عبدالله إلى وضع استراتيجية قومية لإزالة الفقر وأسست وزارة العمل والشؤون الاجتماعية صندوق مكافحة الفقر. واصلت الصحافة في تركيز الأنظار على هذه المشكلة بضمنها نشر دراسة حكومية أظهرت أن خفض درجة الفقر بنسبة ٢.٥ بالمئة في البلاد يحتاج إلى مدة ٣٠ سنة في حال استمرت الحكومة في

إنفاق ما يزيد قليلاً عن ٥٣ مليون دولار (٢٠٠ مليون ريال) على الخدمات الإنسانية سنويا.

## القسم ٦
## حقوق العامل

### حق التجمع

لا يتطرق القانون إلى حرية التجمع ومنعت الحكومة تأسيس اتحادات عمالية، مع ذلك ومنذ عام ٢٠٠٠ سمحت الحكومة بإنشاء لجان عمالية للمواطنين العاملين في شركات وطنية بضمنها المصانع التي توظف اكثر من ١٠٠ عامل والهدف من ذلك هو تسهيل الاتصال بين أصحاب العمل والموظفين وتحسين معايير العمل في مكان العمل.

تتألف لجان العمل من ٣ إلى ٩ أعضاء يعملون لمدة ٣ سنوات. يختار العمال أعضاء اللجنة وتوافق عليهم الوزارة. يجوز للجنة تقديم توصياتها إلى إدارة الشركة لتحسين ظروف العمل، وزيادة الإنتاجية، وتحسين الظروف الصحية، وتعزيز السلامة الشخصية وتوصي بتنفيذ برامج تدريب. يجوز أن ترسل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ممثلاً عنها لحضور اجتماعات اللجنة. يجب أن تقدم اللجنة تقريراً خطياً عن محاضر اجتماعاتها إلى إدارة الشركة كما ترفع هذا التقرير إلى الوزارة.

يجوز للوزارة أن تحل لجنة عمل إذا خالفت الأنظمة أو هددت السلامة العامة. لم توجد أي لجان عمل في نهاية العام. لا يكن هناك اختيار عمال أجانب كأعضاء في لجان العمل. لكن تنص أنظمة اللجنة على وجوب أن تمثل اللجنة آراء هؤلاء.

### حق التنظيم والمساومة الجماعية حول الأجور

لا ينص القانون على المساومة الجماعية. وكانت المساومة الجماعية محرمة. يمثل العمال الأجانب نسبة تقرب من ثلثي العدد الإجمالي لليد العاملة في البلاد. لا يوجد حد أدنى للأجور. كانت الأجور تقرر من جانب أصحاب العمل وتختلف طبقاً لنوع العمل المنفذ وجنسية العامل (انظر القسم ٥).

الإضرابات العمالية ممنوعة. لكن حصلت عدة حالات نظم خلالها عمال مصانع في جدة إضرابات للاحتجاج على عدم دفع أجورهم. أوردت الصحف تقارير في أيلول/سبتمبر على أن ما يزيد عن ٥٠٠ عامل أجنبي لم يتلقوا الأجور المستحقة لهم لثمانية عشر شهراً من العمل كما لم يتم تجديد إقاماتهم. في عام ١٩٩٥، أوقفت الشركة الأميركية للاستثمارات الخاصة في الخارج تغطيتها بسبب تخلف الحكومة عن الالتزام بمقاييس حقوق العمال المعترف بها دولياً، ولا توجد مناطق لتصنيع الصادرات.

### منع العمل القسري أو العمل دون أجر

يُحرّم القانون العمل القسري أو دون أجر. أضفى التصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ٢٩ و١٠٥ اللتين تحرمان العمل القسري قوة القانون عليهما. لكن كان لأصحاب العمل سيطرة كبيرة على تحركات العمال الأجانب ما أدى إلى بروز حالات شملت أحياناً العمل القسري وبالأخص في المناطق البعيدة حيث لا يتمكن العمال من مغادرة مكان عملهم.

لا يُحرّم القانون بصورة محددة العمل القسري أو دون أجر للأطفال، ولكن ذلك لم يُشكّل مشكلة، بالاستثناء النادر لحلقات التسول القسري التي يقوم بها الأطفال، وربما لشركات تجارية يملكها أفراد عائلة واحدة.

في عام ٢٠٠٢، أفادت وزارة الداخلية أن النظام الحكومي الخاص برعاية العمال الأجانب اصبح قيد التدقيق القومي، لكن الوزير قال أن الحكومة ليست مستعدة الآن لإلغاء النظام الحالي للرعاية إلا بعد أن يتم دراسته بالكامل وإعداد نظام افضل لمراقبة القوة العاملة الأجنبية وقبوله.

منع بعض الكفلاء عمالاً أجانب من الحصول على تأشيرات خروج بهدف الضغط عليهم لتوقيع عقد عمل جديد أو لكي يتخلون عن مطالبهم ضد أصحاب عملهم المتعلقة بالرواتب غير المدفوعة (انظر القسم ٢–و). بالإضافة إلى ذلك، رفض بعض الكفلاء تزويد العمال الأجانب برسالة "عدم اعتراض" تسمح لهم بالعمل لدى كفيل آخر.

نشرت تقارير كثيرة حول عمال رفض أصحاب عملهم دفع رواتبهم المتراكمة منذ عدة أشهر بل وحتى سنوات أو دفع فوائد أخرى موعودة. توجه عدد أكبر من العمال الأجانب إلى محاكم العمل التي تحكم بانتظام لصالح العمال. ولكن ذلك عملية طويلة وصعبة ومن الصعب تطبيق الأحكام الصادرة عنها. أدى نظام العمل إلى استغلال العمال الأجانب بسبب صعوبة التطبيق القسري لعقود العمل ولكونه بوجه عام يراعي أصحاب العمل، وقد تحتاج محاكم العمل. مع انها منصفة بوجه عام، إلى اشهر عديدة لإصدار حكم نهائي خاضع للاستئناف وخلال هذا الوقت يستطيع صاحب العمل منع العامل الأجنبي من مغادرة البلاد وقد يؤخر أيضاً صاحب العمل النظر في القضية إلى أن يستنفذ العامل الأجنبي أمواله فيضطر إلى العودة إلى وطنه الأم.

### وضع ممارسات تشغيل الأطفال والعمر الأدنى للتوظيف

العمر الأدنى للتوظيف هو ١٣ سنة ويجوز لوزارة العمل بموافقة الوصي على الحدث تجاوزه. ليس هناك عمر أدنى للعمال الموظفين في شركات تجارية عائلية أو في مجالات أخرى تعتبر فروعاً لعمل العائلة، كالزراعة ورعي الماشية والخدمة في المنازل.

لا يجوز تشغيل أطفال دون سن الثامنة عشر في صناعات خطرة أو مؤذية كالتنجيم أو الصناعات التي تستعمل الآلات الكهربائية. وفي حين لا توجد هيئة حكومية مسؤولة عن التطبيق القسري للعمر الأدنى لتشغيل الأطفال، تملك وزارة العدل سلطة قضائية وعملت بصفة مدعية في قضايا قليلة رفعت ضد مخالفين مزعومين. لكن بوجه عام لعب الأطفال دوراً ثانويا في نطاق اليد العاملة.

استناداً إلى دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عام ٢٠٠٢، كان معظم المتسولين من الأطفال سعوديين بينهم عدد كبير من الفتيات المعاقات. أنشأت الوزارة مكاتب خاصة في مكة والمدينة لمحاربة المشكلة المتنامية للمتسولين الأطفال.

لا يمنع القانون بصورة محددة التشغيل القسري أو دون أجر للأطفال. ولكن ذلك لم يسبب مشكلة باستثناء حلقات التسول القسري للأطفال النادرة وربما الشركات التجارية العائلية (انظر القسم ٦–ج). طبقت الحكومة نظاماً ينص على أن لا يقل عمر سائسي الجمال عن ١٨ سنة وتوجد إثباتات تؤكد تطبيق هذا النظام.

### هـ - ظروف العمل المقبول

لا يوجد حد أدنى قانوني للأجور. تحدد أنظمة العمل أسبوع العمل بـ ٤٨ ساعة بأجر اعتيادي وتسمح لأصحاب العمل بتشغيل العمال ١٢ ساعة إضافية على أساس مرة ونصف من الأجر المقرر. ينص قانون العمل على فترة استراحة تتألف من ٢٤ ساعة كل أسبوع تعطى عادة أيام الجمعة مع انه يجوز لصاحب العمل منح فترة الاستراحة هذه في يوم آخر للعامل. يؤمن متوسط الأجر بوجه عام مستوى معيشة لائقاً للعامل وعائلته. تختلف الأعداد الرسمية للعاطلين عن العمل. لكن أعلنت غرفة التجارة

والصناعة في الرياض انه في شهر تشرين الأول/أكتوبر، بلغت نسبة العاطلين عن العمل من فئة العمر ١٥–٢٩ ١٧ بالمئة للرجال و٣٠ بالمئة للنساء. كما ذكرت الغرفة أن من المتوقع أن ترتفع نسبة العاطلين عن العمل في صفوف المواطنين إلى ٣٠ بالمئة خلال ثلاث سنوات في حال استمرت الاتجاهات الجارية على حالها.

ذكرت منظمة العمل الدولية أن الحكومة لم تشرع قانوناً ينص على تطبيق مواد الاتفاقية ١٠٠ الموقع مع منظمة العمل الدولية حول الأجور المتساوية وان الأنظمة التي تفصل بين الجنسين في مواقع العمل او تحد من برامج التدريب المهني للنساء تنتهك مواد الاتفاقية ١١١ الموقعة مع منظمة العمل الدولية حول التمييز في التوظيف والعمل.

في عام ٢٠٠٢، أصدرت الحكومة قانوناً يمنع أصحاب العمل من الاحتفاظ بجوازات سفر موظفيهم دون موافقة الموظف. لكن هذا القانون لم يعرف بشكل واسع عبر البلاد.

يغامر العمال بخسارة عملهم في حال لم يوافقوا على العمل في ظروف عمل خطرة.

تفرض أنظمة العمل على أصحاب العمل تأمين حماية معظم العمال من مخاطر وأمراض ترتبط بعملهم. لكن أفاد مواطنون أجانب عن عدم تطبيق معايير الصحة والسلامة في حالات متكررة. لم تشمل هذه الأنظمة المزارعين، الرعاة، خدم المنازل والعمال في شركات تجارية تديرها عائلة واحدة.

ادعى بعض الأجانب الذين جرى توظيفهم في الخارج بأنهم بعد وصولهم إلى البلاد قدمت لهم عقود عمل تحدد أجوراً أدنى وفوائد اقل من تلك التي وعدوا بها. كما أفاد عمال أجانب آخرون بأنهم وقعوا عقود عمل في بلادهم ثم ضغط عليهم لتوقيع عقود عمل أخرى اقل فائدة لهم لدى وصولهم إلى البلاد. أفاد بعض الموظفين انه بعد انتهاء عقدهم، رفض أصحاب عملهم السماح لهم بالعودة إلى وطنهم. قد يجد الموظفون الأجانب المتورطون في نزاعات مع أصحاب عملهم ان حرية تحركهم مقيدة (أنظر القسم ٢–د). لا تطبق قوانين العمل بضمنها تلك التي تنص على تحديد ساعات العمل وتنظيم ظروف العمل على خدم المنازل الأجانب ولا يحق لمثل هؤلاء الخدم اللجوء إلى محاكم العمل لحمايتهم. وردت تقارير موثوقة بأنه جرى أحياناً إجبار خادمات المنازل على العمل ما بين ١٦ و٢٠ ساعة في اليوم، ٧ أيام في الأسبوع. كما وردت تقارير عديدة مؤكدة حول خادمات المنازل قد هربن من المنازل التي يعملن فيها ولجأن إلى سفاراتهن وقنصلياتهن (أنظر القسم ٥). استمرت السفارات الأجنبية في تلقي تقارير حول أصحاب عمل يسيئون معاملة الخدم في منازلهم. شملت إساءة المعاملة حرمانهم من الطعام وعمليات ضرب وإيذاء جسدي أخرى واغتصاب (أنظر القسم ٥). خلال السنة، استمرت وسائل الإعلام في نشر قصص خادمات هربن من أماكن عملهن.

أنشأت الحكومة ملاجئ للخدمة الاجتماعية لإيواء خادمات المنازل اللواتي يهربن من أماكن عملهن. وتفرض الحكومة وساطاتها بين العامل وصاحب العمل وتحقق في ادعاءات إساءة المعاملة. في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق، ترحل الخادمة إلى وطنها الأصلي. في حالتين على الأقل نشرت أخبارهما خلال العام تم حبس أصحاب عمل سعوديين بسبب سوء المعاملة الشديدة لخادمات في منازلهم. وخلال العام، حذر المفتي الأكبر المواطنين بأن الإسلام لا يسمح باضطهاد العمال بغض النظر عن دينهم.

لم تؤدي الحملة الجارية لابعاد المهاجرين غير الشرعيين من البلاد إلى نتيجة مؤثرة في إدخال اليد العاملة السعودية في اقتصاد البلاد، نظراً لان المهاجرين غير القانونيين عملوا في وظائف ذات دخل منخفض يعتبرها معظم السعوديين غير مناسبة لهم. نفذت الحكومة الحملة بالتشديد العلني على انها تطبق القوانين السائدة ضد المهاجرين غير القانونيين وضد المواطنين الذي يكفلون المهاجرين غير القانونيين.

أثرت الإعادة السريعة لبعض المهاجرين غير القانونيين إلى بلادهم خلال العام وتشريع بقاء آخرين على تحسين ظروف العمل الإجمالية للأجانب الموظفين بصورة قانونية. رحب المهاجرون غير ا القانونيين بوجه عام بقبول رواتب أدنى وفوائد أقل مما يحصل عليه مهاجرون موظفون بصورة قانونية. خفض رحيل او تشريع وجود عمال غير قانونيين مدى التنافس لاشغال وظائف معينة وبالتالي علل الحافز للمهاجرين القانونيين لقبول اجور ادنى وفوائد اقل كوسيلة للتنافس مع مهاجرين غير قانونيين. بالإضافة إلى ذلك، ازال ترحيل المهاجرين غير الشرعيين وتشريع بقاء المهاجرين غير القانونيين جزءاً كبيراً من فئة العمال المعرضين لإساءة المعاملة والاستغلال بسبب وضعهم غير القانوني.

## المتاجرة بالبشر

لا يمنع القانون بصورة محددة المتاجرة بالبشر ولكنه يمنع الرقيق وتهريب الأشخاص إلى البلاد. وردت تقارير غير مؤكدة تفيد بأنه تم تهريب النساء إلى البلاد لتشغيلهن كمومسات.

في عام ٢٠٠٢، صادقت الحكومة على بروتوكولين دوليين حول المتاجرة بالبشر أحدهما يحارب تهريب اللاجئين على الأرض وفي البحر والجو، ويسعى الآخر إلى منع المتاجرة بالبشر وبالأخص النساء والأطفال.

من بين ملايين العمال الأجانب في البلاد، جرى ابتزاز بعض الأشخاص بالأخص خدم المنازل من قبل مكاتب التوظيف او جرى استغلالهم من قبل أصحاب العمل، يظل بعض العمال يعملون بعد انتهاء المدة المحددة في عقود عملهم ويستغلون بالتالي نظراً لتمتعهم بحمايات قانونية قليلة. هرب العديد من خدم المنازل من ظروف عمل شملت احتجازهم القسري داخل المنازل، ضربهم او غير ذلك من أعمال الإيذاء الجسدي، وحرمانهم من الطعام واغتصابهم. أقامت أكاديميات الشرطة دورات تدريب للضباط الجدد حول كيفية التعامل مع مسائل عمالية كجزء من منهاجهم الدراسي القياسي.

خلال العام، اعترفت الحكومة بوجود مشاكل تمن حيث إساءة معاملة خدم المنازل وبالأخص العاملات الأجانب. ونشرت الصحف عدداً من القصص حول إساءة معاملة الخادمات وعمال المنازل الآخرين، شملت الادعاء على ومعاقبة أصحاب العمل السعوديين الذين أساؤوا معاملة الخدم في منازلهم. بدت حملة وسائل الإعلام كما لو أنها جزء من جهد لرفع مستوى التوعية القومية حول المشكلة. خلال العام، شكلت وزارة العمل لجنة داخلية اهتمت بإعداد برنامج تثقيفي لابلاغ عمال المنازل الأجانب بحقوقهم في اللجوء إلى السلطات في حال اسيئت معاملتهم او لم تدفع أجورهم.

في عام ٢٠٠٢، أمرت الحكومة بأن تتبنى كافة مكاتب التوظيف الخاصة عقداً إلزامياً قياسياً في علاقاتهم الخاصة مع مقاولي العمال الأجانب الذين يبعثون عمالاً إلى البلاد. كان الهدف من هذا العقد الذي جرى تطبيقه خلال العام، منع إعطاء وعود كاذبة وممارسة إساءات المعاملة من جانب مكاتب التوظيف. لم يتضح حتى الآن ما إذا كان هذا العقد قد حقق نتائجه المستوفاة. خلال العام، عهدت الحكومة إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية المسؤولية الكاملة عن إصدار تأشيرات دخول للعمل إلى المغتربين وذلك كجهد منها للقضاء على إساءة استعمال إجراءات تأشيرات الدخول من قبل كفلاء العمال.

# نقد الذات الشيعية

## جدلية السياسة والعقيدة

د.فؤاد ابراهيم

إذا كانت عمليات المراجعة بأشكالها المختلفة تنشأ على خلفية أزمة أو انكسار داخلي فإن الانتصارات السياسية تزاول فعلاً ضدياً، فالافكار المندسَّة فيها تحظى بأمد غير معلوم من الحياة، وتكتسي لوناً قدسياً وتنال مشروعية أكبر تحت تأثير المنجز السياسي، وما ينطوي عليه من قائمة وعود وأحلام مؤجلة. فالتاريخ، الذي يكتبه المنتصرون، لا ينشغل طويلاً بالتحقيق في صحة الافكار وسقمها بقدر ما ينبري لتسجيل شهادات من صنعوا أحداثه الكبرى وتحولاته الحاسمة، وهذا وحده كفيل بأن يهب للأفكار المصاحبة لها رداءً طقسياً زاهياً .. فحتى العقائد الفاسدة، في نظر البعض، تنجح في تغيير وجه التاريخ، بل وتدخل فيه، وإن من الخطأ الفادح تصوّر أن انحلال الافكار ناشيء فحسب عن ضعفها التكويني، فالواقع يدحض بقوة مثل هذا التصور، فقد حققت أشد الافكار إنحطاطاً وعبثية أكبر الانتصارات في التاريخ، ولكن ليس ذلك على وجه الحتمية التاريخية، فسيظل العدل وحده مرشداً للبشرية، وأن ما تخفق العقائد الايمانية الطهرانية في تنجيزه، لا يقدّم أدنى دليل على أن حركة التاريخ تتقرر وفق رؤية عقلانية واعية، بل هي القوة الغاشمة غالباً ما تفرض قوانين تلك الحركة.

ولاشك، وفق هذا المنظور، أن السياسة تلعب دور الرافعة للمعتقدات، وأن العلاقة بينهما تظل مصيرية في أحيان كثيرة، فالرجال الطامحون الى تفكيك أو قلب المعادلة السياسية القائمة، كما هو شأن رجل السلطة، بحاجة الى أيديولوجية مشرعنة، تماماً كما أن الايديولوجيات تحصّن نفسها عن طريق آليات حماية لا يقدر على تصنيعها غير الساسة. إن نجاح أغلب المعتقدات الوضعية والسماوية يرد الى حصولها على جرعات مناعية يؤمّنها المناضلون في ميدان السياسة كي تبقى حية ومؤثرة، ولا يمكن لمعتقدات أن تضمحل الا بعد أن يهوي نجم الكتيبة الدفاعية االتي تتحمل مهمة الفداء والتضحية.

في إلقاء ما سبق على التشيع، لا بوصفه نصاً علوياً، وإن كان العلوي منه يمثل المبدأ المركزي فيه، ولكن التشيع المقصود به هنا هو السجل المفتوح لمجمل الفعاليات المدرسية والطقسية، والتراثية، والفكرية المتراكمة عبر قرون طويلة.. إن الحمولة الكاملة للسجل يبلغنا بأن ثمة تاريخاً طويلاً من الاستقالة عاشه الشيعة في إستجابة لوطأة الافكار العقدية المتشكّلة في الفترة اللاحقة مباشرة للغيبة الكبرى المؤرخة شيعياً عام ٣٢٩هـ، وهي مرحلة تمثل نقطة انطلاق كبرى في حركة احداث وأفكار الشيعة حتى وقت متأخر. ويعود هذا الاندكاك التام في مرحلة الغيبة الى سطوة المعتقد الامامي. ولأن التراتبية الدينية تتطلب نسيجاً فريداً للعلاقة بين المعصوم (= النبي والامام) وتالياً الفقيه بوصفه وريثاً شرعياً للولاية الدينية وفق الرؤية المدرسية الشيعية، وبين العامي، فقد أوكلت مهمة صياغة المواقف الى من أوكل بالتصرف نيابة عنه، كون العامي لم يصل الى حد التصرف الحر بإرادته. وأمكن القول، على ذلك، أن علاقة الفقيه بالدولة تنطلق من التشيع نفسه، كونها مؤسسة على خلفية عقدية. فإلامامة بما هي حجر الزاوية في البناء العقدي الشيعي، وهي المحور الذي تدور حوله باقي الموضوعات، تفرض أنماطاً صارمة في الرؤية والعلاقة مع باقي الخطوط العقدية الاخرى غير المتوافقة.

فالامامة في الوعي الشيعي التاريخي هي نظام وليست منصباً، وإن تجسدّت في أشخاص الائمة..إنها مثّلت نظاماً يمتد الى مجمل أوجه الحياة، وفي رواية عن الامام علي بن موسى الرضا عليه السلام جاء فيها (.. إن الامامة زمام الدين، ونظام المسلمين، وصلاح الدنيا، وعز المؤمنين، إن الامامة أس الاسلام النامي، وفرعه السامي، بالامام تمام الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وتوفير الفيء والصدقات وامضاء الحدود ومنع الثغور والاطراف...).

فالامامة اذن كما تكشف هذه الرواية نظام شامل، ولعل المناصرين لاطروحة ولاية الفقيه المطلقة استمدوا هذه المعاني من الامامة لينقلوها الى الفقيه في القرون المتأخرة. وبطبيعة الحال، فإن هذا النقل لم يتم في فترة قصيرة بل تم من خلال عملية تخصيب وتجاذب استمرت لقرون طويلة كيما يصل الفقيه الى درجة تأهيلية عالية تجعله في مقام النيابة العامة بالمعنى الشامل والتام.

على اية حال، حين ننظر الى الفكر السياسي الشيعي فإن بدايته الفعلية ـ اذا استثنينا الغيبة الصغرى ـ تعود الى لحظة وقوع الغيبة الكبرى عام ٣٢٩هـ. في تلك اللحظة بدأ الشيعة العيش في أوضاع جديدة غير مسبوقة حيث تقرر العيش بدون وجود الامام. إن كتب الشيعة، التي صدرت فور وقوع الغيبة الكبرى والتي تدور حول هاجس (الحيرة) عبّرت عن القلق الذي عاشه الشيعة فور وقوع الغيبة، وهي، في الوقت ذاته، محاولة لاعادة التوازن للشيعة بغرض لملمة أطراف الجماعة التي بدأ الاحساس بالخطر يتسلل اليها.

وكان السؤال المصيري المطروح حينذاك: ما العمل؟ وكان السؤال يستهدف صناعة رؤية لمستقبل بات مجهولاً بل ومقفلاً في غياب نص غير قادر على الوصول اليه أو التعامل معه. وكان الواقع ينتج سؤاله الكبير بغية السير بمن هو قابعون فيه، ولابد من تفسير لما جرى قبل الانقطاع التام، إذ لا سبيل الى الامام الا بالحركة ولا حركة الا برؤية ولا رؤية الا بنص ومنهج. وكان السؤال خاضعاً تحت وطأة الدلالات الخطيرة للغيبة الكبرى، ومن أبرزها:

ـ استحالة قيام الدولة الشرعية الالهية، وهذه الاستحالة تستمر منذ لحظة غياب الامام المهدي الى لحظة ظهوره.

ـ احتجاب مشروعية أي دولة تقوم في زمن الغيبة، باعتبار أن الشرعية ـ بحسب النص

الديني الشيعي على الاقل ـ وثيقة الصلة ومقتصرة على الامام وحده، باعتباره مفوّضاً من السماء حسب النص الشيعي الرسمي.

لقد وعى علماء الشيعة السابقين هذه الحقيقة، ولذلك نظّروا لمبدأ الانتظار، على ساس أن اقامة الدولة الشرعية ليست من مسؤولياتهم. وهناك نص جلي للشريف المرتضى في (الشافي في الامامة) يقول فيه (ليس علينا اقامة الامراء اذا كان الامام مغلوباً، كما لا يجب علينا اقامة الامام في الاصل..ليس اقامة الامام واختياره من فروضنا فيلزمنا اقامته ولا نحن المخاطبون بإقامة الحدود فيلزمنا الذم بتضييعها).

واذا كان الامر كذلك، اذن فإن السؤال التالي والمشروع: ما العمل؟

لم يكن الافلات من السؤال القيدي ممكناً، فنمط العلاقة التراتبية يفرض على المتكلم الشيعي تقديم إجابة مقنعة وشرعية، ولذلك بدأ متكلمو الشيعة التنظير حينئذ للعمل مع السلطة القهرية الغالبة الغصبية، إيذاناً بالتسليم لسلطة الامر الواقع.. وشرع فقهاء الشيعة الكبار الاوائل وبخاصة المفيد والمرتضى والطوسى بالتأسيس، بصورة استثنائية، للبنى النظرية السياسية الشيعية في مرحلة الغيبة، فكتب الشريف المرتضى (رسالة في العمل مع السلطان)، أجاز فيها للشيعة (وبصورة محدد لعلماء الشيعة) بالانخراط الحذر في السلطة الزمنية الغصبية مع التحفظ ودون المساس بالمجالات المخصصة للامام: اقامة الحدود المتصلة منها تحديداً بالدماء، اعلان الجهاد، الاموال، وصلاة الجمعة.

ومضى الشيعة في هذه المرحلة في علاقة حذرة للغاية حيث ينظر الى السلطة باعتبارها غصبية ولكن دون مقاطعتها طلباً للحفاظ على مصالح الشيعة، ويمكن القول بأن هذه المرحلة تعتبر انتقالية حيث حاول هذا الجيل اقتفاء سيرة الائمة حرفياً دون اعمال النظر والاجتهاد في الشؤون العامة.

لقد فرض هذا الجيل سطوته على الجيل اللاحق، حتى قيل بأن الشيعة عاشوا قرناً كاملاً من التقليد والخضوع تحت تأثير مدرسة الشيخ الطوسي، اي حتى ظهور مدرسة الحلة على يد المحقق الحلي وابن اخته العلامة الحلي في القرن السابع الهجري، حيث بدأت حركة الاجتهاد الشيعية انطلاقة كبيرة، من خلال إعادة تفسير مبدأ الاجتهاد الذي كان في الوعي الشيعي التقليدي يتكافىء مع مبدأ القياس. وفي عملية التنضيد لمبدأ الاجتهاد التي اسفرت عن فصل الاجتهاد عن القياس، بدأ علماء الشيعة يكتبون في أصول الفقه فكتب المحقق الحلي (معارج الوصول الى علم الاصول) وكتب العلامة الحلي (تهذيب الوصول الى علم الاصول)، ومن هناك بدأ الحديث عن التقليد الذي كان يعني رجوع الجاهل الى العالم، والذي أسس لجدالات اصولية واسعة أسفرت اخيراً في القرن العشرين عن انضمام التقليد الى الرسالة العملية (العروة الوثقى) لدى السيد كاظم اليزدي.

على أية حال، فإن تطور الفقه السياسي، بالنشاطية العالية التي كان عليها، موصول بحركة الاجتهاد وتفاعلاتها الكبرى، والتي عكست نفسها على التنظير السياسي باعتبار أن الحكم والدولة موضوع فقهي وشرعي.

ومنذاك، بدأ الفقيه يدخل المضمار السياسي بدرجة اقل من الحذر والتحفظ، وقد سعت الدول الزمنية القائمة الى اكتساب مشروعية العلماء، فقد تحولت الدولة الايلخانية الى التشيع على اساس مناظرة عقدية حقق فيها العلامة الحلي انتصاراً وبذلك اضفى المغول مشروعية على دولتهم.

في القرن التاسع الهجري، بلغ الفقيه رتبة دينية عالية حيث أسبغ الصفويون صفة النيابة العامة عن الامام المهدي على الفقيه الشيعي الممثل في الشيخ علي بن عبد العال الكركي، الذي بات مالكاً ومانحاً ومصدراً للمشروعية. وبالرغم ان هذه القوة بقيت مجرد نظرية في الدولة الصفوية حيث كان الملوك الصفويون ينشدون سلطة زمنية تستمد مشروعية من العلماء ولكن ليس الى حد المنازعة وتهديد السلطة، فقد رحل الشيخ الكركي من ايران الى العراق، وتعرض بعض الفقهاء للأذى في بعض الفترات بسبب رغبة الحكام الصفويين للتخلص من هيمنة الفقهاء، ولكن هذه القوة ما تلبث ان تنبعث في مراحل ضعف الدولة كما حصل في فترة الشيخ المجلسي الذي كان يدير السلطتين الزمنية والدينية في وقت واحد.

في المرحلة القاجارية كان التحوّل حاسماً وهو المرتبط بالمرحلة الراهنة، ففي هذه المرحلة ظهرت كوكبة من الفقهاء والاصوليين الكبار مثل الشيخ جعفر الخطي والشيخ مرتضى الانصاري والشيخ أحمد النراقي، والشيخ محمد حسين النجفي صاحب كتاب جواهر الكلام وغيرهم الكثير. ويمكن ان نلحظ في هذه الفترة بأن تطورا هائلاً ومتزامناً ومتلازماً بين الاصول والفقه والتنظير السياسي الفقهي. فقد تقرر في هذه الفترة، أي في فترة الشيخ الانصاري، وجوب رجوع العامي للمجتهد واعتبر عمل العامي بدون تقليد او اجتهاد باطلاً، وبالمناسبة فإن الانصاري هو إستاذ السيد كاظم اليزدي الذي أول من وضع باب التقليد والاجتهاد في رسالته (العروة الوثقى).

في هذه الفترة ايضاً بدأ التنظير لولاية الفقيه التي لا يكاد فقيه شيعي في هذه الفترة الا اعطى فيه نظره، وقد توّجت هذه المرحلة باطروحة ولاية الفقيه المطلقة كعائدة من (عوائد الايام) للفقيه الشيخ النراقي. وقد نقلت هذه الاطروحة كافة خصائص الامام وامتيازاته للفقيه وهي المرجعية الكبرى لكل فقهاء الشيعة اللاحقين الذين نظّروا لولاية الفقيه، وهي الاساس الذي قامت عليه الجمهورية الاسلامية في ايران.

واذا استثنينا فترة النشاط الدستوري في ايران، بالرغم من وجود القيادة في النجف، باعتبارها فترة مستقطة لم تترك تأثيراتها في حركة الفقه والاجتهاد الا بصورة متأخرة، وكونها تمثل قطعاً للنسق التاريخي لتطور حركة الفقه، فإن الرحلة التي قطعها الفقيه الشيعي خلال ما يربو على عشرة قرون توجت بإقامة الدولة الاسلامية بوصفها واجباً شرعياً دينياً. فلاول مرة نلحظ أن حكماً فقهياً يبدأ بالحرام وينتهي بالوجوب، وهذا الحكم لم يتكرر ـ الا في الحالات الاستثنائية كشرب الخمر للخائف على نفسه من الموت بالعطش او أكل لحم الميتة للخائف على نفسه من الموت جوعاً ـ الا كشف الوجه في الحج بالنسبة للقائلين بوجوب تغطية الوجه.

مما سبق، يتبين أن التاريخ الطويل من الاستقالة الشيعية قابله هدم هادىء ومتسلسل للنسق التأويلي للنص الامامي، تمهيداً لحلول نص آخر وسلطة بديلة.. إن فترة قصيرة من النضال السياسي الثوري كانت كفيلة بتدشين تاريخ جديد للتشيع. فبينما كان التشيع التقليدي بنزعته الانتظارية المستقيلة يبسط ذراعيه على مجمل حركة المجتمع الشيعي، بدأت أقنية اكتشاف الذات تتفجر من حافات التشيع التقليدي، في مسعى لانتاج قراءة ثورية للنص الشيعي، واستكمال شروط تحويل التشيع الى ايديولوجيا النضال ضد السلطة من أجل الاطاحة بها، عن طريق الجماهير التي سحرتها لغة التشيع في شكلها الثوري التقدمي كما صبّها اليسار الشيعي، أو المتنورين الدينيين في حوزتي النجف وقم،

والـذيـن يـرد فضـل الاهـتـزازات في الـوعـي السياسي الشيعي الى مجهوداتهم الفكرية.

إن الانـتصـارات السيـاسيـة الـتي حققـتـها الحركات الشيعية منذ انتصار الثورة الايرانية عام ١٩٧٨ والتجارب السياسية اللاحقة في الـعراق والخليـج ولـبـنـان، وبما لـعبـتـه من دورفـاعـل في مجمـل المشـهـد السيـاسـي في المنطقة على أمتداد اكثر من عقد من الزمن، أدّت في مآلها الى تعطيل الفعل التجديدي في الـفـكـر الشيـعـي، بـل مـهـرت الـتشيـع الشعبي بمشروعية مفتوحة، ووهبته حياة إضافية، بل زخـمـتـه بـدفـعـات قـويـة ومـهّدت لـه فـرص الاكـتسـاح والانـتشـار الـواسـع. إن إفـتـئـات السيـاسي على العقدي في المشروع الشيـعي أفضى الى الاضرار الفادح بمهمة تجديد الفكر الشيعي، فـالمنجز السيـاسي ظل يـحتطب من حقل اليقينات وعلى حساب العقيدة التي لم تمس الا لاماماً. بل وجهت الحركات السياسية الشيعية سهاماً من نار لكل الذين يقتربون من حدود المقدّس الشيعي، باعتبار أن ذلك مساس مباشر بالمنجز السياسي المكلل بالنجاحات الباهرة.. فليس هناك من يرغب في رفع الغطاء عـن المسـتـور الشيـعـي الـعقدي، بـفـعل تماهـي الديني بالسياسي، الذي يرهن الوعي الديني الى شـروط السـيـاسـي وامـلاءاتـه، وفي ذلك إعطاب تام لحركة الافكار الشيعية التي قدّر لها الخضوع تحت تأثير سلطة من خارجها، تقرر ما يجب أن يكون وما لايكون في النظام العقدي الشيعي.

إن الزخم الايديولوجي الملقى على التشيع وتـوظـيـفـه في مشروع مـقـاومـة ضد السلطة السيـاسيـة قد حجب الواقـع الذي بقـي خـارج قدرة الاستيـعـاب لدى المذهب، وهذا الـعنصر الجوهري المفقود في رؤية المستقبل وانعدام الحسـاسـيـة إزاء مـا يـنـبـغي عليـه الـتشيـع في مـرحـلـة لاحـقـة، وطرق مـعـالجة الانسدادات الكامنة في قنوات التعبير المستقبلي عنه.

إن رد الفعل على اشكال شتى من الحرمان الاجـتـمـاعـي والاقـتـصـادي والسيـاسي، الذي عـانـى مـنـه الشيـعـة أمداً طـويـلاً، رسّخت الـبعد الانـقـاذي لـلـتشيـع وأحـالـتـه الى ايديـولـوجـيـا خلاصية، وهذا ما يجعله ـ شأنه شأن ديانات الخلاص ـ رهاناً بحسب باسكال، فمعتقدات الخلاص تـنـبـذ المراجـعـة، كـونـهـا تفضي الى تحللها وتفسيخها، فالمطلوب من التشيع كما تقرر بين المؤدجلين أن يبقى مشروع مقاومة ضد أطوار متنوعة من الاضطهاد الذي انهال عـلـى الشيـعـة ولـيس الى مـادة لـلـجدل الـعلـمـي والفحص. ولذلك، فإن ما شهده التشيع منذ بدايات المرحلة الاحيائية الثورية التي بدأت في ايران، كان مجرد تحرير النص الشيعي من وطأة التأويل التسليمي، وتمديد صلاحيته عبر إعادة تاويل ثورية وعصرية قابلة للاستعمال السياسي. يلزم الاشارة هنا الى أن انصراف الحركات الشيعية لمعالجة الحرمان السياسي والاقتصادي للشيعة وهو حرمان يعتبر أكبر إقتراف من حكومات المنطقة، أجّلت الحاجة للتجديد.

من الناحية التاريخية، تموضع التشيع في ثلاثة أشكال: التشيع التقليدي المحافظ، التشيع الحركي، والتشيع الحيوي.

كـان الـتشيـع الـتـقـلـيـدي بـكـل خـصـائـصـه الـتسليـمـيـة الاسـكـاتـولـوجـيـة يسـتـعير مـصـادر قـوتـه وحضـوره من إنطوائيـتـه واستقـالـتـه ، وبـالتالي فهو لم يشكل خطراً سياسياً على أي مـن الـدول الـتـي تـوطّـن فـيـهـا، فـقـد صـالحت انـعزاليـتـه الطوعيـة عزلـه الاكراهـي من قـبل الدولة، وبـالتالي، فإن المجاميع الشيعية في مـواطـن عـديـدة قـبلت طـائـعـة بـوضـع قـانـوني واجتماعي متدنٍ على أمل خروج قريب وشيك ومـنـتـظر لـلـمـخـلّص (= المهدي المنتظر)، وقد صادقت الدول المناهضة عقدياً للتشيع على ذلك الـوضـع، وفـرضـتـه سـيـاسـة مـتّـبـعـة في التعامل مع الشيعة.

في الخمسـينـيـات من القـرن الماضـي، شـهـد الـتشيـع فـورة إنـبـعـاث، مـزخـومـة بـنـزعـة هيرومـنـطـيـقـيـة نشطـة بـدأت أولاً مـن ايـران وتحديـداً وسـط الـيـسـار الاسـلامـي المـتـاخـم معرفياً لدوائر دينية تقليدية منزوعة التأثير السيـاسـي، وقـد تزامنت حركة الانبعاث مع تبرعـم أفـكـار اصـلاحـيـة أولـيـة في الـنـجـف استعلنتها (هيئة منتدى النشر)، والتي تطوّرت الى ارتفاع سقف التطلع السياسي عند السيد الخميني الذي أعاد تفسير العقائد الكبرى في التشيع التقليدي، ملتحماً بالوعي الانتظاري كيمـا يـحرث أرضـاً تـتـأهل تدريـجـيـاً لمشروع سياسي بحجم إقامة دولة دينية شيعية تزيل الانسداد المختـوم بـظـهـور الـقـائم من آل بيت محمـد (ص). إن شـروع الـسـيـد الخمـيـنـي في التأسيس لأبنية نظرية جديدة للتشيع مستعيراً ومـطـوّراً لمجهـودات جـلال آل أحـمـد وعـلـي شريـعـتي وآخرين تمخّض عن ولادة التشيع الحركي، المحثوث بتطلع سياسي يوتيبي.

لـقـد ورثت الـتشيـع الحركي، وتحديداً بـعد انـتـصـار الـثـورة الايـرانـيـة، تـركـة الـتشيـع الـتـقـلـيـدي، الذي لم يكن يـهـرم الا بـعد ظـهـور حـارس جديد لـلـعقيدة الشيعيـة، وهـو التشيع الحركي الذي أصبح مدججاً بترسانة تبليغية واسعة الانتشار وشديدة التعقيد والتأثير. لقد حقق التشيع الحركي إنتشاراً أفقياً مذهلاً حيث اخترق الفئات الاجتماعية المحافظة بصورة كاسحة بينما كان هذا النموج يتآكل عمودياً، أي وسط الطليعة الشيعية.. فهذا التشيع يحقق الرضا لأتباعه وسط الفئات الاجتماعية الدنيا ويمتلك أيضاً عناصر الجاذبية والقدرة على إعادة انتاج ذاته، ولكنه يفتقر الى القدرة على تجديد ذاته وبالتالي فإنه يمتلك كل شيء الا عنصر البقاء أو بالاصح الخلود.

هذا ما حصل على وجه الدقة في ايران بعد مـرور اكثر مـن عـقـد عـلـى انـتـصـار الـثـورة الايـرانـيـة، ولا ننسى ان بقـاء السيد الخمـيـنـي قـائـد الـثـورة وصـانـع الجمـهـوريـة الاسلامـيـة الايـرانـيـة كـان يـحـول دون تسرّب الافـكـار الجديدة والـنـاقدة، فـالمراجـعـة تصـبـح شبـه مستحيلة في ظل وجود الكاريزما. على أية حال، فـإن رحيل السيد الخمـيـنـي آذن بـتـفـجـر جدران التشيع الحركي لينشق عن شكل ثالث للتشيع هو التشيع الحيوي الذي برز كرد فعل عـلـى أخـطـاء الـتشيـع الحركي بل تـأسس عـلـى إزاحة التشيع الحركي.

لتوضيح هذا الانتقال الحاسم يمكن القول، إن حـزمـة الافـكـار الجديـدة الـتـي صـاغـهـا وطوّرها السيد الخميني كانت مصممة لانجاح مشـروعـه الـسـيـاسـي، ولاشك أن ذات الحزمـة ألـهـمت حـركـات شـيـعـيـة أخـرى في الـعـراق والخليـج ولـبـنـان كـيـمـا تـوظـفـهـا في تجارب سياسية محلية، ولكن هذه الافكار قصرت عن تـنـشـئـة وتـطـويـر ديـنـامـيـات خـطـاب فكري تجديدي، ولذلك فإن ما جدده المشروع الثوري الايراني من أفكار عقدية يعد قليلاً الى حد كبير بالقياس الى حجم الانجاز السياسي الضخم. وفي حقيقة الأمر، إن إقتفاء السلوك الايراني الثوري من قبل حركات سياسية شيعية في مناطق عديدة، حرمها أيضاً من التفاعل مع المخاضـات الـفـكـريـة الـتـجـديـدية في الداخل الايـراني، والـتـي قصـرت حـركـة الترجـمـة الى العربية عن تجسير فجوة التواصل الفكري مع مركز الثقل الشيعي في العقدين الاخيرين. فما تم تعميمه في المحيطات الشيعية خارج ايران كـان عـبـارة عـن رزمـة الـكـتـابـات الشيـعـيـة الحركيـة المتصـالحة مـع الـنـظـام السيـاسـي الثوري في ايران، بينما أسدل ستار سميك على الـفـورانـات الـفـكـريـة الـتي شهـدتـهـا الساحة الايـرانـيـة مـنـذ رحـيـل قـائـد الـثـورة الايـرانـيـة

الامام الخميني عام ١٩٨٩، والتي شقّت مسرى جديد الى قراءة النص الشيعي مفصولاً عن الرسمية الثورية الايرانية.

لقد برزت ثلة من المنشغلين بتجديد الفكر الشيعي في ايران من منازع مختلفة فلسفية وكلامية وفقهية من أمثال عبد الكريم سروش، محسن كديور، سعيد حاجاريان، محسن مجتهد شبستري، مصطفى ملكيان وآخرين، في سياق محاولة لفصل النص عن الاجتهاد، وإشتقاق رؤية إنسية للدين تنزع عنه ومنه السلطة الوصائية بأشكالها المختلفة. إن القراءات الجديدة التي صدرت عن هذا الفريق الشيعي خارج سياق القراءة الرسمية للتشيع لم تنل قدراً كبيراً من الاهتمام لدى القارىء الشيعي العربي، بفعل الطنين الذي أحدثه الخطاب الشيعي الحركي، والذي لا يزال يتغذى على التأييد الواسع له وسط فئات اجتماعية مازالت تحقق فيه ذاتها وتشكل قوة الدفع الميكانيكية للمشروع السياسي الشيعي. ولهذا السبب، ربما، لم تشق الافكار الاصلاحية الشيعية طريقاً جديدة في المسكونية الشيعية العامة، كونها مازلت محفوفة بتهمة (الخروج على الاجماع)، و(خرق الاتفاق العقدي).

ومن المفارقات الباعثة على الأسى، أن يكون التجديد في الفكر الشيعي فيما مضى من الزمن مهمة المصلحين، الذين انشغلوا بإعادة تفسير المفاهيم الكبرى في الفكر الشيعي، ولكن بعد أن حققت عملية التجديد أغراضها السياسية، صار التجديد وصمة وشنعة وتالياً مهمة يضطلع بها ضعاف العقيدة والذين شغلتهم أهواؤهم عن ذكر الله!، والسبب شديد الجلاء. فبالامس كان المجددون الشيعة يتطلعون الى الحكم من وراء انغماسهم في تطوير مفاهيم اصلاحية شيعية، أما اليوم فهم في الحكم، وبالتالي فإن الحاجة الى تطوير أفهام جديد قد تهدم أركان الحكم الذي وصلوا اليه.

منذ أكثر من عقدين، وخارج المحصول السياسي لم يتحول التشيع الى جزء من الانهماك الثقافي اليومي، ولا مادة للتحري المتصل من أجل إعادة اكتشافه، بل إن الانشغال الدؤوب المحفوز بالرغبة في تأليقه المتواري في حقب ماضية جعل مهمة المراجعة ممنوعة وفق الواقع المعاش شيعياً، وفي الوقت نفسه محفوفة بمخاطر غير مأمونة العواقب. إن من يجازف بالمراجعة في تتبع الاختلالات في عمق الوعي العقدي لا يكون عليه الاحتراس وحسب من الحشود المرصوصة على قلاع المعتقد ولكن عليه أيضاً أن ينظر وقبل كل شيء الى إمكانية إستنبات وإنماء أفكار جديدة قادرة على مدِّ جذورها في أرض تبدو مشغولة بالكامل تقريباً بالأفكار المضادة.

فقبل انتقال التشيع الى عنصر متحرك ومؤثر في المعادلة السياسية الداخلية وتالياً الدولية منذ مطلع الثمانينات، كانت ثلة المنظّرين الشيعة تعكف على تأجيج العناصر الراكدة في التراث الشيعي، أملاً في صناعة خطاب تعبوي تحريضي يسوق الجماهير المحرومة للارتطام بمراكز السلطة والاطاحة بها وتحقيق تطلعاتها. أما وقد أفلح التشيع الحركي بتمظهره الشعبي في تسجيل حضور ساطع له في ساحة الفعل السياسي اليومي، فإن حماسة التنظير والمراجعة قد خبت وربما خمدت، وكأن مهمة التشيع تلخّصت في إيصال معتنقيه الى مرحلة الالتحام بالسلطة والاطاحة بها واقامة البديل السلطوي المنشود.

ومما يجعل مهمة التجديد صعبة هي كون التشيع الشعبي أحد الحواضن الكبرى للتشيع الحركي، بل وأحد أبرز تجسيداته، ومنه يستمد رأسماله الجماهيري والرمزي.. ولذلك فإن صانعي التشيع الحركي يعقدون مصاهرة شفهية مع مفاتيح التشيع الشعبي والمفاصل الكبرى فيه لأغراض سياسية محضة، وبالتالي فإن الاول صار مجبولاً على توفير الغطاء الشرعي والقانوني للتشيع الشعبي الذي يملك شبكة واسعة من أقنية تبليغية جماهيرية مثل الحسينيات والمساجد وحملات زيارة العتبات المقدسة ودور النشر الشعبي والتسجيلات الدينية (الاناشيد، الادعية، اللطميات، العزاء..الخ). ولا غرابة حين يكون هذا التواطىء مشفوعاً بمصادر زخم متنوعة، فيصبح صاحب الصوت العذب (أو ما يعرف بـ الرادود) رمزاً شيعياً يضاهي بل ويواري في سطوع نجمه من أفنوا اعمارهم في طلب الحقيقة، لا يقابله سوى لاعب كرم قدم في أوروبا لم يبلغ سن العشرين وقد تفتحت أمامه أبواب الثروة والشهرة فيما يكابد أستاذ الجامعة من أجل تسديد القسط الشهري لبيته.

## نقد الذات الشيعية: وهم الخوف

حين نحاول مزاولة عملية نقد للذات، كأي عملية تصحيحية تجريها الحركات الاجتماعية والعقدية في التاريخ، نتأرجح بين ضغط وتأثير قوتين كابحتين:

- الاحساس بالخطر بل والمبالغة فيه، فهناك دائماً إنذار دائم من الاقتراب من المصادر، من منبع الأفكار، والبحث فيها.. وسيقال لك بأنك تسدي خدمة لأعدائنا وأعداء الانسانية وستنالك وصمة العمالة.. وطالما أن هاتفاً يردد بلا انقطاع: أن المتربصين باتوا أقرب من حبل الوريد بانتظار من يكشف الغطاء عما هو مخبوء، فإن الحاجة للمراجعة تظل معطلة بل ومحظورة.

- الاحساس بالتميّز، بل والمبالغة فيه.. إن توّرم الاعتقادات الدينية توحي أحياناً لدى أصحابها بأن ما حظوا به لا ينالـه الا الاصفياء من بني البشر، وأن الكرامة كل الكرامة في إحتكارهم للحقيقة المطلقة، فليس هناك بعد ذلك حاجة للحذف والتعديل، فثمة نشوة تتخذ شكل الهلوسة الايمانية تحرم صاحبها من مجرد النظر الى خارج نطاق الاحساس الكاذب بالتفوق.. لا يتوقف الأمر، بطبيعة الحال، عند عقيدة دون سواها، فكل الانصار لعقيدة مهما بلغت يسقطون تحت تأثير جاذبية الخطاب العقدي الذي يطرب آذانهم ويعشي أنظارهم على الدوام، وستظل الحقيقة متجزئة بين كل تلك المعتقدات، وترفض أن تقع في قبضة معتقد بوحده.

ولنا هنا عودة سريعة مع التراث، شيعياً كان ام غيره، ونقول على هذا النحو: ليس بمقدورنا أن نتخلص من تراثنا، كما لا يمكن أن نتخلص من أنسابنا وترابنا، وبالتالي فإن الحديث عن الموقف من التراث لا يجب أن يكون بالتقرير سلفاً نفيه مطلقاً ولا التسليم به مطلقاً أيضاً. ولربما سهّل كل من الفريقين (التسليميين والنبذيين) مهمة التعامل معهما، إذ لا أقل نعلم من وضوح موقفهما ما هم عليه من رأي، ولكن تبدو المهمة صعبة للغاية مع إتجاه يكاد من فرط بهلوانيته يفقدنا الصواب في تحديده هويته، وموقفه، وموقعه.. إنه، في أي معتقد نشأ، يمثل خطراً بالغاً عليه حيث يقوم بعملية تضليل واسعة ومتقنة من خلال إعادة تفسير النصوص الفاسدة (نقلاً وعقلاً) بدل رفضها، وعقد مصالحة مع الخرافة من خلال الانشغال المفرط في اعادة انتاج النص في شكل آخر متطور، وهذا الاتجاه يتسلل بين اتجاهات ثلاثة، فهو تسليمي، ونبذي، ونقدي، بحيث تضيع ملامحه وشخوصه أيضاً، ولذلك فلا غرابة أن تجد أشخاصاً يتبنون رأياً تقدمياً وآخر شديد التخلف والخرافية. ولعل أكثر ما أصيب بهذا الداء هم المنشغلون بالعمل

السياسي، والذين يطمعون في جني ثمار السياسة وإن تطلب الامر ترسيخ الاعتقادات المنحرفة.

إن الموقف من التراث، تماماً كما الموقف من الماضي، فلا يمكن التفكير في الحاضر والمستقبل دون الانطلاق من الماضي، الذي نما وأنتج لنا حاضراً سيكون في المستقبل ماضياً، فالتراث الذي نرثه في حاضرنا يشترك في صياغة المستقبل، وكلهم بالنسبة للأخير ماضٍ. وسيظل التراث الشيعي بقديمه وجديده بل ويجب أن يظل مادة بحث خاضعة للفحص الدائم.

في الوقت ذاته يلزم التشديد على، أن من الخطأ الفادح تصوّر ان مهمة التجديد تعني زعزعة القواعد الايمانية التي تنذر الاتباع للعجز والتيه، فالتجديد مهما بلغ عنفوانه وجنوحه لا يصل عند نقطة الانفلاش، وإنما مهمته المركزية بصورة محددة تكمن في صناعة أسئلة لكيفية التصرف والمراهنة على معتقد ما في المستقبل. وبكلمات أخرى توفير شروط البقاء والاستدامة للمعتقد، وإيصاله بالمستقبل، ولكن بعد بتر الافكار غير الصالحة منه، أو التي كانت صالحة في وقت ما دون غيره، أو التي تم تصنيعها لأغراض محدودة. فالتشيع كباقي العقائد الدينية والوضعية رهن نفسه لتفسيرات ايديولوجية في أزمنة سابقة ثم انفصل عنها، أو جرت عملية فصل جراحية كضرورة كيانية وحياتية لاستمرار المعتقد.

ويجب التفريق دائماً بين قضيتي الاستسلام والاستفهام، فالتهمة الجاهزة التي يقذف بها المشتغلون في ورش التجديد هي كونهم باتوا مستسلمين ومستقيلين بصورة تامة لآخر قريب كان أم بعيد، وكما يقال دائماً فكلما كان للسياسة صلة لحدث ما فإن حسّ المؤامراً يصبح طاغياً، وهذا تعبير عن حس الممانعة المتنامي حيال المتبنى العقدي، وبخاصة ما يتعلق منه بالكيان الروحي الايماني. والأمر ليس كذلك البته، فزوبعة الاستسلام بالتأكيد ستنتهي حالما يعاد طرح المسألة المصيرية التي تواجه أي معتقد، وهي مسألة قدرته على العيش مع متغيرات لاحقة وماهي مقومات بقائه لفترات قادمة، اي الاستفهام الجوهري حول ماذا يجب فعله، كيما يحجز معتقد ما مقعداً له في قطار المستقبل.

في ضوء ما سبق، ندلف الى المنطقة الشاغرة الجديدة في التشيع المعاصر، وهي منطقة مازالت تجتذب المزيد من الافكار والانصار، والتي تؤسس لخط شيعي جديد، ندعوه بالتشيع الحيوي. فقد صنع التشيع الحركي منذ ما يقرب العقد من الزمن بداية وعد جديد يتجاوز الحد الخلاصي للتشيع، والذي أنهى شروط وجوده الشعبي والسياسي والفكري، ليقتحم معركة رهان العقلنة والانسياب الواعي مع حركة الافكار الانسية.. وهو ما اسميه بالتشيع الحيوي، الذي لا يركن الى الانشغال بالعاطفة الايمانية الجانحة الى تأكيد الوجود والحضور الكثيف للحشد بل يسعى الى تخليص التشيع من أسطورة الخلاص التاريخي، وإخضاع المنقول الحركي الذي اندغم فيه خلال الحقبة الثورية الى إجراء عملية قسمة وفصل بين الثابت والمتحول لا بهدف إعادة إرساء لليقيني على حساب الشكي، بل الفصل ما بين هو فوق معرفي (نموذج ـ برادايم) وما هو تحت معرفي (حاجات وتطلعات) في التشيع.

إن عملية الفصل هذه تبدو ضرورية من أجل تخليص الجيل القادم من دوامة اكتشاف الخطأ وليس الحقيقة في التشيع، فما يتوهم بكونها نفحة الهية أفضت الى تغيير موازين القوى لا ينال قسطاً موازياً من الموثوقية لدى من هم خارج مجال تأثير الافكار الايمانية في شكلها الاسطوري، ولتخفيف وطأة الفكرة نقول: ما كان ممكناً ايمانياً في فترة سابقة ليس بالضرورة كذلك في فترة يزاول فيها العقل دور الحراسة على حركة الافكار ودورانها. إن العقلانية المفتوحة هي التي تتيح للتشيع الاتكاء على إرادة الحوار مع العالم الخارجي، حيث لا معرفة مكتملة يمكن للتشيع او غيره من المعتقدات الايمانية المغلقة أن يكتفي بها عن الانفتاح على الآخر، فحتى العقائد الايمانية الكبرى تظل في مسيس الحاجة الى ترصين وإعادة تفسير لنصوصها من أجل البقاء على قيد الحياة، ولغرض ملء اعتقاد المنتمين لها بجدوى التمسك بها في مواجهة مضخات الافكار التي توجه مجرى التاريخ.

إن الرهط المنشق او بالأحرى المشتق من داخل التشيع الحركي يحمل معه رؤية نقدية حول الماضي، أي حول تجربة معاشة، وله تفسيره الخاص لها، ولكن لا نفترض أن تتجاوز مهمته تقديم الحلول لمشكلات قد يكون هو متورطاً فيها. لا يجب تحميل هذا الرهط اكثر مما يطيق، فمهمته ـ كما هو شان الجماعات الاصلاحية التي تتشكل من داخل حركات إجتماعية كبرى ـ تقف في هذه المرحلة على الاقل عند حد إنتاج الاسئلة وليس تقديم إجابات.

وليست مهمة الرهط الشيعي التجديدي تخليص التشيع من نفحات الخلاص او دسائس الاسطورة المندكة فيه، فلا مجال اليوم للشك في أن العقائد بكافة ضروبها تحقق إنتشارها بالاتكال على قائمة روايات شعبية واساطير وتوهمات بتعبيرات تبدو لنا عبثية. كما أن مهمة هذا الرهط ليس في التخلي عن المطامح السياسية الكبرى الذي ينطوي عليها التشيع بوصفه ايديولوجية مقاومة، فسيظل التشيع بهذا المعنى أملاً لمجتمعات لزّها الظلم والحرمان وتجد فيه لغة للافصاح عن معاناة خاصة، أو وسيلة للجهر بالسوء.. إن مهمة هذا الرهط بصورة محددة وجوهرية هي صناعة فناء جديد في أفق الوعي الشيعي الحركي. فما صنعته الانجازات السياسية أفضى الى اغلاق الأفق المستقبلي للتشيع، وكان من الضروري أن يدفع انحسار الوهج السياسي أو توقفه عند نقطة ما يبعث سؤال المستقبل. وعلى أية حال، ليس مطلوباً من التشيع ان يفك ارتباطه بالسياسة، فسيظل حاضراً كأيديولوجية سياسية، بل ومنتجاً لأفكار سياسية كما يغذي أفكاراً سياسية معقدة بل هو نفسه قد يصبح قوة سياسية مؤثرة في الحياة.

وهناك كلمة تنبيهية حول دور العراق المعزول عن المحيط الثقافي الشيعي لمدة تربو على العقدين، حيث يخشى أن ينكص العراق بالتشيع الى نقطة بداية سابقة، ويخشى أن يعود ليلعب دوراً تعويقياً لمشروع التجديد الذي بدأ بالانتعاش في أجزاء مختلفة من ايران والخليج ولبنان. فعراق اليوم يعيش مرحلة إعادة بناء ليس لمؤسسات الدولة ومكونات الامة، ولكن أيضاً للعمل على رفع منسوب الوعي الثقافي واصلاح أجهزة الفعل الفكري المتآكلة.. إن تفوق العراق الشيعي عددياً ورمزياً يلزم أن يحول دون إغرائه للعب دور فكري في المرحلة الراهنة، فهو اليوم بمسيس الحاجة الى استيعاب الافكار الشيعية الجديدة في المناطق المجاورة له، قبل أن يقحمه الانتصار السياسي في أتون عملية انتاج فكرية ستظل مهما بلغت خارج نسق الحراكات الشيعية والمراكمة الفكرية على امتداد عقدين من الزمن. مع التذكير بأن موقع العراق لا يمكن أن يشغله غيره، ولكن بعد انهائه عملية إعادة التأهيل الضرورية لمجمل أدواته المعرفية والعلمية.

# في الثقافة السياسية

# المشروعية، الاندماج، والقمع

إعداد: عبد الله الراشد

## مقدمة:

هناك اعتقاد شائع بأن الانظمة السياسية بحاجة الى الدعم الشعبي للبقاء على قيد الحياة، ولكن هناك كثير من الانظمة تبقى كذلك دون أن تكون مقبولة من قبل السكان. إن ظاهرة القمع واسعة الانتشار، وأن مفهوم الديكتاتورية ليس من بين تلك المفاهيم التي لها مستوى متدنٍ من التطبيق العملي أو ليس لها تطبيق بالمره. إن التناقض الواضح بين الحاجة المقررة للدعم وواقع الانظمة القمعية هي واحدة من المسائل الرئيسية التي بحاجة الى تحليل من قبل العلوم السياسية والحكم المقارن.

إن الدعم يتصل بالمشروعية (legitimacy)، المفهوم الذي يجب أن يتم تمييزه عن القانونية (legality)، بالرغم من أن هناك ارتباطات بين الفكرتين. فالحالات التي تستوعب الانظمة القانونية، هي أنظمة ليست أو لم تعد شرعية لأنها لم تعد تتمتع بالدعم الشعبي.. فروسيا القيصرية في فترة الحرب العالمية الاولى هي مثال على ذلك. وهناك أنظمة أيضاً تتمتع بالدعم دون أن تكون قانونية، أو أنها لم تصل الى في يؤهلها كيما تكون قانونية (على سبيل المثال إذا كان النظام السابق قد تم اسقاطه عن طريق الانقلاب). في معظم المؤسسات، على أية حال، فإن القانونية تساعد في زيادة المشروعية لأن هناك كثيريين سيدعمون النظام السياسي لسبب كونه قانونياً.

إن نوع الدعم الذي تم للتو الاشارة اليه يقوم على مشاعر الافراد. وعلى اية حال، فإن هناك نوعاً آخر من الدعم، والذي ينبع من العلاقة بين الهياكل (المؤسسات والمجموعات) والنظام السياسي: الاحزاب وجماعات المصالح، وأيضاً الهيئات القبلية والاثنية والدينية، والتي تلعب - زعماً - دوراً أكبر. إن الدعم الممنوح من قبل المؤسسات والجماعات يحدد مستوى الاندماج السياسي في البلاد، وإن هذا النوع من الدعم واضح أهميته، شأنه في ذلك وربما أكثر أهمية منه شأن القبول بالنظام السياسي من قبل الافراد. ولذلك، علينا أن ننظر الى المشروعية بين الافراد وفي الاندماج السياسي للمؤسسات والجماعات، من اجل تقييم مقدار الدعم الاجمالي الذي يتمتع به نظام سياسي معين.

إن النظام الذي لا يمتلك دعماً كافياً فإنه يلجأ الى القمع أو الفرض: إن هذا النظام دكتاتوري. إن تاريخ العالم، بما في ذلك العالم المعاصر، يفيد بأن الدكتاتوريات هي ميزة واسعة الانتشار، وعليه فإن القمع يمكن أن يصبح بديلاً للدعم في ظروف عديدة بالرغم من الادعاء (أو التمني) بأن الدكتاتوريات قد لا تكون حيوية. إن وضعها بصورة مختلفة، بالرغم من أن هناك سخطاً واضحاً بين السكان في العديد من البلدان، يظهر بأن التمردات نادرة وأن التمردات الناجحة (والثورات) هي أكثر ندرة. لقد استغرق القضاء على بعض الدكتاتوريات الاوروبية حرباً عالمية، فيما بزغت بعض الانظمة الدكتاتورية في أجزاء متفرقة من العالم منذ عام ١٩٤٥. إن الحكم الدكتاتوري هو ميزة ثابتة في الحياة السياسية، الى جانب أنظمة تحظى بالدعم وتعتمد على التوافق.

إن واحدة من مفاتيح الحل للتناقض الواضح بين الحاجة للدعم وبقاء الدكتاتوريات يكمن في الاعتراف بأن هذه الاوضاع، كما هو شأن الكثير من التي تمت مصادفتها، تنتمي الى الابعاد المستمرة وانها لا تشكل متقابلات فحسب. إن مستوى الدعم الفردي للنظام يتفاوت، وأن دمج الجماعات في النظام السياسي لا يفصح بقليل أو كثير. بل على العكس من ذلك، هناك اختلافات جلية في مدى اعتماد الحكومات على القمع، وتبدأ من تلك التي تستعملها الانظمة القمعية اللينة وتنتهي بالدول التسلطية القمعية. وفي المحصلة، لايجب القول ببساطة أن جميع هذه الانظمة دكتاتورية، ولكن ينظر اليها باختلاف الى حد ما بدرجات متفاوتة في حدتها. في الوقت نفسه، وفي المجمل فإن الانظمة تتمتع أيضاً بمستويات متباينة من الدعم الفردي والدمج.

واخيراً، فإن بإمكاننا الاعتقاد بأن ليس هناك أنظمة سياسية تقف عند حافة أي من الجانبين: بمعنى، أنظمة سياسية حيث لا يوجد قمع على الاطلاق كما لا يوجد دعم على الاطلاق. وإذا تمت صياغة المشكلة على هذا النحو، فإنه يصبح من غير الضروري محاولة شرح بقاء الدعم والقمع بالمعنى التام، ولابد حينئذ من الأخذ في الحسبان التفاوتات في الدعم والقمع على أساس فرضية بأنه في كل الحالات هناك دائماً قدر أدنى من كل من الدعم والقمع.

## المشروعية والدعم الفردي

إن مفهوم الشرعية يتم استعماله من قبل أدبيات العلوم السياسية المتخصصة وفي اللغة السياسية الشائعة. على أية حال، يبقى أن هذا المفوم قد تمت دراسته بصورة معلولة نسبياً من وجهة النظر الرسمية. فلا أصوله، ولا نموه وانتكاسته (حيث أننا قلنا بأن الدعم يتفاوت من حيث المستوى، وأن الشرعية أيضاً تتفاوت في الدرجة)، ولا حتى أثره قد تم تحليله بصورة منظمة حتى الآن (أنظر: Connolly, 1984 ;Ferrero, 1945; Easton, 1965:278-310).

ومن المحتمل أن يكون هذا أحد الاسباب التي يجعل بعض الدعاوى الافتراضية المبالغة تدور حول أثرها، أو بصورة أكثر تحديداً، حيث أن درجاتها لا تقاس أو تقيّم بأي دقة، لماذا بعض التأثيرات المحددة لمقادير محدد من الشرعية لا يمكن ان تكون على صلة لمخرجات

محددة. في حقيقة الامر، كانت هناك محاولات قليلة حتى الآن من اجل تعميل المفهوم ومحاولة مقارنة الانظمة من اجل اختبار التأثيرات المحتملة للمستويات المختلفة للشرعية من حيث مؤدياتها (أنظر: Rogowski, 1974). ولذلك، فإن التحليل الذي سنقوم به هنا سيفتقر الى قاعدة تجريبية صلبة، والتي يجب ان يحوز عليها التحليل والتي دون شك في نهاية المطاف سيقوم بتطويرها.

## الشرعية والمشروعية

قيل غالباً بأن الانظمة تحتاج الى شرعية وأن فكرة خلق شرعية إصطناعية ترد بصورة طبيعية الى أذهان أغلب القادة، إن لم يكن جميعهم. إن العملية التي تتم بها محاولة هندسة شرعية اصطناعية تعرف بكونها مشروعية (legitimation).

إن الطريقة الخام او البدائية التي تتم بها تنشئة مشروعية هي عبر الدعاية. ومع تطور الاعلام الجماهيري، ففي التفكير الاولي، أن بإمكان الدعاية أن تنجح في تغيير أذهان السكان. إن وجهات النظر هذه كان يجب أن يتم التخلي عنها تدريجياً. إذ أن الانظمة التي تقوم على الدعاية قد سقطت، وأن كثيراً من المجهود الدعائي بدا بأنه لا ثمرة فيه ولا طائل. لقد بدا الآن واضحاً بأن لا أحد بإمكانه إن يسبغ مشروعية على الانظمة عن طريق الدعاية وحدها.

لقد تمت محاولة صناعة مشروعية عبر طرق أخرى. فمع تطور آليات استطلاع الرأي العام على نطاق واسع، فإن الحكومات منخرطة الى حد كبير في عملية المشروعية بصورة شبه يومية، أولاً للحكومة نفسها، وثانياً في حالات عديدة على الاقل للنظام السياسي أيضاً. في الماضي، كان على القادة الاتكال على القمع، وغالباً التشويه، حول الدعم الذي يحظون به: إنهم يزرعون جواسيس يتولون إدارة عمليات استطلاع خاصة من أجل اكتشاف الدعم الشعبي. وقد فعلوها. إن فكرة زيادة دعمهم تظل في أذهانهم بإستمرار، وأن أعمالهم موجّهة غالباً عن طريق هذه الفكرة.

وبحسب رؤية هذا الطريق، فإن مسألة الدعم تصبح على هذا النحو: الدعم يبقى لأن المجتمع يقنع الافراد ويستحثهم على تقديم الدعم. إن المشروعية تصبح جزءا من عملية الاجتماع والشراكية، ويصبح الافراد بمعنى ما التعبير عن القوى الاجتماعية: والنتيجة تبدو مبالغة، ولكن التناظر حولها يظل قائماً ومتصلاً.

## مم يتكوّن الدعم الفردي

تنبع المشروعية من الدعم الفردي، ولذلك دعنا نبدأ من هذا الدعم للأخذ في نظر الاعتبار معظم أشكاله البدائية. فهناك دعم حين يكون أعضاء الحكومة أكثر ميلاً للنظام السياسي أو الحكومة (فمن الواضح، أن الدعم قد يستوعب او لا يستوعب كليهما، وأن لذلك تداعياته). ولن نحاول التحقيق هنا في الاسباب التي تجعل شخصاً ما يدعم السلطات السياسية الوطنية، فمثل هذا التحقيق سيضعنا في مجال علم النفس الفردي والجماعي، وهو خارج سياق هذا العمل. ودعنا ببساطة ملاحظة أن الدعم قد يأتي من عملية الاجتماع او الشراكية (socialization)، وبالتالي من ضغوطات خارجية كما من الخصوصيات الشخصية، مطلق الشخصية بما في ذلك عناصرها المؤثرة والادراكية.

## عناصر الدعم

مهما تكن أصول النظرة الايجابية لدى المواطنين تجاه النظام الحاكم، فإن موضوعها قد يتباين بصورة واسعة. وقد يتعلق الأمر بالطريقة المنبثه للنظام في المجمل (رغم أن ذلك لا يعني بأن هذا الدعم ضعيف)، أو قد تكون موجهة بالتحديد الى عدد من الاجراءات التي تتخذها الحكومة أو وعدت بها. في الواقع، من الناحية العملية، وخصوصاً بالعودة الى النظام السياسي الوطني، وللحكومة الوطنية، التي يصل مدى نشاطاتها الى مستوى بالغ، إن دعم الافراد يتألف غالباً من تظافر عنصرين: عام وخاص، غامض ومحدد، ولكن الى درجة متفاوته. وسيكون هناك كل من الدعم الاجمالي للنظام وبعض الدعم للسياسات الفردية (أنظر: Luckman, 1966: 110-46 (Easton, 1965:311-19; Berger and

## تباينات في مستويات الدعم

إن وجود تركيبة من أنواع ومواد الدعم تفيد بأن هذا الدعم يتفاوت أيضاً من حيث القوة عبر الزمن، حتى ولو بصورة تدريجية، وفي حالات عديدة لحد معين. إن مستوى هذه التباينات من المحتمل هو الآخر ان يتفاوت: حين يكون الدعم من أجل سياسات محددة على سبيل المثال فالتفاوتات قد تكون أكثر سرعة. وفي مثل هذه الحالة، إن الانظمة السياسية التي تعتمد بصورة أساسية على دعم سياسة محددة ستبدو كونها هزيلة، حيث أنها قد تكون خاضعة لتغييرات مفاجئة في الدعم. على أية حال، ليس هذا الحدث بالنسبة للانظمة السياسية الوطنية. ومن المحتمل أن تأخذ موقعها في سياق الحكومات، التي قد يعتمد دعمها على نجاح أو فشل بعض السياسات، كما تظهر استطلاعات الرأي العام بصورة متكررة. إن الدعم للأنظمة السياسية، من جهة أخرى، قد من المحتمل أن يستند على العادات، على حب الوطن أو على الموقف الايديولوجي الذي يمثله الوطن. وكنتيجة، فإن من المحتمل أن يكون الدعم أكثر استقراراً، أو إذا ما تغير، فإنه يتغير بصورة بطيئة، على سبيل المثال، كنتيجة لتأثير البيئة أو تغييرات في ظروف الحياة الشخصية.

وبالرغم من أننا بالتالي نعرف بصورة انطباعية بأن التغييرات في مستويات الدعم تقع، فإن مدى ومعدل تلك التغييرات لم يتم قياسها حتى الآن في ضوء الانظمة السياسية. (إن انعدام الدعم - على سبيل المثال كما في التمردات - قد تم التحقق منه: أنظر 237-265-84; 347-59; Zimmermann, 1980:167 1970: 183-92; Jackson and Stein, 1971: Gurr,) . من الناحية النظرية، فإن قياساً كهذا ليس مستحيلاً، ولكن من الناحية العملية لم يتم تجريبه. وبذلك، فليس بإمكاننا عند هذه النقطة تقييم مقدار الوقت الذي يستغرقه نظام سياسي ما كي يصبح أكثر أو أقل شعبية كنتيجة للتفاوتات في خصوصيات المجتمع، أو في مسلكيات أفراد المجتمع. وبمقدار ما تتطلب هذه الحالة من وقت، فإن دراسة الشرعية ستبقى غامضة الى حد ما و، كلازمة، إن النتائج حول مقدار الشرعية المطلوبة من قبل نظام سياسي كي يبقى على قيد الحياة ستظل غير دقيقة.

## كثافة الدعم

حيث تقع تبدلات في مستوى الدعم، فإن ما يعقب ذلك أن كثافتها تتفاوت أيضاً. وبالتالي، فإن الدعم قد يتفاوت من كونه فعالاً للغاية والى كونه سلبياً بالكامل. إن المواطنين قد يميلون للتصرف بصورة ايجابية لصالح النظام السياسي، ومن جهة ثانية، فإنهم قد يتحاشون أي تصرف ضد السلطات والقبول بأي تصرف تقوم به طالما أنهم لن يتأثروا سلباً على المستوى الشخصي. وبناءً على ذلك، فباستثناء حين يكون هناك حالة طارئة أو حرب، فمن غير المثير للدهشة أن كثيراً من الانظمة السياسية يجب أن تكون قادرة على العمل بواسطة دعم سلبي فحسب.

في الحقيقة، إن الدعم السلبي قد يكون طريقة عادية حيث يرتبط السكان بالنظام السياسي في تلك البلدان حيث الدولة تنجز القليل، لا تخترق بصورة واضحة المجتمع، وأن لديها قلة من موظفي الخدمة المدنية الذين يديرون خدماتها. إن هذا الوضع يوصّف بدرجة أقرب البلدان التقليدية. في الحكومات القروية المهيمنة، على سبيل المثال، فإن تأثير النظام السياسي على المواطنين يبقى محدوداً. فالدولة لا تخترق المناطق لأنها لا تملك المصادر لتعيين المسؤولين بصورة واسعة في البلاد، وأيضاً بسبب مقاومة النخب الملحية. وفي حالات كهذه، فإن المعارضة الفاعلة للنظام ستمظهر نفسها فحسب إذا ما رغبت النخب المحلية في ذلك، وهي نقطة تتعلق بمدى الاندماج وليس الدعم الفردي. إن الوضع يختلف في المجتمعات النامية وفي المجتمعات التي لديها قاعدة عمرانية وصناعية قوية، حيث ان غالبية السكان متأثرة بالخدمات الاجتماعية، والاعمال العامة والنظام الضريبي المنظم. على أية حال، حتى في هذه الحالات، لا يجب التقليل من أهمية المدى الذي تقارب الدولة الحياة اليومية لمعظم الافراد.

## الشرعية كـ (محصول اجمالي) لدعم الافراد

إن الدعم يتميز في حالات عديدة بواسطة مشاعر استسلامية وغامضة تجاه النظام و/أو الحكومة. وهذا الدعم يجب حينئذ أن يراكم لتقديم الانطباع للمستوى الاجمالي لمشروعية النظام السياسي. وكما رأينا، فإن اعضاء الحكومة يبدون مقادير متفاوتة من الدعم ـ حيث أن البعض، وإن بصورة محددة، يميل بدرجة ايجابية وشديدة الى السلطات، فإن آخرين معارضون لها، ويبقى هناك آخرون لا إلى هؤلاء ولا الى هؤلاء، أي محايدين في نظراتهم، فإن مدى المشروعية التي يتمتع بها نظام سياسي ما هي حاصل تظافر كل هذه التفاعلات.

إن الدعم القوي للبعض أو الدعم السلبي لكثيرين يمكنه أن يعوّض عن معارضة القلة، وعليه، وحيث أن الدعم الايجابي او المستقيل يتجاوز التفاعلات الايجابية، فإن النظام يمكن أن يقال عنه شرعياً بصورة نسبية، وكلما ازداد الفارق لصالح الدعم الايجابي، يزداد تبعاً له مقدار الشرعية.

## الدعم ومصير الانظمة السياسية

في غياب قياس دقيق لتلك التفاعلات الايجابية والسلبية للنظام، فإن من المستحيل المضي بعيداً للقول بأنه بالنظر الى الخصائص التي قد حددناها (التغير البطيء نسبياً حيث العادات تكون قاعدة الدعم، ومستوى متصل من الدعم المستقيل)، فإن معظم الانظمة قد يتمتع بقدر كبير ولكن ليس عالياً من المشروعية، وهذا يمكن السلطات العامة لمواصلة البقاء في مواقعها، وخصوصاً اذا لم تقم بعمل مطالب جديدة كبيرة (والتي قد تعدل العادات الداعمة لكثيرين)، ما لم يحدث تغيير في المجتمع يفضي الى تغييرات في السلوك العام بين السكان. في مثل هذه الحالات، فإن السلطات قد تقوم بإدخال سياسات مصممة لارضاء تلك المطالب، وغير ذلك فإن الدعم من المحتمل أن يتقلص وأن احتمالية بروز تمظهرات للسخط تؤول ربما الى التمرد قد تزداد. إن هذه الاستراتيجية، على أية حال، تفرض مشكلة حيث ستكون هناك معارضة أيضاً لتلك التغييرات. إن التوتر لذلك قد يزداد مهما كان المقترح وأن الحكومة قد تلجأ الى القمع.

وعلى أية حال، فحتى في وضع كهذا، فإن تآكل المشروعية قد لا يؤدي (أو لايؤدي بسرعة) الى انهيار النظام، حيث قد لايكون هناك بديل جدير ومؤهل. في المؤدى النهائي، فإن السلطات العامة قد تكون بحاجة الى دعم فحسب حين تتعرض للتحدي بصورة مباشرة. بطبيعة الحال، حين يتضاءل الدعم، فإن مثل هذا التحدي قد يظهر بصورة طبيعية، ولكنه من غير المحتمل ان يقع بصورة عفوية وبالخصوص بدون وجود مجموعة تحظى بالاهتمام. ولهذا السبب فإن التمرد، دع عنك الثورة، يبدأ نادراً من انتفاضة شعبية عفوية، ولكن في الغالب جداً من خلال هيئة منظمة لا تكون مندمجة في النظام القائم. ولكن ما يحققه الدعم، حين يكون قوياً، يجعل ظهور تحدي قوي غير محتمل، وفي الواقع فإذا قام بعض العناصر بالافصاح عن معارضته، فإنهم سيجدون صدى قليلاً. حتى في حال كان السخط كبيراً وأن الدعم سلبي جداً، وأكثر من ذلك فسيكون هناك دائماً على الاقل بعض التأخير قبل أن يتم الاحساس بتداعيات الوضع، إن النظام من المحتمل ان يفيد من حقيقة كون التذمر يستغرق وقتاً قبل أن يتحول الى تحدي مؤثر.

## الاندماج السياسي

إن الانظمة السياسية قد تعيش غالباً على الدعم السلبي التسليمي طالما ليس هناك نقطة محورية التي يمكن ان ينشأ منها التحدي. وهذا يعني أن العنصر الحاسم للمعادلة يتشكل من قبل توليفة جماعية. من الناحية العملية، فإن الجماعات وحدها التي تكون في موقع تشكل تحدي حقيقي. إن هؤلاء وحدهم أقوياء بدرجة كافية وأنهم يتحملون عناء حشد قوى المعارضة الكامنة حولهم. وعليه، فبالعكس، من أجل ان يكون الوضع آمناً، فإن نظاماً سياسياً ما يحتاج عملية الاندماج السياسي كي يكون عالياً.

وقد تم تعريف الاندماج السياسي (political integration) على أنه (جباية مشتركة لمعايير مقبولة ذات صلة بالسلوك السياسي والتزام بأنماط السلوك السياسي المشرعنة من قبل تلك المعايير) (Ake, 1967:3). إن أجزاء النظام السياسي يجب أن تكون على علاقة ببعضها بحيث تشكل وحدة منسجمة ككل. ويجب ألا يكون هناك هيئات تعارض بصورة مستمرة، وبقوة وعبر طائفة واسعة من القضايا، أعمال السلطات العامة (Sartori, 1984:239-63; Young, 1976:23-65;Lijphart, 1977:1-24; Rebushka and Shepsle, 1971:2-22;)

## المؤسسات والجماعات والاندماج السياسي

بطبيعة الحال، فإن الاندماج السياسي يتعلق من الناحية المبدئية بتلك الهياكل ـ المؤسسات والجماعات ـ التي تنشغل بصورة مباشرة في الحياة السياسية. إن الهيئات التي تستثنى بالكامل من الاعتبار هي الأندية الاجتماعية، والمنظمات الثقافية التي هي في الاصل غير مهمة من الناحية السياسية في دعم او معارضة نظام سياسي ما في البلاد.

على أية حال، فإن الهيئات التي هي من الناحية الخصائصية منشغلة بالحياة السياسية وكونها على درجة كبيرة من الحساسية في تقييم الاندماج السياسي، هي المؤسسات الدستورية، بما في ذلك السلطات المحلية، والاحزاب، وجماعات المصالح الكبيرة مثل الاتحادات العمالية والغرف التجارية والمنظمات المتخصصة بتطوير او الدفاع عن القضية البيئية والهيئات المحلية الاقليمية. وأكثر من ذلك، في العديد من الحكومات أن الجماعات ذات العلاقة هي تلك التي تشكل جزءا من النسيج التقليدي للمجتمع، مثل القبائل والجماعات الاثنية والهيئات الدينية.

## مستويات الاندماج السياسي وخصائص الجماعات

إن الاندماج السياسي يتعلق بالمدى الذي يمكن لتلك الهياكل ـ المؤسسات والمجموعات ـ ان تكون مشدودة بالنظام السياسي. ومن أجل أن تكون تلك الروابط قوية، كما يذكر Ake (إن المعايير الخاصة بالسلوك السياسي) يجب أن تتقاسمها كافة الهياكل وهكذا السلطات المسؤولة عن النظام السياسي. وهناك للانصاف اختلافات واضحة في درجة تقاسم المعايير: فليس هناك في أي مكان مؤسسات او مجموعات منشغلة في نشاط سياسي على اتفاق تام على معايير تميّز النظام السياسي. وعليه، فيجب الاحالة الى الاندماج السياسي والذي يتفاوت من مستوى عالٍ جداً ولكن ليس كاملاً البته، الى مستوى منخفض جداً، وقد يكون من المحتمل فوق الحد الأدنى، حيث أن أدنى من الحد الادنى يعني ان الحكومة ستتفكك. وحيث ان مستويات الشرعية، ومستويات الاندماج السياسي يجب ان تقاس الى حد بعيد او يتم تقييمها بصورة دقيقة، ولكن لن يكون هناك شك في أن تلك المستويات مازالت باقية (Rogowski, 1974:143-97).

## قوة المؤسسات والجماعات

إن مدى الاندماج السياسي يتأثر أيضاً بأهمية المؤسسات والجماعات. فالنزاع العرضي بين جماعة كبيرة جداً والنظام السياسي يمكن أن يكون أشد خطورة بالنسبة للنظام من المعارضة الدائمة لجماعة صغيرة جداً، حتى الجماعة التي انشغلت بصورة دائمة في النشاط السياسي. وعليه فإن الاندماج السياسي بحاجة الى تقييم بالنظر الى (ثقل او وزن) تلك المؤسسات والجماعات في النظام الحاكم، وفي حقيقة الأمر بالنظر الى التباينات في هذا الثقل بمرور الزمن. إن أهمية ذلك لم يتم حتى الآن قياسها، ولكن يمكن للمرء أن يعطي إنطباعاً حول مساراتها. وعند هذه النقطة، نكتفي بملاحظة أن أهمية المؤسسات والجماعات تعتمد على عنصرين: الاول حجم المشاكل التي يتم تغطيتها، وطبيعة الاتباع المساندين لها.

إن حجم المشاكل التي تغطيها المؤسسات والجماعات كما هو واضح كبير، وإن تلك المشاكل المتعلقة بكافة جوانب

حياة الفرد، مثل القبائل في المجتمعات التقليدية، يمكن توقع أن تلعب دوراً كبيراً في تقرير أو تقدير المستوى الكلي للاندماج، فيما قد يكون لدى جماعات المصلحة الأكثر تخصصاً والتي يمكن العثور عليها في المجتمعات الصناعية دور أقل تأثيراً.

أما طبيعة الاتباع والمناصرين فهو أيضاً جوهري في تحديد التأثيرات الكامنة على الاندماج: إن لدى المؤسسات والجماعات تأثيراً فحسب إذا ما استطاعت الاعتماد على دعم مؤكد من أعضائها. وعليه، فبينما تتعلق الشرعية بالدعم الذي يحوزه النظام السياسي بصورة مباشرة في السكان، فإن الاندماج السياسي يتصل بالدعم الذي تمتلكه كل جماعة من قبل السكان. ولذلك، فإن الاندماج السياسي يمكن النظر اليه باعتباره شرعية غير مباشرة (indirect legitimacy): إنها شرعية موجهة ومشفعة من قبل الجماعات. ولذلك فإن السلطات العامة قلقة بصورة طبيعية من أجل تخفيض الدور الذي تلعبه المؤسسات والجماعات في المعادلة: من الواضح إنهم يفضلون الاعتماد بدرجة أساسية على الشرعية المباشرة (legitimacy direct).

ومن المحتمل عدم تحقيق هذه الرغبة، أو عدم تحقيقها مطلقاً في الغالب، والسبب أن المؤسسات والجماعات تظل باقية وأنها ليست داخل سلطة المؤسسات العامة لازالتها مجتمعة، بالرغم من أنهم قد يوصمونها بكونها غير شرعية وقد يتم قمعها. في الواقع، كلما ازدادت قوة الاتباع في المجتمع، كلما كانت قدرة الحكومة على قمع أو إزالة المؤسسات والجماعات أضعف: وحيث تحظى بعض المؤسسات والجماعات بدعم هائل، فإن الحكومة تصبح في واقع الأمر تحت رحمتها. وعليه، فطالما أن تلك المؤسسات والجماعات تقبل الواقع السياسي القائم، فإن النظام السياسي في مأمن، ولكن إذا ما تحدت واحدة أو أكثر من بين تلك المؤسسات والجماعات السلطات العامة، فإن الاخيرة تصبح في خطر جدي.

## قادة المؤسسات والجماعات

بالنظر الى الدور الذي تلعبه بعض المؤسسات والجماعة المهمة، فإن قادة هذه الهيئات في موقع قوي: إن بإمكانهم تقويض وفي نهاية المطاف تدمير النظام السياسي. وعلى أية حال، فإنهم قادرون فحسب إذا ما حملوا أتباعهم معهم على فعل ذلك. إن قادة المؤسسات والجماعات بحاجة الى دعم الاتباع كيما يكونوا قادرين على فعل شيء ما، وبنفس الاسلوب تماماً كما أن قادة النظام السياسي الوطني بحاجة الى دعم السكان.

إن الدعم من قبل المؤسسات والجماعات له نفس خصائص الدعم في النظام السياسي، وقد يكون منبثاً بدرجة أكثر أو أقل، أو محدداً بدرجة أكبر او أصغر، وقد يتفاوت بمرور الوقت، وقد يكون أقوى بدرجة أكبر أو أصغر، فكثير من الاعضاء في تلك الهياكل قد يكونوا، على سبيل المثال، داعمين سلبيين. وهذا يعني، أن القادة ليسوا أحراراً للتحرك في أي إتجاه يرغبون فيه بينما يحافظون على دعمهم متماسكاً أكثر من السلطات السياسية الوطنية فيما يخص عموم السكان. إن حرية قادة المؤسسات والجماعات مقيدة بشكل خاص حين، كما يذكر Ake،

يكون هناك (منظومة من المعايير المقبولة المشتركة) بين السكان. وحينئذ تتم المحافظة على الاندماج السياسي لأن القادة غير قادرين على التصرف خارج حدود معينة بدون تهديد وضعهم الشخصي في المؤسسة أو الجماعة، أو حتى تهديد وجود الهيئة التي يديرونها (أنظر: 223-168 :Blau, 1964).

## الاندماج السياسي والمجتمعات التعددية

إن الاندماج السياسي هو حول مدى الانسجام الواسع بين قادة المؤسسات والجماعات مع السلطات الوطنية، أو المدى الذي يود هؤلاء القادة منازعة السلطات. فليس بمقدور كل قادة المؤسسات او الجماعات الانخراط في الصراعات، ولكن بعضهم قادر على فعل ذلك بطريقة مؤثرة. ولكن في المجمل وبصورة عامة، فإن قادة هذه الهياكل، حيث يكون الدعم قائماً على التقاليد، هم من المحتمل بدرجة كبيرة قادرين على القيام بذلك الدور اكثر من

أولئك الذين يقودون مؤسسات او جماعات تعتمد في دعمها على الحسابات الجديرة بالفائدة. ولذلك هناك احتمالية كبيرة أن تكون المؤسسات والجماعات قوية ومستقلة إذا ما كانت قديمة وتنتمي الى نسيج المجتمع كالهيئات القبلية والاثنية والدينية. إن الهيئات الجديدة، في المقابل، لا تملك عادة دعماً كافياً لتحدي بدرجة كبيرة السلطات الوطنية، إنهم من المحتمل أيضاً أن يواجهوا معارضة المؤسسات أو الجماعات التقليدية الممتدة في الماضي، والتي يخافون من خسارة دعمها.

وكما هو شأن دعم الافراد، فإن الاندماج السياسي - أي بمعنى المدى الذي تكون فيه المؤسسات والجماعات لصيقة بالنظام السياسي - يتأثر بالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية. فإذا كان المجتمع جامداً (والى حد ما معزولاً عن تأثير النظم الحكومية الأخرى)، فإن قوة الهياكل ذات العلاقة بالنظام السياسي ستنتهي دون تغيير. وعليه، فكلما كانت درجة الاندماج مرتفعة، فإنها ستبقى كذلك اي مرتفعة، وحين تكون الهياكل والنظام السياسي في حالة غير منسجمة، فإن فرصة النزاع ستبقى كبيرة. إن هذا يحدث في المجتمعات التعددية، بمعنى تلك الحكومات حيث بعض الجماعات (وعادة الجماعات القبلية والاثنية او القبلية) تكون محصنة بقوة وانها في نزاع دائم مع النظام السياسي الوطني ومع الهياكل الاخرى. إنها المؤسسات التي تتفعل حين تقترب الثورة من لحظة الاندلاع: هناك أمثلة يمكن العثور عليها في أجزاء عديدة من العالم، من ايرلندا الشمالية الى أوغندا ومن قبرص الى سريلانكا (أنظر: 228-Lijphart, 1977:142-76; Horowitz, 1985:185 -59; Rabushka and Shepsle, 1972:62-92; Gurr, 1970:317).

من جهة أخرى، في حال تغيرت، على سبيل المثال، الظروف الاجتماعية، تحت تأثير عملية التصنيع أو الحراك الجغرافي، فإن العلاقات بين الهياكل والنظام السياسي ستتعدل. إن مدى الاندماج السياسي سيتغير أيضاً، وفي بعض الاحيان لصالح المؤسسات أو الجماعات، وفي بعض الاحيان لفائدة النظام السياسي. إن دعم المؤسسات والجماعات قد يصبح متآكلاً وقد يزيد في المشاعر الوطنية، ولكن الهيئات الجديدة قد تتشكل وقد تقع في نزاع مع سلطات النظام السياسي. إن هذا الوضع قد يكون متفاقماً كنتيجة لدور او تصرف البلدان المجاورة، أو جماعات خاضعة تحت تأثير تلك الدول.

وعليه، فإن المشاكل التي تطرحها عملية الاندماج السياسي للعديد من الانظمة هي كبيرة، وعند حد يمكن يؤدي الى تكسير السلطة. ما يوصف أحياناً على أنه (نهاية الامبراطوريات) هو في واقع الأمر مثال على المجتمعات التعددية التي لم تعد في وضع يسمح لها البقاء مع بعضها فترة أطول، سواء بالنسبة الى هنغاريا النمساوية بعد الحرب العالمية الاولى، او الممالك الاستعمارية للبلدان الاوروربية بعد الحرب العالمية الثانية، أو بالنسبة للاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا في أواخر الثمانينات. إن تأثير الجماعات وبصورة رئيسية الاثنية، وأيضاً الدينية وحتى القبلية كانت أقوى من الدعم الذي يمكن لنظام سياسي أن يحشده للحفاظ على الوحدة. وليس هناك ما يدعو للدهشة، حيث أنه في ظروف كهذه، فإن السلطات العامة غالباً ما تغري بمعارضة عمل المؤسسات أو الجماعات بوسيلة قهرية. هل يمكن أن يكون ذلك حلاً حقيقياً أم أن هناك حدوداً لمدى القمع الذي يمكن للنظام ان يفرضها بدون تهديد مستقبله؟.

## الدولة والمجتمعات التعددية

تقليدياً، تعتبر المجتمعات التعددية غير قابلة للضبط والادارة. إنهم كما يبدو يؤولون الى الحروب الاهلية، كما ظهر ذلك في كل من الغرب والشرق، والشمال والجنوب. إن الفرضية التي يؤمن بها علماء الاجتماع بدرجة كبيرة في العقود الاولى من القرن الماضي أن المشاكل التي تفرضها المجتمعات التعددية كونها من الناحية الجوهرية ناشئة عن نزاعات إثنية ودينية، قد تلاشت تدريجياً، حيث أن العقائد الاثنية والدينية إنحسرت. وسواء كان من المقدَّر لتلك النظرة أن تصبح صحيحة خلال فترة طويلة جداً فإن من المستحيل القول: إنها من الواضح لا تبدو صحيحة خلال الفترة القصيرة او متوسطة المدى.

وهناك كما يبدو مقاربتان للمشاكل المفروضة من قبل المجتمعات التعددية، حيث أن الحل الوحشي للغاية للابادة الجماعية غير مقبول على الاطلاق. إن المقاربة الاولى تتشكل من محاولة ازالة المشكلة من خلال تقسيم الاقليم الخاص الى ولايات حيث تصادف حافاتها مع تلك الخاصة بالجماعات الدينية والاثنية. إن هذا الحل قد تم تجريبه، وبصورة خاصة بعد الحرب العالمية الاولى في أوروبا الشرقية، ولكن الصعوبات كانت تعود للبروز دائماً على السطح لأن الجماعات الاثنية والدينية نادراً ما تكون مجاورة لبعضها مناطقيا. إن الطريقة الوحيدة لجعل الحل حيوياً هو في نقل السكان، ولكن فقط بعد الحروب، ولكن هذا الحل غير عملي.

وعليه، فإن المقاربة الاخرى، والتي تستمد من قبول أن المجتمع تعددي ومن تركيبه تبعاً لذلك. على أية حال، إن مقاربة كهذه تسير ضد مبادىء تنظيم الدولة، على الاقل تلك المبادىء التي تم تطويرها في الغرب مثل: أن للدولة تكويناً اقليمياً، وأن هناك مناطق، ومقاطعات، ومدناً، وقرى، وجميعها تحتفظ بحدود جغرافية. ولذلك، فإن الشعب غير موزّع أو منقسم بناء على الفئات الاثنية أو الدينية او الاجتماعية. في واقع الأمر، أن الدولة الغربية، غالباً ما كانت مباركة كونها تنكر التمايزات الاجتماعية: من الناحية العملية، على أية حال، فإن الاقليات قد يتم نسيناها.

ولذلك، فإن من الصعب التوفيق بين الدولة والمجتمع التعددي. إن عدم المركزية تساعد الى حد ما، ولكن فقط إذا كانت الهيئات التي تمنح

سلطات أكبر في هذا المجال هي إقليمية أيضاً. إن المشكلة تسير الى أعمق من ذلك: ماهو الرهان على قدرة الانظمة السياسية لتحمل المشاكل المفروضة من قبل المجتمعات التعددية.. إن هذا قد يعني مفهوماً مختلفاً للعلاقة بين الدولة والفئات الاجتماعية.

## الانظمة السياسية القمعية والدكتاتوريات

إن الانظمة القمعية واسعة الانتشار: في العالم المعاصر، من المحتمل أن تستحق أغلبية الانظمة أن توصف بهذه الطريقة، وأن ثمة أقلية تستعمل وسائل وحشية للغاية. إن المثال المكرور حول الانقلابات ـ العسكرية وغيرها ـ هي دليل على عظم المشكلة، رغم أن الانقلابات (والثورات) تقع إما لتشكيل او إزالة أنظمة دكتاتورية.

إن الوسيلة التي تجعل الانظمة القمعية قادرة على المحافظة على نفسها في السلطة معروفة، وليس فقط الحريات الأكثر تعقيداً، مثل حرية الصحافة والتظاهر، التي تم تقليصها او ازالتها، فيما كانت الانتخابات قد زوّرت أو تم تأجيلها أو لم تتم الدعوة اليها من رأس، ولكن الحقوق الاساسية للأفراد توضع جانباً، وأن خصوم الحكومة يتم تطويقهم او عزلهم أو اعتقالهم أو قتلهم. في غضون ذلك، فإن الدعاية الحكومية تهيمن على الاعلام، وعليه تضمن بأن المعلومات ستكون مقيدة بالاخبار التي تود السلطات العامة بثها. في واقع الأمر، ليس هناك فيما يبدو حد للتدابير القمعية التي يمكن لدولة تسلطية أن تتنباها، إن الاكتشافات التقنية الحديثة قد أضافت بدرجة فاعلة الى أدوات السيطرة وأن التعليم كان تقليدياً في خدمة الحكومات (أنظر: 379-401 ;58-75 and Brezinski, 1965; Holmes, 1986: Friedrich).

## الدكتاتوريات الهيكلية

هناك بعض الظروف المجتمعية التي تجعل من المحتمل إن لم يكن من المؤكد نشوء الدكتاتوريات أو الانظمة الديكتاتورية. وبصورة اجمالية، فإن الحكومة الدكتاتورية قد تأتي للسلطة حين تكون النزاعات بين المؤسسات والجماعات بلغت درجة بحيث لا يمكن للتعايش ان يتم لأن الاندماج السياسي منخفض. في ظروف كهذه، يمكن وصف الدكتاتورية بأنها هيكلية، فيما تكون الدكتاتورية فنية إذا ما نشأت كنتيجة للتنافس بين عدد من القادة السياسيين. من الناحية العملية، فإن التمايز ليس دائماً جلياً، حيث أن العديد من الدكتاتوريات اشتملت على عناصر شخصية ومجتمعية (أنظر: 109-21 :Duverger, 1961).

إن الدكتاتوريات الهيكلية تحدث حين تكون الانقسامات المجتمعية عميقة، وفي مثل هذه الحالة، فإن قطاعات مختلفة من النظام السياسي لا تريد الاتفاق على المصالحة. إن هذه الاوضاع تحدث بصورة رئيسية خلال أوقات التغيير الاجتماعـ ـ اقتصادي المعقد: حيث تفقد الهياكل التقليدية الدعم، فيما تنشأ مجموعات جديدة حيث يريد أعضاؤها إسراع خطى التغيير. إن التوتر غالباً ما يزداد بفعل النفوذ المباشر أو غير المباشر للبلدان المجاورة، حيث أن التحقق من أن المجتمعات الأخرى تمارس أداء أفضل من الناحية الاقتصادية والاجتماعية بوصفها حافزاً بالنسبة لأولئك الذين يرغبون في إدخال تغيير. في ظروف كهذه، تبدأ الانقسامات العميقة بالوقوع بين المؤيدين لنماذج مختلفة من المجتمع، حتى حين يكون النظام السياسي قد تمتع سابقاً بمستويات عالية من الدعم واندماج المجموع. إن المصالحة تصبح صعبة الانجاز وأن حكومة او نظاماً قوياً يمكن لذلك أن تصل غالباً الى السلطة وفرض وجهات نظرها، ولذلك فإن الدكتاتوريات الهيكلية تقع خلال مرحلة الاقلاع الاقتصادي.

وقد تكون الدكتاتورية متقدمة، إذا ما كانت القوى الراغبة في إسراع خطى التغيير قادرة على قمع المجاميع التقليدية، كما حصل في أثيوبيا في السبعينيات والثمانينيات. قد تكون الدكتاتورية محافظة اذا ما حصل العكس، كما كان الحال في تشيلي من عام ١٩٧٣ الى نهاية الثمانينيات. في واقع الأمر، سيكون هناك غالباً تقلبات بين أحد أشكال الدكتاتورية وآخر، حيث أن تكاليف تنظيم دكتاتورية فاعلة باهضة في الغالب حيث أن المعارضة قد تجد وسيلة للاطاحة بالدكتاتورية خلال سنوات قليلة.

وهناك احتمالية ضئيلة لظهور دكتاتورية في مجتمعات تقليدية مستقرة حيث تهيمن بعض المجاميع الكبيرة. إنها أيضاً نادرة في المجتمعات المتقدمة للغاية، حيث أن مجموعات المصالح المتخصصة والهيئات ترغب في تطوير قضايا متعددة جداً كيما تكون قادرة على تصعيد هجوم مدبر، وقد تريد شن هجوم مدبر ضد النظام السياسي. وعلى أية حال، حتى خلال مرحلة الاقلاع، فإن البلدان قد تكون محكومة بنظام دكتاتوري اذا بقي التوتر في المجتمع منخفضاً نسبياً. وهذا قد يقع إذا ما كانت الحكومة في الاصل مندمجة بصورة جيدة، إذا كان كانت خطوة التغيير بطيئة نسبية، واذا كان بعض الهياكل السياسية يجسِّر الفجوة بين العناصر التقليدية والحديثة في المجتمع. على سبيل المثال، إذا كانت الاحزاب السياسية قادرة على تمثيل عناصر كل منها. إن هذا التظافر الخاص لمجموعة عوامل يفضي الى تغيير تدريجي كما يلحظ ذلك بصورة رئيسية في المجتمعات المنسجمة والتي لديها تاريخ عريق نسبياً والتي بقيت حدودها الجغرافية ثابته لأجيال عديدة. إن حالات مثل بريطانيا العظمى والسويد قد تقابل حالات اخرى مثل فرنسا والمانيا وايطاليا واسبانيا. ومن غير المدهش، على أية حال، أن معظم المجتمعات وبالخصوص الحكومات المؤسسة حديثاً قد تواجه صعوبة في تحاشي فترات الحكم الدكتاتوري.

## صعوبات أمام الأنظمة التسلطية

إن حقيقة كون الانظمة الدكتاتورية غالباً من تنجح فقط لفترة معينة تفيد بأن من المحتمل أنه ليس بالامكان بالنسبة لنظام سياسي تسلطي أن يكون حيوياً، أو على الأقل بأن الشروط التي على أساسها يمكن لتلك الدكتاتوريات البقاء مأزومة أو شديدة.

أولاً: إن ثمة تكاليف متطلبة لبناء وتعزيز جهاز قمعي، وإن إرساء مجموعة أشكال من السيطرة تدعو الى أن يكون حجم الشرطة والجيش كبيراً بدرجة كافية كي يكونوا قادرين على ممارسة الرقابة على كافة أرجاء البلاد، وهذا كما هو واضح مكلف حيث أن بإمكان السلطات العامة أن تحوز على وسيلة قمع شديدة التعقيد فقط في الدول الثرية نسبياً. ولذلك ففي دكتاتوريات العالم الثالث، إن المدى الذي يصل اليه القمع غالباً ما يكون محدوداً أكثر مما يبدو. وبصورة خاصة، في المناطق القروية فإن مقدار الطاعة المستمدة من السكان تتفاوت بدرجة كبيرة. ولهذا السبب فإن مدى اختراق الدولة يعتبر متغيراً حاسماً: فلن تكون هناك حكومة تسلطية ما لم يكن هناك مستوى عال من اختراق الدولة.

ثانياً: في حال وجود مشكلة جدية تواجه الدكتاتوريات فإن ثمة حاجة الى تجنيد قوات مأمونة لممارسة القمع. واذا كان السكان خصاميين فإن السلطات العامة يجب عليها ان تختار بصورة حذرة أولئك الذين يجب ان يضطلعوا بعملية القمع. في بعض الاحوال، قد تتحقق تلك العملية باللجوء الى الرخاء النسبي، على سبيل المثال حين تكون المعارضة متركّزة في قبيلة معينة، او عنصر إثني إو كيان ديني. إن أعضاء جماعات أخرى قد يتم استعمالهم لفرض الالتزام، وعليه فإن المدراء وضباط الشرطة وحتى الجيش قد يتم ارسالهم غالباً الى أجزاء مختلفة من البلاد في سبيل تأمين مستويات أكبر من الالتزام بالنظام. ولكن حقيقة كون النظام قادراً على الاعتماد على عنصر واحد من السكان لاضطهاد الآخرين يعني أيضاً أن النظام يتمتع ببعض الدعم بين السكان. واذا لم يكن هناك أي دعم على الاطلاق، أو كان هناك قدر ضئيل جداً من الدعم، فإن هناك إحتمالية عالية بأن النظام لن يجد ـ أو يجد لفترة طويلة جداً ـ عددا كبيرا من الاشخاص الذين يمكنه الاعتماد عليهم لفرض القمع.

## تأسيس الاحزاب والحركات للسيطرة على السكان

إن بإمكان السلطات العامة محاولة خلق الدعم من خلال توليفة من الانعامات الشخصية والتثقيف السياسي (political education). وهذا هو التفسير وراء خلق الحركات الشعبية او الجماهيرية، وفي المثال الأول الاحزاب السياسية في العديد من الانظمة القمعية. إن هذا التطور قد إنتشر بصورة خاصة في الدكتاتوريات المعاصرة، والسبب في ذلك جزئياً أن من السهل تأسيس تلك الحركات كنتيجة لتطور تقنيات الاتصال الحديث. ولكن من المكلف بناء مثل هذه التنظيمات، وأنها تستغرق وقتاً ـ وفي الغالب وقتاً طويلاً ـ للاطمئنان بأن الاعضاء الفاعلين يحظون بالفعل بدرجة عالية من الثقة والموثوقية. ولهذا السبب فإن العديد من هذه التنظيمات تبقى مجرد حبر على ورق أكثر من كونها واقعاً، كما كان الحال غالباً بالنسبة لأنظمة الحزب الواحد في أفريقيا السوداء. ولهذا السبب أيضاً لماذا الاحزاب، التي تبقى على قيد الحياة لفترة طويلة من الوقت، هي تلك التي تأسست تحت ظروف خاصة، على سبيل المثال خلال حرب الاستقلال، أو بمساعدة دولة أجنبية التي أضافت مصادر خارجية للمجهود القمعي. كان ذلك هو الحال حين رسّخ الاتحاد السوفييتي الانظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية.

إن من الصعب بناء آليات القمع بل من الصعب أيضاً الابقاء عليها لأنها بحاجة كي تكون ممتدة وبالتحديد في البلدان التي يكون فيها عموم السكان في خصام مع السلطة. إن الجهود المبذولة لتثقيف السكان بعيداً عن الجماعات التقليدية ومن المعايير التي تدعمها تلك الجماعات هي في الغالب غير ناجحة. إن المعايير التقليدية المجسّدة في جماعات مثل الكيانات القبلية والاثنية والدينية، والتي تهيمن بقبضتها على الاعضاء، فإنها تثبت من الناحية التقليدية بأنها أقوى. ولهذا السبب فإن التكتيك الآخر للسلطات العامة يستمد من محاولة حشد هذه الهياكل مع بعضها بدلاً من التعارض بينها. إن الفكرة تكمن في تأليف الجماعات في محاولة لبناء الامة. على أية حال، إن هذا التكتيك هو الآخر ليس ناجحاً لأن الكيانات التقليدية ببساطة قد لا تريد العمل من أجل وطن موحد. في العديد من الحالات، في أفريقيا السوداء بعد الاستقلال على سبيل المثال، سعت الحكومة الى تنشئة سياسة التوافق، ولكن هذه السياسة لم تفلح في إخماد النزاعات القبلية والاثنية، حيث أن بعضها تطور الى حرب اهلية.

وفي المجمل، إن القمع يبدو غير قادر على التغلب على المعارضة المصممة للجماعات القوية. وحتى في الدول الشيوعية، فإنه بالرغم من الجهود الحازمة التي بذلت خلال فترات طويلة من الوقت لازالة الجماعات التقليدية أو حتى تخفيض قوتها بدرجة كبيرة، فإن النتيجة كانت فاشلة. إن انهيار الانظمة الشيوعية أبرزت الجماعات التقليدية مرة أخرى الى الواجهة. وليس مما يدعو للدهشة أن محاولة تخفيض قوة الجماعات التقليدية كان هو الآخر أكثر فشلاً في بلدان العالم الثالث، حيث بقيت الدكتاتوريات لفترات قصيرة، فيما كانت لديها مصادر أقل تحت تصرفها للسيطرة على نظام الحكم.

## تلخيص اجمالي

إن المتطلب الاساسي الحاسم لاستقرار الانظمة السياسية يستمد من الدعم الذي تتمتع به هذه الانظمة. وحين يكون الدعم غير كافٍ، فإن الانظمة السياسية يجب أن تعتمد على القمع او الانهيار.

إن الدعم الذي يطال الانظمة السياسية يأخذ شكلين، فهناك دعم مباشر من السكان، وفي الغالب سلبي ومنبث، ولكن جزئياً بصورة محددة مرتبط بالسياسات التي تتبناها السلطات العامة. إن نوع الدعم يحال اليه على أنه الشرعية.

إن الشكل الآخر من الدعم هو غير المباشر والذي يتم عبر الهياكل ـ المؤسسات والجماعات ـ والتي توجد في النظام السياسي. إن أولئك الذين ينتمون الى المؤسسات والجماعات يدعمون تلك الكيانات (بقوة أكثر او أقل، وبتسليمية أكثر او أقل).

إن الجماعات (ومن الناحية العملية القيادات فيها) في المقابل يدعمون أو لا يدعمون النظام السياسي. ولذلك فإن القيادات لديها سلطة معتبرة، حيث أنها تكون قادرة على الحصول على دعم من النظام السياسي واستخراج مزايا للمؤسسة او المجموعة او لأنفسهم.

إن النظام السياسي الذي تكون فيه الهياكل متآلفة ومتشابكة مع النظام السياسي يرجع اليها على أنها تملك درجة عالية من الاندماج، إن المجتمعات التي يكون فيها الاندماج منخفضاً هي المجتمعات التعددية.

إن كلاً من الشرعية والاندماج قد يختلفان بصورة كبيرة بمرور الزمن، كنتيجة للتغييرات في نظرات السكان ومسالكهم، وهكذا في التأثيرات الخارجية، وفي السياسات التي تطبقها السلطات العامة.

الدكتاتوريات هي أنظمة تتمتع بقليل من الدعم وتحاول الحفاظ على وجودها عن طريق القمع. إن المستوى المتدني من الدعم غالباً ما يكون نتيجة للتغييرات في التركيبة الاجتماعـ ـاقتصادية، وعليه فإن في العالم المعاصر العديد من الدكتاتوريات التي بقيت في بلدان خلال عملية التنمية، سواء كانت شيوعية، شعوبية، او تسلطية غير عادلة.

وحيث أن العديد من الانظمة نجحت في الحفاظ على وجودها لمدة من الزمن عن طريق استعمال القمع، فإن تكاليف الجهاز القمعي كانت كبيرة حيث أن الدكتاتوريات لم تتمكن من البقاء أكثر من المدة المحددة.

إن الدعم والقمع هما مكوّنان للحياة السياسية التي بالرغم وفي حقيقة الأمر كونهما متعارضين جذرياً فبالامكان النظر اليهما باعتبارهما تشكيلة واحدة. ووفق هذا النوع من التحليل والربط فقط يمكن للمرء أن يدرك خصائص وديناميات الانظمة السياسية بصرف النظر عن النفور الذي يحمله للدكتاتوريات.

# إنتخب نكاية
# بالصوفية والروافض والعلمانيين والإسماعيليين!

**فيصل الزامل**

مثلما حدث في المنطقة الشرقية، حيث شحذ المتطرفون الوهابيون الهمم في الإنتخابات البلدية على قاعدة محاربة الروافض! جاء الدور على المنطقة الغربية فانطلق هؤلاء المتطرفون لمنع مليون صوفي في مكة المكرمة وحدها من الفوز في الإنتخابات، حسبما يقولون!

بدأت الحملة مكررة وستتكرر في الجنوب بالنسبة للإسماعيليين، فهؤلاء وكلاء الله في أرضه، مجرد أقليّة لن يقرّ لها قرار فتقبل بالتنوع المذهبي الثقافي على حاله في المملكة. ولو كان السلفيون أكثرية في المملكة لالتمسنا لجهالهم العذر، أما وأن الأكثرية هم غير سلفيين، فإن محاربة هذا الجمع بالتكفير والتخوين والتخويف لا ينم عن قصر نظر فحسب بل ينم عن سذاجة وجهل وتخبّط.

يقول بيان كتبه شيخ سلفي في الإنترنت: (أيها الأخوة لم يتبق على تسجيل الناخبين في المنطقة الغربية سوى أيام.. ولا يخفى ما لهذه المنطقة من أهمية.. خاصة مكة وجدة). ولكي تتم مكافحة الفساد لا بدّ من مواجهة الحجازيين في معقلهم! بحجة أنهم سبب مصائب العالم الإسلامي! ويجب إسقاطهم في الإنتخابات!

والمطلوب: (تسجيل أهل الخير أسماءهم أعضاءً ناخبين لاختيار الأصلح وتفويت الفرصة على الفرقتين المغرقتين في الفساد والإفساد التي تجرعت الأمة الإسلامية بسببها ويلات ونكبات ما جرها عليها اليهود والنصارى.. والتي لها اليد الطولى في التخلف العقدي والشرعي والمدني في كل قطر إسلامي. إنهما الصوفية.. والمنافقون. وقد تحالف هذان الوجهان القبيحان ضد أهل التوحيد.. وضد كل شريف في هذا البلد.. ليستمروا في إفساد مجتمعه وسلب خيراته.. وإذلال وقهر أهله).

تصور كيف أن أهل الحجاز (الصوفيين) يعملون ضد الشرفاء الوهابيين أهل التوحيد وأنهم يفسدون المجتمع ويسلبون خيراته ويذلون أهله! وكأنهم ليسوا من هذا الوطن أصلاً!

أهذه لغة يستحق عليه هؤلاء المهووسين أجراً في الدنيا والآخرة؟!

أبهذه العقلية المريضة يمكن أن يحفظ وطن من التشظي ويقوم إصلاح حقيقي فكري وسياسي وحتى نفسي!!

بالأمس جرت انتخابات في الشرقية وفاز فيها الشيعة بقدر تنظيم صفوفهم، فكان من الطبيعي أن يحصدوا كل مقاعد القطيف ومعظم مقاعد الأحساء، في حين فشلوا بسبب سوء الإدارة في الدمام. كيف يمكن للمعادلة أن تتغير في الحجاز مثلاً إذا كان الناخبون حجازيين؟! هل سينتخبون سلفياً مهووساً يكفرهم ويحطّ من قدرهم ولا يقيم لهم قيمة، ويعدهم سراقاً للوطن! ومفسدين له!

كيف ومركز أهل التوحيد في (نجد) حرسها الباري، بينما لا يوجد (أهل توحيد) لا في مكة ولا في جدة! أو أن أهل التوحيد قلّة، والأكثرية كفرة!

ألا قبّح الله هذا القول، وقبّح المشايخ الذين ينسجون على منواله فيملؤون الساحات شتائم وبهتان، تثير النفوس وتعمق الأحقاد، وتفتت الأوطان، والنهاية معروفة أن لكل مواطن صوتاً، وأن الصوفية أو غيرهم من المذاهب غير الوهابية سيأخذون مواقعهم في أي نوع من الإنتخابات تقام، وإذا كان الغرض هو مجرد الحشد بتوجيه الشتائم للآخرين ونقدهم، كما فعلوا من قبل في الرياض (ضد من أسموهم بالعلمانيين) ثم في الشرقية (لأنهم روافض) ثم في الغربية (لأنهم صوفية).. إذا كان هذا هو الغرض: حشد الأتباع للذهاب الى صناديق الإقتراع، فإن الثمن الذي يدفعه المجتمع أكبر بكثير من هذا التأجيج الطائفي الذي لم يتوقف منذ سيطرة الوهابيين على مقاليد السلطة.

وهذه الدولة الغبيّة، ومشايخها الطائفيون، ألا يفكرون مليّاً بهذا المنتج الإقصائي الكريه؟ ألا يفكرون بأن مثل هذا التحشيد يؤدي الى طغيان الخصوصيات ونوازع التقسيم للدولة؟ ألا يعرف هؤلاء كيف يحسبون الأمور على الأقل من زاوية الأرباح والخسائر، بدل المساهمة في صب الزيت على النار بلا طائل حقيقي.

نعلم ان الوهابيين لا يؤمنون بانتخابات ولا رأي عام، وهم ما دخلوا اللعبة الإنتخابية إلا ـ دفعاً للضرر كما يقولون ـ ونكاية بأهل الفسوق والشرك والإلحاد! ولهذا يتبارى هؤلاء المهووسون بتجهيز القوائم المزكاة من مشايخ التطرف، وتبدأ الحملات (يجب أن يسمع أهل السنة صوتهم في جدة ومكة كما حدث بالرياض والشرقية) (يا أهل السنة: لا يعلو صوت الصوفية، وشذّاذ الفسّاق صوتكم في مكة وجدة) وكأن أهل الحجاز ليسوا سنّة بل ليسوا مسلمين! ثم يزيد هذا على ذاك مثنياً عليه مجزياً له الخير: جزاك الله خيراً، جزاك الله خيراً، جزاك الله خيراً.

أي خير يأتي من هذه العقول الملتاثة؟!